



مَنْهَجُ فَهْرِ الْحَدِيثِ

عَبْدُ الْهَادِي الْمَسْجُودِي

(اسناد جامعة القرآن والحديث)

ترجمه عن الفارسية:

عباس آل دهر الجزائري



شناسه: مسعودی. عبدالهادی. (۱۳۴۳ -)

عنوان قردادای: روش غمّ حدیث. عربی

عنوان و نام پدیدآور: منهج فهم الحدیث / عبدالهادی مسعودی؛ ترجمه عن الفارسیة: علی عباس آل دهر
الجزائری؛ مراجعة النص العربی: مسعود الفکری، یزن علی، حیدر المسجدی؛ تقویم النص: حسنین دباغ پور؛
مقابله النص: علی نفی پارسانیا؛ الإخراج الفني: علی اکبری.

مشخصات نشر: قم: موسسه دارالحدیث العلویه والثقافیه، مرکز الطباعة والنشر. ۱۴۴۱ق. ۲۰۲۰م. ۱۳۹۹.
مشخصات ظاهری: ۲۴۰ ص.

ISBN : 978 - 622 - 207 - 101 - 1

وضیعت فهرست نویسی: فبیا

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: حدیث -- علم الدرایه

موضوع: Hadith -- *Ilm al - Dirayah

شناسه افزوده: آل دهر الجزائری، علی عباس، ۱۳۴۷ -

شناسه افزوده: دباغ پور، حسنین، ۱۳۴۵ - پوراستار

شناسه افزوده: پارسانیا، علینقی

رده بندی کنگرد: BP ۱۰۹

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۶

شماره کتابشناسی ملی: ۶۲۰۸۴۳۲



مِنْهَاجُ فَهْرِ الْحَدِيثِ

عَبْدُ الْهَادِي الْمَسْجُودِي

(اسناد جامعة القرآن والحديث)

ترجمه عن الفارسية:

عباس آل دهر الجزائري



منهج فهم الحديث

عبدالهادي المسعودي

ترجمه عن الفارسيّة: علي عباس آل دهر الجزائري

مراجعة النصّ: مسعود الفكري، يزن علي، حيدر المسجدي

تقويم النصّ: حسنين دباغ پور

مقابلة النصّ: عليتقي پارسا نيا

الإخراج الفني: علي أكبري

تصميم الغلاف: حسن فرزنانگان

الناشر: دارالحديث

الطبعة: الثالثة، ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م

النسخ: ٣٠ نسخة



مركز إعطاء القرآن للتحديث



مركز إعطاء القرآن للتحديث

ایران: قم المقدّسة، شارع معلّم، الرقم ١٢٥ الهاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٠٢٥

www.islamic-rf.ir info@islamic-rf.ir

<http://darolhadith.ir>

darolhadith.20@gmail.com

«جميع الحقوق محفوظة للناشر»

فهرس المطالب

١١	مقدّمة الترجمة.....
١٥	مقدّمة الطبعة العربية.....

القسم الأوّل: المدخل

١٩	الفصل الأوّل: المقدمات.....
١٩	تعريف فقه الحديث.....
٢١	تعريفنا.....
٢١	مكانة فقه الحديث.....
٢٣	ضرورة فقه الحديث.....
٢٥	فائدة فقه الحديث.....
٢٥	سموّ الإيمان.....
٢٦	معرفة قوّة وضعف الحديث.....
٢٧	أ - اتّجاه التضعيف.....
٢٨	ب - اتّجاه التصحيح.....
٣١	تحديد موقع الحديث.....
٣٤	الفصل الثاني: لمحة تاريخية عن فقه الحديث.....
٣٤	المدخل.....
٣٥	الخطوات الأولى (عهد المعصومين <small>عليهم السلام</small>).....
٣٨	فترة تدوين الجوامع الروائية الأولى (القرون ٣ - ٥هـ).....

١ - البرقي.....	٣٨
٢ - الشيخ الكليني.....	٣٩
٣ - الشيخ الصدوق.....	٤٠
٤ - الشيخ المفيد.....	٤١
٥ - السيد المرتضى.....	٤٢
٦ - الشيخ الطوسي.....	٤٢
مرحلة الانحطاط النسبي لعلوم الحديث (القرون ٦ - ١٩هـ).....	٤٤
الازدهار الجديد لعلم الحديث (القرنان ١٠ و ١١هـ).....	٤٦
فترة تدوين الجوامع الروائية المتأخرة (القرنان ١١ و ١٢هـ).....	٥٠
١ - الفيض الكاشاني.....	٥١
٢ - الشيخ الحرّ العاملي.....	٥٢
٣ - العلامة المجلسي.....	٥٣
٤ - معاصرو المجلسي.....	٥٦
القرون الأخيرة.....	٦٠

القسم الثاني: مسار فهم الحديث

المسار الإجمالي لفهم الحديث.....	٦٧
الفصل الأول: متطلبات فهم الحديث.....	٦٩
البحث عن النسخ المختلفة.....	٧١
معرفة التصحيح والتحريف.....	٧٤
أ - التصحيح في الكتابة.....	٧٤
ب - التصحيح السماعي.....	٧٧
التصحيح الاجتهادي.....	٧٧
الفصل الثاني: فهم المفردات.....	٨١
علم الصرف.....	٨٢
أ - دور الصرف في الفهم الصحيح.....	٨٢
ب - دور الصرف في العثور على معنى الكلمة.....	٨٤

ج - دور الصرف في فهم جماليات الكلم	٨٥
معرفة المفردات	٨٥
أ - المنهج التقليدي	٨٥
ب - الطريقة الاجتهادية ومصادرها	٨٩
١ - كتب غريب الحديث	٩٠
٢ - النصوص الأدبية والدينية القديمة	٩١
٣ - كتب فروق اللغة	٩٣
٤ - المتضادات	٩٤
٥ - العبارات المفترسة	٩٦
الفصل الثالث: فهم التراكيب	٩٩
الإعراب	٩٩
التراكيب الاصطلاحية	١٠١
النماذج	١٠٢
المجازات	١٠٤
الفصل الرابع: جمع القرائن	١١٠
ضرورة إيجاد القرائن	١١٠
أنواع القرائن	١١٢
التضمن	١١٣
الآيات	١١٤
الأحاديث	١١٤
الأمثال	١١٥
الأشعار	١١٦
تعليل الإمام	١١٧
سؤال الراوي	١٢٠
الفصل الخامس: البحث عن أسباب ورود الحديث	١٢٥
أهمية أسباب ورود الحديث	١٢٥

١٢٧ أسلوب العثور على أسباب ورود الحديث.
١٢٨ نماذج لأسباب ورود الحديث.
١٣٨ كيفية تأثير أسباب ورود الحديث.
١٤١ الفصل السادس: تكوين الأسرة الحديثية.
١٤١ مفهوم الأسرة الحديثية.
١٤٣ ضرورة تكوين الأسرة الحديثية.
١٤٣ أهل البيت ﷺ نور واحد.
١٤٤ النقل بالمعنى.
١٤٩ سيرة المحدثين.
١٥١ فوائد تكوين الأسرة الحديثية.
١٥٢ تخصيص الحكم.
١٥٤ تقييد الحكم.
١٥٧ تبين الحكم.
١٥٩ أسلوب جمع الأسرة الحديثية.
١٦٠ مراجعة الجوامع الروائية والتصانيف الموضوعية.
١٦١ الاستفادة من المعاجم اللفظية والموضوعية.
١٦٢ استخدام الحاسوب.
١٦٧ الأسرة الحديثية الكبرى.
١٦٨ المواضيع المتقاربة.
١٦٩ المواضيع المتقابلة.
١٧٢ الفصل السابع: متابعة الأحاديث المتعارضة.
١٧٢ المدخل.
١٧٤ الدلول عن المعنى الحقيقي إلى المجازي.
١٧٥ حمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب.
١٧٦ حمل ما ظاهره الوجوب على الترخيص.
١٧٧ حمل الأمر على حال الضرورة.

١٧٧.....	حمل الألفاظ الظاهرة في الحرمة على الكراهة.....
١٧٨.....	الحمل على التقيّة.....
١٧٩.....	الحمل على النسخ.....
١٨٣.....	الفصل الثامن: الاستعانة بما توصّل إليه البشر.....
١٨٣.....	المدخل.....
١٨٤.....	العلوم الإنسانية.....
١٨٤.....	إمكانية تأثير المعرفة البشرية على فهم الحديث.....
١٨٥.....	الرأي المختار.....
١٨٧.....	كيفية تأثير العلوم على فهم الحديث.....
١٨٩.....	الإفادة من شروح المحدثين.....

القسم الثالث: موانع فهم الحديث

١٩٥.....	نظرة عامة.....
١٩٧.....	الفصل الأول: موانع فهم نصّ الحديث.....
١٩٧.....	الاشتراك اللفظي.....
٢٠١.....	التطوّر الدلالي.....
٢٠٤.....	التباس المعنى اللغوي والاصطلاحي.....
٢٠٧.....	عدم الالتفات إلى الحروف.....
٢٠٨.....	التصحيف والتحريف.....
٢٠٩.....	التقطيع غير الصحيح.....
٢١٣.....	الفصل الثاني: موانع فهم المقصود.....
٢١٣.....	التتبع الناقص.....
٢١٥.....	الخلفيات المعرفية.....
٢١٦.....	اتباع الأهواء والآراء.....
٢١٩.....	الأسلوب الالتقاطي.....
٢٢٠.....	الأسلوب القشري.....
٢٢٤.....	الجمود.....

٢٢٥	الاتجاه الأخبائي.....
٢٢٦.....	التباس معاني الجري والتطبيق والتفسير.....
٢٢٨	الجهل بأسلوب الكلام.....
٢٣٣	الملحقات.....
٢٣٣	الملحق الأول: الكتب اللغوية المهمة.....
٢٣٧	الملحق الثاني: الكتب المهمة في غريب الحديث.....

مقدمة الترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل نعمائه المتواترة ووفير آلائه المتواصلة، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى الأمين وعلى أهل بيته المعصومين.

وبعد، فإن أهمية السنة الشريفة مما لا يشك فيها مسلم ولا يجادل فيه عاقل؛ فهي المفصلة لمجمل آيات الكتاب الكريم، والمينة لأحكام الدين القويم. تلك السنة المتمثلة بكلام المعصوم وفعله وتقريره. ولا اعتبار ولا قيمة تشريعية للمنقول ما لم تكن العصمة من الخطأ مقترنة به ومعللة لقبوله. ولا يمكن فهم القرآن بعيداً عنها؛ لتصريح الكتاب الكريم نفسه أنه لا يمسه إلا المطهرون، وهم أهل البيت الذين أذهب عنهم الرجس، واقرضت على العباد طاعتهم، وجعل الرسول أجراً رسالته موذتهم. وقد حث الرسول الخاتم ﷺ على التمسك بهم والافتداء بهديهم؛ لأن بهم العصمة من الضلال والنجاة من الهلكة ﴿وَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرِ فَهَوْاْ لَكُمْ﴾. وكلما تمسكت الأمة بهم وسارت على نهجهم فقد أمنت الفرقة والتمزق، وابتعدت عن التناحر والتصدع، وخلت من التنسك عن جهل والزلل في الرأي والفعل.

فاقتضت الضرورة أن يتدارس أبناء الأمة الإسلامية - ولا سيما المختصون بالبحث الديني والجامعيون الأعزاء - ذلك التراث الغني، وأن يستخرجوا من هذا المعين الذي لا ينضب تلك الدرر الفاخرة من جواهرها، والاستفادة منها لصالح دينهم وإصلاح دنياهم. لكن بعد الفترة وطول المدة عن عصر الرسالة أثر بنحو ما على فهم الأجيال المتأخرة لكلام

النبي ﷺ والأئمة ؑ؛ إذ اللغة كانن اجتماعي يتطوّر بمرور الأيام وتوالي الأعوام، سيّما وأنّه ﷺ قد أُوتي جوامع الكلم وهو أفصح العرب، وعند أهل بيته علم الكتاب وتميّزوا بفصل الخطاب. ولهذا احتاج تداول الروايات الشريفة المروية عنهم إلى مهارة خاصّة ومنهج علمي في البحث والتقييب، وبدون تلك المهارة وذاك المنهج القويم يكون الإنسان كحاطبٍ ليلٍ وسائرٍ على غير هدى. فبعد الفراغ من سلامة السند، فإنّ للنصّ وجوهاً يحتملها وتأويلات يقبلها، لا يتيسّر فهمها إلّا لمن تمرّس فيها وخاض غمارها.

وهذا الكتاب الذي أقدم ترجمته العربية للقراء الكرام، قد خطّته يراع الأستاذ الفاضل حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ عبد الهادي المسعودي، وهو من المختصّين بدراسة وتدرّس علوم الحديث المختلفة؛ من فقه الحديث ونقده والأحاديث الموضوعة و... في جامعات طهران وقم ولمدّة تزيد على عشرين سنة، إضافةً إلى كونه من أساتذة الحوزة العلمية في قم المعروفة باهتمامها بالعلوم الحديثية منذ أقدم الأزمان. وليس غريباً على أبناء قومه؛ فهم من دؤن وحفظ الحديث الشريف في المدرستين (الشيعة والسنية)؛ فالمراجع الحديثية الأربعة للشيعة قد ألّفها المشايخ الثلاثة: الكليني والطوسي وابن بابويه، ومؤلفو مصادر أهل السنة هم إمّا إيرانيون أقحاح أو إيرانيون من أصول عربية، حالهم حال كثير من الأعلام الذين انتسبوا إلى مواطن سكناهم بعد أن هُجّروا أو هاجروا من ديار آبائهم، ولمّا احتضنتهم تلك البلدان وعرفت منزلتهم أبدعوا وأورثوا الإنسانية كنوزاً قيّمة في العلم والمعرفة.

وهذا الكتاب قد أعيدت طباعة نسخته الفارسية أكثر من عشر مرّات على مدى الأعوام المنصرمة، وهو مقرّر معتمد لطلّاب الدراسات العليا في علوم الحديث، ويمكن الاستفادة منه في الدراسة الأولية بالاعتماد على حذاقة الأساتذة المختصّين، ومتابعة الطّلاب المثابرين.

وبتقديم هذه الترجمة لأهل لغة الضاد، أكتب والأمل يحدوني على أن ينتفعوا به، ويعودوا من خلاله إلى التراث القيم الذي خلفه رسول الله وأهل بيته (صلوات الله عليهم) بينهم، وهم بأشدّ الحاجة إلى تلك العودة العلمية والنهضة الفكرية، بعد أن فتكت بالأئمة

الإسلامية تيارات التطرف، والقراءة المغلوطة للشريعة السمحاء، وحرّف اليهود وأذئابهم قيم السماء، فيكفي الأمة الإسلامية ما فيها من الضياع والتضييع، ولو أنّهم عرفوا أهل بيت نبيهم وأنزلوهم منزلتهم؛ لاستقامت أمورهم واشتدّت شوكتهم واجتمعت كلمتهم.

ومن الواضح البديهي أنّ المترجم لم يتصرّف في العبارات بزيادة ولا نقصان، فما في الكتاب من معارف وعلوم هي حسنة من حسنات مؤلفه القدير، وقد رأيت نصّه واضحاً وعباراته سلسلة ما حملني على عدم إثقاله بحواشٍ إضافية وهوامش شكلية، معتمداً على أسلوبه التعليمي والغاية التدريسية التي دُون من أجلها. ومع ذلك فالمترجم لا يخلو من هفوة، ولا ينسب لنفسه عصمة، فإن كانت هناك ركاكة أو إطناب في العبارة فهو من عشرات الترجمة والالتزام بحرفية النصّ؛ والتي أتمنى أنّ ينظر إليها العلماء الأفاضل والأساتذة الكرام بعين العفو والتجاوز، وأن لا ييخلوا على المترجم بأنّهم السديدة ونظراتهم الصائبة؛ في سبيل تقديم معرفة حقّة تخدم الإنسانية وتنبّر لها الطريق. وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين.

علي عباس آل دهر الجزائري

مقدمة الطبعة العربية

لقد أذى علماء المسلمين ومحدّثوهم رسالتهم العظيمة برواية الأحاديث الشريفة وشرحها، وكانت لهم خطوات عظيمة في شرح الأحاديث وحلّ معضلاتها، وتجلّت جهودهم بتقديمها للمحافل العلمية في أطر: البيان، الإيضاح، التعليق، والشروح المطوّلة والمختصرة. وقد حان دورنا في الاستمرار بهذه الحركة بشمولية وعمق، والاستزادة من فروع تلك الدوحة المثمرة؛ والحاجة الملحة في هذا العصر هي الاستنباط من الأحاديث الشريفة؛ للإجابة على الأسئلة والشبهات العصرية والمتطلّبات الفردية والاجتماعية؛ تلك الحاجة التي تقتضي البحث والتحقيق في أحاديث النبي الأكرم ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام، وعرضه للراغبين بلغةٍ عصريةٍ.

وما تقدّمه هذه الصفحات هو بيان المنهج العلمي للاستنباط من الحديث الشريف. ذلك المنهج الذي تجلّى في التراث العظيم لشرح الحديث الشريف، وإن لم يُدَوَّن ويُعرض بصورة سلسلةٍ متصلةٍ متدرّجة، وبوصفه منهجاً علمياً.

لقد اجتهدنا في هذا الكتاب أن نقدّم منهجاً علمياً لفهم الحديث؛ ذا شكل منظم وفي إطار منطقي، يمكن من خلاله التوصل إلى فهم ظاهر الحديث وتبيين مراد المعصوم، وبسند علينا فهماً عميقاً للأحاديث، والاقتراب من مقاصد بعض الأحاديث الصعبة والغريبة، وبحول بيننا وبين الفهم الذوقي للأحاديث، ويرتقي بفهم الحديث من حادثة فردية واتفاقية إلى عملية مرحلية منهجية.

ولقد تمّ - بفضل الله - تدوين هذا الكتاب بعد تدريس مادة فقه الحديث؛ ولهذا السبب ظهر بشكلٍ مقررٍ درسيّ يشتمل على أسئلة وبحوث تتناسب مع المستوى العلمي لطلاب علوم الحديث، ويمكنه - بمساعدة أساتذة المادة وإرشاداتهم - أن يكون الحلقة المكتملة لمادة فقه الحديث. ذلك الدرس الذي يعدّ من العلوم التخصصية التي يتوقّف تحصيلها على فهم الأحاديث، والقراءة المستمرة لها، وحلّ التمارين المتكاثرة.

وهنا أرى من الواجب عليّ تقديم الشكر لسماحة آية الله الشيخ محمّدي الريشهري - رئيس جامعة القرآن والحديث - الذي مهّد الأرضية المناسبة لهذا العمل مع ما له عليّ من حقّ عظيم. وأتقدّم بالشكر الجزيل لأصحاب السماحة حجج الإسلام: السيّد محمّد كاظم الطباطبائي، والشيخ محمّد كاظم رحمان ستايش، والشيخ أحمد غلام علي، والدكتور مجيد معارف؛ النقاد الكرام لهذا الكتاب.

وقد اضطلع بترجمة هذا الكتاب الأستاذ علي عباس آل دهر الجزائري، وقام الدكتور مسعود الفكري بمراجعته أولاً، والشيخ حيدر المسجدي بمراجعته ثانياً، فمن الجدير أن أتقدّم بالشكر لهم والتقدير لكافة المساهمين في نشر هذا السفر.

أسأل الله أن يتقبّل جهودنا، ويجعلنا من المرّوجين لعلوم القرآن والعترة الطاهرة والعاملين بهديهما، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

عبد الهادي المسعودي

رمضان المبارك / ١٤٣٧ هـ

القسم الأول

المدخل

الفصل الأول: المقدمات

الفصل الثاني: لمحة تاريخية عن فقه الحديث

الفصل الأول

المقدمات

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرف القارئ على:

* معنى «فقه الحديث» ومكانته.

* الحاجة إلى «فقه الحديث» وضرورته.

* فوائد ونتائج «فقه الحديث».

تعريف فقه الحديث

يتألف مصطلح «فقه الحديث» من المعنى اللغوي لكلمة «الفقه»، والمعنى الاصطلاحي لكلمة «الحديث».

الفقه - لغة - : هو الفهم؛ ويُطلق مصطلح «الحديث» على كلام المعصوم عليه السلام أو فعله أو تقريره أو يتجلى عن هذه الأمور؛ والمقصود بتركيب هذين اللفظين - الفقه والحديث - : هو الفهم الصحيح والعميق للحديث.

وقد استعمل هذا التركيب علماء الشيعة^١، وكثير من علماء أهل السنة أيضاً، فقد عدّ الحاكم النيشابوري (م ٤٠٥ هـ) علوم الحديث اثنين وخمسين نوعاً، والنوع العشرون منها

١. أنظر: نهذيب الأحكام: ج ٣، ص ١٦٦ وج ٥، ص ٤٤ وج ٧، ص ٢٩٤: السرانز: ج ٢، ص ١٨٧ وص ٥٥٨: بشارة المصطفى، عماد الدين الطبري: ص ٢٦٧: منية الطالب، الميرزا حسين النائيني: ج ٣، ص ٣٧٧: الاجتهاد والتقليد، الإمام الخميني عليه السلام: ص ٤٨: الطهارة، السيد أبو القاسم الخوئي عليه السلام: ج ٢، ص ١١٥ وص ٢٦٣.

كان «فقه الحديث»^١. إلا أنَّ بعض المؤلفين استعمل تركيب «دراية الحديث» بدلاً عن هذا المصطلح، مع شيء من الاختلاف في المعنى.

فمثلاً يستعمل حاجي خليفة هذا العنوان في كشف الظنون ويعتبره - في مقابل رواية الحديث - أحد القسمين الأساسيين لعلوم الحديث، ويعرفه قائلاً:

علم دراية الحديث: وهو علم يبحث عن مداليل ألفاظ الحديث والمراد منها، معتمداً على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ^٢.

وبالرغم من وجود مفردة «الدراية» في أحاديث الشيعة وتناسب معناها اللغوي مع هذا العلم، فقد عدل بعض العلماء عن استعمالها إلى «فقه الحديث»؛ وذلك بسبب استعمال «دراية الحديث» في علمي «مصطلح الحديث» و«فقه الحديث» مشتركاً.

ولم يعتبر الشيخ آقا بزرك الطهراني دراية الحديث وفقه الحديث علماً واحداً، ويرى أنهما مع علم الرجال ثلاثة علوم في عرض واحد. وإليك نص عبارته:

دراية الحديث: هو العلم الباحث عن الأحوال والعوارض اللاحقة لسند الحديث؛ أي الطريق إلى متن المتألف ذلك الطريق من عدة أشخاص مرتبين في التناقل؛ يتلقى الأول منهم متن الحديث عمن يرويه له، ثم ينقله عنه لمن بعده حتى يصل المتن إلينا بذلك الطريق؛ فإن نفس السند المتألف عن هؤلاء المتناقلين تعرضه حالات مختلفة مؤثرة في اعتبار السند وعدمه، مثل كونه متصلاً ومتقطعاً، مسنداً ومرسلاً، معنعناً سلسلاً عالياً قريباً صحيحاً حسناً موثقاً ضعيفاً، إلى غير ذلك من العوارض التي لها مدخلة في اعتبار السند وعدمه، فعلم دراية الحديث كافل للبحث عن تلك العوارض.

وأما البحث عن الأحوال الشخصية التي تعرض لأجزاء السند وأعضائه - أي الأشخاص المرتبين في التناقل المعبر عنهم بالرواة - والمزايا التي توجد في كل واحد منهم؛ من المدح والذم وغير ذلك مما لها الدخول في جواز القبول عنه وعدمه، فهو موكول إلى علم (رجال الحديث)، وهو فن آخر، وإن اشترك الفئان في البحث عن موضوع واحد وهو سند الحديث، لكن جهة البحث تختلف

١. معرفة علوم الحديث: ص ٦٣.

٢. كشف الظنون: ج ١، ص ٦٣٥.

كما عرفت؛ ففي علم الدراية يبحث عن أحوال نفس السند، وفي علم الرجال يبحث عن أحوال أجزائه وأعضائه التي يتألف منها السند.

ويقابل هذين الفئتين فنّ ثالث، وهو فنّ (فقه الحديث) المخالف معهما في الموضوع؛ فإنّ موضوعه متن الحديث خاصّة، فيبحث فيه في شرح لغاته وبيان حالاته؛ من كونه نصّاً أو ظاهراً، عامّاً أو خاصّاً، مطلقاً أو مقبّداً، مجعلاً أو مبيّناً، معارضاً أو غير معارض^١.

كما يرى الشيخ آقا بزرك الطهراني أنّ «فقه الحديث» قريب من شرح الحديث؛ ولهذا أورد الكتب المتعلقة بفقه الحديث في حرف «الشين» تحت عنوان «شرح الحديث»^٢.

تعريفنا

ونظراً لما تقدّم، يمكن أنّ نعرّف «فقه الحديث» بأنّه:

العلم الذي يدرس متن الحديث، ويقدم المبادئ والمنهج المنطقي لفهمه؛ ليقربنا إلى المراد الأصلي والحقيقي لقائله.

وتستنبط هذه المبادئ من قواعد الأدب وأصول الفقه والكلام مضافاً إلى القواعد العقلية والعقلانية، وتُصاغ في إطار نهج منطقي؛ لتساعدنا على إدراك المعنى الحقيقي للحديث والفهم الصحيح والقريب من مراد قائله. ثمّ ينبغي لحاظ هذا المعنى ضمن نظام فكري لغوي عقلاني متشابك، بنحو لا يخلّ بالنظم الحاكم على مجموعة الأحاديث.

ولهذا، فإنّ فقه الحديث يعدّ من أهمّ علوم الحديث، وأكثرها فائدةً ونفعاً، وهدف علوم الحديث الأخرى هو رفد هذا العلم.

مكانة فقه الحديث

تنقسم علوم الحديث - بشكل عامّ - إلى: علوم تُعنى برجال الحديث وسنده أولاً، وعلوم تُعنى بمتن الحديث ومحتواه ثانياً، ويرتبط القسم الثالث من علوم الحديث بكلا القسمين، ويتكّن على معطياتهما في حلّ مسائله.

١. أنظر: الذريعة ج ٨، ص ٥٤.

٢. أنظر: المصدر السابق.

أما علم الرجال فقد تولّى المسائل المتعلقة بأحوال الرواة، وطبقاتهم، واتصال سلسلة السند وانفصالها، وما إلى ذلك من المشاكل العالقة بأسناد الروايات، ويبيّن لنا حجّة الحديث ومدى مقبوليته.

ويسمّى القسم الثاني من علوم الحديث - التي تساعد على فهم مضمون الحديث - «فقه الحديث»، ويتكفّل شرح نصّ الحديث وحلّ المشكلات العالقة بفهم متنه.

وينتظم القسم الثالث بفروع من قبيل «مصطلح الحديث» و«نقد الحديث» و«تأريخ الحديث» و«بيلوغرافيا الحديث»، وهي تنظر في الأغلب إلى المسائل الخارجية والجانبية للحديث.

وعلى الرغم من أهمية جميع تلك العلوم بأقسامها الفرعية، إلّا أنّ ما يعيننا على تحقيق الهدف الأسمى من الحديث - يعني الاستفادة منه في العلوم الأخرى ويرتبط بمجال العمل به وتطبيقه في الحياة - هو علم «فقه الحديث».

ولا شكّ أنّه لو استعمل فقه الحديث بصورة صحيحة وطوّيت مراحل المنطقية بتمامها وكمالها، لقربنا من المراد الحقيقي للحديث، وتعيين واجباتنا العلمية والعملية بعد اجتياز مرحلة النقد والتمحيص.

وعلى هذا الأساس، فإنّ النجاح في هذا القسم يمكن أنّ يكمل جهودنا في الأقسام الأخرى لعلوم الحديث بنتائج واستنباطات حديثة من الكلام الرائع لأهل البيت (عليه السلام)، ويغمرنا بلذائذ فهم الحديث، وحينئذٍ تتفق مع الحاكم النيشابوري الذي يقول:

معرفة «فقه الحديث» هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة^١.

ويرتبط فقه الحديث أيضاً بالعلوم الأخرى؛ كأصول الفقه والأدب والنحو والكلام وفقه اللغة، والعلوم الحديثية؛ من قبيل اللسانيات وعلوم الدلالة؛ وفي هذا الباب، فإنّ لأدب اللغة العربية وعلم أصول الفقه تأثيراً كبيراً في تكوّن وحلّ مسائل فقه الحديث؛ وفي الحقيقة فإنّ هذه العلوم الثلاثة تشترك في إيصالنا لمعرفة معاني النصوص الدينية الواردة باللغة العربية غالباً.

إنَّ أبحاث النحو والصرف وعلوم البلاغة (المعاني والبيان والبدیع) تعتبر من المشتركات بين فقه الحديث وآداب اللغة؛ والمسائل التي من قبيل: الدلالة والظهور، والقرينة، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والتعارض واختلاف الأحاديث؛ هي من الموضوعات المشتركة بين أصول الفقه وفقه الحديث، ولهذا فإنَّ من يريد أن تكون له ملكة وقدرة على فهم الأحاديث فهو بحاجة ماسة إلى دراسة هذين العلمين: علوم اللغة العربية، وأصول الفقه.

ضرورة فقه الحديث

إنَّ الحديث هو أم العلوم الإسلامية، ودوره في تكوينها وخلق الأرضية لها أو التمهيد لتوسيع نطاقها واضح وملسوس؛ لأننا إذا لم نستعين بالحديث في تفسير القرآن ولم نستفد منه في علم الفقه والأخلاق والأبحاث التاريخية، فهل يمكن اعتبارها علوماً إسلامية حينئذٍ؟ وكيف يُنسب إلى الدين علمٌ لم يلتفت فيه إلى كلام أنمة الدين؟

والكلام عن أهمية الحديث واسع متشعب ليس هنا مجاله، إلا أنَّ النقطة الجديرة بالاهتمام هنا: أنَّ كلَّ ما نقوله عن الحديث يرتبط بنحوٍ مباشر وبلا واسطة بفهم الحديث، فما لم يتم فهم الحديث فكأنما لم يُقرأ ولم يُستفد منه.

ومن الأفضل أنَّ نستلهم ضرورة فقه الحديث ودراسته من نفس الأحاديث التي جرت على لسان الأنمة المعصومين (عليه السلام) الذين نوهوا إلى أهميتها، فقد روى عبدة السلمي تحذير الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذا المجال بقوله:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَفْتُوا بِمَا لَا تَعْلَمُونَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ قَوْلًا آلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ قَالَ قَوْلًا مِنْ وَصَعَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، كَذَبَ عَلَيْهِ...^١

واتخذ الإمام الصادق (عليه السلام) هذا المنحى، واعتبر تحري الدقة والاحتياط في فهم الأحاديث أمراً ضرورياً، فقال:

حَدِيثٌ تَدْرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ تَرَوِيهِ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ فَقِيهًا حَتَّى يَعْرِفَ مَعَارِيضَ كَلَامِنَا، وَإِنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كَلِمَاتِنَا لَتَنْصَرِفَ عَلَى سَبْعِينَ وَجْهًا، لَنَا مِنْ جَمِيعِهَا الْمَخْرُجُ^١.

وكذلك أشار الإمام عليه السلام إلى أنه إذا استطاع أحد فهم معاني كلام أهل البيت عليهم السلام وأدرك عمق هذا البحر العميق الزاخر، فسوف يصبح أفقه الناس، حيث يقول:

أَشْمُ أَفْقَهُ النَّاسِ إِذَا عَرَفْتُمْ مَعَانِيَ كَلَامِنَا، إِنَّ الْكَلِمَةَ لَتَنْصَرِفَ عَلَى وُجُوهِ؛ فَلَوْ شَاءَ إِنْسَانٌ لَصَرَفَ كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَلَا يَكْذِبُ^٢.

جدير بالذكر، أن الشيخ الصدوق افتتح كتابه معاني الأخبار - الذي يعتبر مصدراً قل نظيره في فقه الحديث - بهذه الرواية، واقتبس اسم كتابه أيضاً منها.

وكان الأنمة المعصومون عليهم السلام أنفسهم أول من شرح الأحاديث النبوية الشريفة، وكانت لهم جهود متواصلة في كشف معانيها ومعرفة صحيحها من سقيمها، وسنذكر طرفاً منها في بحثنا عن «تأريخ فقه الحديث».

وإنّ الفهم السقيم للأحاديث قد يكون أسوأ أثراً من عدم فهمها بالمرّة أو عدم سماعها أصلاً؛ ولهذا فإنّ جذور الانحرافات التي ظهرت والنحل والفرق المختلفة، ناشئة من سوء الفهم والإفادة الخاطئة من النصوص الدينية، وبالأخصّ النصوص الحديثية. وسوف نتعرّض لهذا الموضوع في آخر الكتاب أنّ شاء الله، ونكتفي هنا بذكر كلام النعماني^٣ - العالم والمحدث الشيعي الكبير - من مقدّمة كتابه القيم الغيبة:

لَعَمْرِي مَا أَتَيْتُ مِنْ ثَاةٍ وَتَحَيَّرْتُ وَافْتَنَنْتُ وَانْتَقَلْتُ عَنِ الْحَقِّ وَتَعَلَّقْتُ بِمَذَاهِبِ أَهْلِ الزَّخْوَفِ وَالْبَاطِلِ، إِلَّا مِنْ قَلَّةٍ الرّوَايَةِ وَالْعِلْمِ وَعَدَمِ الدَّرَايَةِ وَالْفَهْمِ؛ فَإِنَّهُمْ الْأَسْقِيَاءَ لَمْ يَهْتَمُّوا بِطَلَبِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يُتَبِعُوا أَنْفُسَهُمْ فِي اقْتِنَانِهِ وَرَوَايَتِهِ مِنْ مَعَادِنِهِ الصَّافِيَةِ، عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ رَوَوْا ثُمَّ لَمْ يَدْرُوا لَكَانُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يَرَوْا، وَقَدْ قَالَ جَعْفَرُ

١. معاني الأخبار: ص ٢.

٢. المصدر السابق: ص ١.

٣. أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، المشهور بابن أبي زينب (ق ٤ هـ).

بن محمد الصادق عليه السلام: «اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على قدر روايتهم عنا وفهمهم منا»؛ فإن الرواية تحتاج إلى الدراية، و«خَيْرَ تَدْرِيه خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ خَبَرٍ تَرَوِيهِ»^١.

وفي الختام نشير إلى أن الاهتمام بفقه الحديث كان رائجاً بين علماء الستة أيضاً؛ القدماء منهم والمتأخرين، وأن نقل ورواية الحديث دون فهم معانيه أمر مرفوض عندهم؛ قال ابن عبد البر (م ٦٣ هـ) في كتاب جامع بيان العلم:

أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه ولا تدبر لمعانيه، فمكروه عند جماعة أهل العلم^٢.

ويؤيده ما نقلناه عن الحاكم النيشابوري من أن معرفة «فقه الحديث» هي ثمرة هذه العلوم، وأن به قوام الشريعة^٣.

فائدة فقه الحديث

إن روايات المعصومين عليهم السلام تحتوي على معاني عميقة في معرفة الكون بسعته؛ من الخالق إلى المخلوق، ومن الدنيا إلى الآخرة. وكثير من المواعظ الأخلاقية القيمة والإرشادات العملية الفردية والاجتماعية يكمن في طيات الأحاديث؛ التي يتوقف استخراجها والإفادة منها على معرفة أسلوب الأنمة عليه السلام وكيفية الاستلham من أنوار كلامهم.

كما أن لفقه الحديث أثراً مهماً آخر، وهو الإعانة على حجته واعتباره في إطار النقد بالعرض على القرآن والإجماعات الفقهية والمسلمات العقلية والتاريخية وغيرها من معايير النقد؛ وإليك فيما يلي بيان بعض الفوائد المهمة فحسب:

سمو الإيمان

ربما يمكن أن تعد أهم فائدة لفقه الحديث سمو الإيمان؛ فإن الفهم الدقيق للأحاديث يعين

١. الغيبة: ص ٢٢، المقدمة.

٢. جامع بيان العلم: ج ٢، ص ١٢٧.

٣. معرفة علوم الحديث: ص ٦٣.

الإنسان على إدراك مغزاها، ورقبي معرفته بالحقائق الإيمانية النورانية. فقد روى الشيخ الصدوق بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام:

يَا بَنِيَّ! اعْرِفْ مَنَازِلَ الشَّيْعَةِ عَلَى قَدْرِ رَوَايَتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ الدَّرَاجَةُ لِلرَّوَايَةِ، وَبِالدَّرَاجَاتِ لِلزَّوَايَاتِ يَمْلِكُ الْمُؤْمِنُ إِلَى أَقْصَى دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ. إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابٍ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَوَجَدْتُ فِي الْكِتَابِ: أَنَّ قِيَمَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَقَدَرُهُ مَعْرِفَتُهُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُحَاسِبُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا^١.

معرفة قوة وضعف الحديث

من الواضح لدى العارفين بعلوم الحديث أَنَّ معنى الحديث الصحيح عند القدماء^٢ - كالشيخ المفيد وأصحاب الكتب الأربعة وغيرهم من محدثي القرون الأولى - يختلف عن معناه عند متأخري علماء الحديث؛ فَإِنَّ القدماء - على ما يشاهد من تراثهم وتعايطهم مع الحديث - لا يحكمون بصحته بمجرد صحة سنده، ولا يطرَحونه بمجرد ضعف سنده، وإنما كانت قوَّة السند وصحَّته إحدى القرائن للحكم باعتبار الحديث، إلى جانب دراسة متن الحديث من جهات عديدة. فَإِنَّهم بعد البحث العميق ودراسة النص من جهات عديدة والاطمئنان العرفي والثوق العقلائي بالمراد الجدِّي منه، يقومون بتقييمه من خلال عرضه على القرآن والسنة القطعية والإجماعات الفقهية، وغيرها من الموازين المقبولة والعقلانية. ولأجل العثور على القرائن المختلفة التي تدلُّ على صحة الحديث أو سقمه يتحملون عناء التنقيب في الكتب العديدة؛ وقد تؤدِّي هذه الطريقة إلى طرح بعض الأحاديث ورفضها، أو إلى قبولها واعتبارها، وليس هذا بقليل في كلا الجانبين.

وبعبارة أخرى: إِنَّ نقد نص الحديث وسنده في مرتبة واحدة؛ لأنَّ فهم الحديث يؤثِّر على نقده سناً، وبالتالي يؤثِّر في الوثوق بصدوره.

وقد استخدم هذا النهج المزجي علماء الفريقين من الشيعة والسنة. ونحن سنذكر أولاً

١. معاني الأخبار: ص ١.

٢. مشرق الشمسين: ص ٢٦٩: «كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كلِّ حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه،

أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه».

بعض كلماتهم النازرة لطرح الحديث نظراً لنصّه لا لسنده.

أ - اتجاه التضعيف

أورد العلامة المجلسي رحمته في مقدمة كتابه المشهور بحار الأنوار فصلاً تحت عنوان «توثيق المصادر»، وقد أبان فيه تقسيم المصادر التي نقل عنها، وأحد هذه الكتب هو مصباح الشريعة المنسوب للإمام الصادق عليه السلام، حيث قال بشأنه:

وكتاب مصباح الشريعة فيه بعض ما يُريب اللبيب الماهر، وأسلوبه لا يُشبه سائر كلمات الأئمة وآثارهم^١.

فإنّه عليه السلام قبل الكلام عن سند الكتاب وطريق وصوله إليه، يرى - ومن خلال النظر في النصّ والمضمون - أنّ بعض أحاديث الكتاب ليست صادرة عن الأئمة عليهم السلام.

وبعبارة أخرى: إنّ العلامة المجلسي وبسبب ممارسته للروايات يعتبر عدم انسجام مضامينه مع سائر كلام الأئمة عليهم السلام إحدى القرائن على تضعيف الرواية والترديد في صدورهم عن المعصومين عليهم السلام.

وكنموذج آخر من علماء وفقهاء الشيعة، يمكن تسمية الشيخ يوسف البحراني مؤلف كتاب الحدائق الناضرة، الذي كان يميل إلى الاتجاه الأخباري، وهو لا يردّ أيّ رواية بسهولة، ويعتقد جازماً بصحة الكثير من الأحاديث، ومع ذلك فإنّه يقول:

لا يخفى على من تلجّج بحور الاستنباط والاستدلال، وشرب بكأس ذلك العذب الزلال، أنّه قد وردت جملة من الأخبار في أحكام متعدّدة مخالفة لما عليه كافة الأصحاب، فأعرضوا عنها وأطرحوها وإن كانت صحيحة الإسناد، ولم يقل بها قائل منهم^٢.

ثمّ ذكر البحراني رحمته الأخبار الدالة على نجاسة الحديد كمثال على ذلك. ويصرّح بعض علماء السنّة بتطبيق هذا النهج، ومنهم ابن القيم الجوزية (م ٧٥١هـ).

١. بحار الأنوار: ج ١، ص ٣٢.

٢. الحدائق الناضرة ج ٢٣، ص ٣٣٧، ولاحظ أيضاً: ج ١، ص ٢١، وج ٣، ص ٢٦٧، وج ٧، ص ٣٩٨.

وقد أُلّف كتاباً جمع فيه الأحاديث الموضوعة، وأحد معاييرها في اعتبار الحديث موضوعاً هو عدم انسجام متنه مع القرآن والقواعد العقلية والنقلية والإجماعية. وأجاب عن سؤال حول كيفية معرفة الحديث الموضوع من بين الأحاديث الصحيحة بدون التدقيق في السند ومتابعة طريق نقله، بقوله:

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك مَنْ تَصَلَّعَ في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها مَلَكَةٌ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ، وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبّه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنّه مخالط للرسول ﷺ كواحدٍ من أصحابه^١.

ومن قبله أيضاً اعتبر ابن دقيق العيد^٢ (م ٧٠٢هـ) - أحد كبار علماء الحديث عند أهل السنة - هذا النهج متداولاً، فقال:

في الكثير من المواضع يُحكم بوضع الحديث نظراً لمتنه، والحاصل أنّه بسبب الممارسة الكثيرة للأحاديث النبوية فإنهم يكتسبون مَلَكَةً، ويقدرّون على تمييز كلام رسول الله عن غيره^٣.

ب - اتجاه التصحيح

المقصود باتجاه التصحيح هو الحكم بصحة مضمون الروايات التي ليس جميع رواتها من العدول والثقات، أو التي لا تتوفر فيها أحد الشروط الضرورية كالاتصال^٤؛ وبناءً على ذلك، فإنّ متن الحديث وإن لم يكن له سند معتبر، لكنّه بسبب مضمونه المقبول والمتناسق مع سائر الروايات واقتراحه بقرائن أخرى يكتسب الاعتبار.

١. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ص ٣٧.

٢. تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري، المشهور بابن دقيق العيد، من الفقهاء والمحدثين والمؤلفين عند السنة، وله كتاب الاقتراح في علوم الحديث، أنظر: تذكرة الحفاظ: ج ٤، ص ١٤٨١، الرقم ١١٦٨.

٣. توضيح الأفكار: ج ٢، ص ٩٤.

٤. أنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ص ٩٢.

والجدير بالذكر، أنّ هذا لا يعني اليقين بصدور واعتبار أيّ نصّ إذا ورد بلا سند أو بسندٍ موضوع، بل بمعنى تميم دليل الحجّة والعمل بمضمون روايات وردت في كتب مشهورة ومقبولة عند العلماء والمحدّثين، إلّا أنّها لا تحظى بسندٍ صحيح في مصطلح المتأخّرين. ويقع هذا الاتجاه في مقابل الاتجاه السابق، إلّا أنّ مستخدميه هم نفس الطائفة المتقدّمة؛ وكان الشيخ الطوسي - الذي يعبر عنه بعنوان «لسان القدماء»^١ - من أوائل الذين صرّحوا بهذا المنهج وعملوا به، فقد نظّر في كتابه عدّة الأصول الأبحاث النظرية لهذا المنهج، من العمل بأخبار الضعفاء والمتهمين والخبر المرسل، وطبّق ذلك في كتبه الفقهية والحديثية^٢؛ ثمّ اتّبع الفقهاء هذا المنهج حتّى العصر الحاضر، سوى عدد قليل منهم. بل إنّ بعض المحدّثين توسّعوا في ذلك، فحذفوا الأسانيد اعتماداً على قوّة المتن، نظير أحمد بن أبي طالب الطبرسي (من علماء القرن السادس) الذي كتب في مقدّمة كتابه الاحتجاج على أهل اللجاج:

ولا تأتي في أكثر ما نوره من الأخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقة لما دلّت العقول إليه، أو الاشتهار في السير والكتب بين المخالف والمؤالف^٣.

وأما المحقّق الحليّ (م ٦٧٢هـ) أحد كبار الفقهاء فقد كتب في ردّ الإفراط والتفريط في العمل بخبر الواحد قائلاً:

أفرط الحشوية^٤ في العمل بخبر الواحد، حتّى انقادوا لكلّ خبر وما فطنوا ما تحته من التناقض، فإنّ من جملة الأخبار قول النبي ﷺ: «سَتَكْثُرُ بَعْدِي الْقَالَةُ عَلَيَّ»،

١. إلى جانب الشيخ الطوسي، يعبر عن المحقّق الحليّ أيضاً بعنوان «لسان القدماء» (أنظر: الطهارة، الأنصاري: ج ١، ص ٤٦٧؛ سماء المقال في علم الرجال: ج ٢، ص ٢٩٨).

٢. أنظر: عدّة الأصول: ج ١، ص ١٤٣، ط ١٤١٧ هـ، فصل في ذكر القرائن التي تدلّ على صحّة أخبار الآحاد أو على بطلانها.

٣. الاحتجاج: ج ١، ص ٤.

٤. تطلق الحشوية على الذين يُحشون كتبهم بالأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، ولعَمَّا يفكّرون في معاني الأحاديث، ولديهم الكثير من العقائد الباطلة، أنظر: الإنصاح، المفيد: ص ٣٠.

وقول الصادق عليه السلام: «إِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنَّا رَجُلًا يَكْذِبُ عَلَيْهِ». واقتصر البعض على هذا التفريط فقال: كل سليم السند يُعمل به، وما علم أن الكاذب قد يصدق، والفاقد قد يصدق، ولم ينتبه أن ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب؛ إذ لا مُصَنَّف إلا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر الواحد المُعَدِّل^١.

ثم ذكر النهج الاعتدالي واعتبره المنهج الصحيح، فقال: فما قبله الأصحاب أو دلت القرائن على صحته عُمل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذَّ يجب إطرأحه^٢. وقد نقل الشيخ الأنصاري^٣ في كتابه الشهير فرائد الأصول هذا الكلام وأيده واستدل عليه، وذكر معه نماذج أخرى أيضاً^٤. وعلى ضوء هذا المنهج، يمكن العمل بالكثير من الأحاديث الأخلاقية بشرط موافقتها للقرآن والعقل، والإعراض عن الأحاديث التي لا شاهد لها. وقد جرى علماؤنا على هذا المنهج في الأحاديث العقائدية أيضاً، كما صرح بذلك المولى صدر المتألهين في شرحه على أصول الكافي، فقال في شرحه لحديث هبوط جبرئيل على آدم عليه السلام:

وإن كان هذا الحديث ضعيف السند؛ لوقوع الضعفاء - مثل سهل بن زياد والمفضل بن صالح وغيرهما - في طريقه، إلا أن ذلك لا يقدر في صحة مضمونه؛ لأنه معتضد بالبرهان العقلي^٥.

وفي ذيل هذه العبارة يرى صدر الدين الشيرازي أن الكثير من الروايات الواردة حول

١. المعتمد: ج ١، ص ٢٩.

٢. المصدر السابق.

٣. الشيخ مرتضى الأنصاري: من أبرز فقهاء الشيعة ومجتهديه في الآونة الأخيرة، ويعتبر كتاباه الأساسيان المكاسب والرسائل، من الكتب المعتمدة في السطوح العالية لمآذني الفقه والأصول في الدراسات الحوزوية.

٤. أنظر: فرائد الأصول: ج ١، ص ٣٣٨.

٥. شرح أصول الكافي: ج ١، ص ٢٢٠؛ وأنظر أيضاً: تفسير القرآن الكريم، صدر الدين محمد الشيرازي: ج ٧، ص ١٣٢.

أصول المعارف ومباحث التوحيد وغيرها من المسائل العقائدية هي من هذا القبيل. وفي هذا الإطار، وافق المولى صالح المازندراني -الشارح الآخر للكافي- رأي صدر المتألهين، فكتب قائلاً:

ضعف سند هذه الرواية لا ينافي الجزم بصحة مضمونها؛ لأنه مؤيد بالعقل والنقل.^١

وعلق عليه العلامة المحقق أبو الحسن الشعراني^٢ (م ١٣٩٣ هـ) بقوله: إن ضعف الإسناد لا ينافي صحة المضامين.^٣

ويمكن دعم هذه السيرة العملية لعلماننا بالحديث التالي المروي عن رسول الله ﷺ: ... فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَدِيثِ آلِ مُحَمَّدٍ فَلَا تَلْتُمْ لَهُ قُلُوبَكُمْ وَعَرَفْتُمُوهُ، فَاقْبَلُوهُ؛ وَمَا اشْمَأَزَّتْ مِنْهُ قُلُوبُكُمْ وَأَنْكُرْتُمُوهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى الْعَالِمِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ؛ وَإِنَّمَا الْهَالِكُ أَنْ يُحَدِّثَ أَحَدَكُمْ بِشَيْءٍ مِنْهُ لَا يَحْتَمِلُهُ فَيَقُولَ: وَاللَّهِ مَا كَانَ هَذَا، وَاللَّهُ مَا كَانَ هَذَا.^٤

كما روي هذا المضمون من طرق أهل السنة بالنحو التالي:

إِذَا سَمِعْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي فَعَرَفْتُمْ قُلُوبَكُمْ وَتَلَيَّنَ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ؛ فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي تَكْرَهُ قُلُوبُكُمْ وَتَتَفَرُّ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ؛ فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ.^٥

تحديد موقع الحديث

إن إحدى فوائد فقه الحديث هي معرفة منزلة الحديث بين الأحاديث النازلة إلى موضوع معين، وهذا المعنى ضروري؛ نظراً للمروي عن أمير المؤمنين علي^{عليه السلام}:

١. شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ١٢٣.

٢. هو من المدرّسين البارزين في علمي الكلام والفلسفة في طهران، وكان بارعاً في التفسير والحديث أيضاً، وله عدة مؤلفات، منها التعليقة على شرح المولى صالح المازندراني على الكافي.

٣. شرح الأصول من الكافي: ج ٣، ص ١٢٣.

٤. الكافي: ج ١، ص ٤٠١، ح ١.

٥. مسند ابن حنبل: ج ٣، ص ٤٩٧؛ وأنظر: بصائر الدرجات: ص ٤١، والكافي: ج ١، ص ٤٠١، ح ١.

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ قَوْلًا آلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ قَالَ قَوْلًا مِّنْ وَصَّعِهِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ كَذَبَ عَلَيْهِ^١.

فإن نسبة المضمون البدوي للحديث إلى المعصومين ﷺ من دون فهم منزلته، ومعرفة عاقبه من خاصه، ومطلقه من مقبده، سيستعج الاستنباط الخاطي منه.

وبما أن أحاديث النبي الأعظم ﷺ وأهل بيته الأطهار: لها مواقع محدّدة في المنظومة الفكرية الإسلامية ولها تناسب وتوافق تام مع قوانين الكون، فمهما تعارض حديث مع غيره من الأحاديث أو لم ينسجم مع القوانين الثابتة للعالم بحيث تضطرّ إلى تأويله أو ردّ علمه إلى أهله^٢، فلا بدّ من إعادة النظر في موقع الحديث وموضعه في المنظومة الحديثية. وسيُتضح لاحقاً أن جمع الأحاديث المترابطة والمتناظرة، وتكوين الأسرة الحديثية - على ما سندرسه في هذا الكتاب^٣ - وضّم الحديث المخصّص للحديث العام والمقيّد للمطلق، لها دور بالغ التأثير في فهم مراد الشارع، ورفع التهافت فيما بينها، والاستغناء عن تأويلها وردّها، وحلّ غوامضها، وإرجاع متشابهها إلى محكمها، على ما أرشدنا إليه الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام حيث يقول:

إِنِّي فِي أَخْبَارِنَا مُحْكَمًا مُحْكَمِ الْقُرْآنِ، وَمُتَشَابِهًا كَمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَرَدُّوا مُتَشَابِهَهَا إِلَى مُحْكَمِهَا، وَلَا تَعْمُوا مُتَشَابِهَهَا دُونَ مُحْكَمِهَا فَتَضِلُّوا^٤.

ومن خلال هذه العملية أيضاً يمكننا التوصل إلى معانٍ تعيننا في الإجابة على الأسئلة العصرية والجديدة؛ وبهذا سيتّضح الحديث بحلّة بديعة تشعّ بأنوارها، فتأخذ بقلوب الألباب، وتستقطب الشباب.

الملخص

✓ فقه الحديث مركّب من المعنى اللغوي لـ «فقه» والمعنى الاصطلاحي لـ «الحديث»؛ وهو الفهم العميق لكلام المعصوم ﷺ وفعله.

١. تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٩٥، ح ٨٢٣.

٢. أنظر: بصائر الدرجات: ص ٥٥٨، ح ٣.

٣. راجع: فصل الأسرة الحديثية / تكوين أسرة الحديث.

٤. وسائل الشيعة: ج ٢٧، ص ١١٥، ح ٣٣٣٥٥.

- ✓ يدرس فقه الحديث متن الرواية، وبالإفادة من الأساليب المنطقية لفهم الكلام والقواعد المختلفة يتوصّل لفهم المراد الأصلي للمتكلم.
- ✓ إن أهمية وضرورة هذا العلم بمقدار أهمية وضرورة نفس الحديث، وتترتب على الغفلة عنه انزلاقات كثيرة.
- ✓ فوائد فقه الحديث عبارة عن: زيادة معرفة وإيمان الإنسان، وفهم قوة الحديث أو ضعفه، وتحديد موقع الحديث في منظومته.

أسئلة وبحث

- ١ - ما الفرق بين علمي «فقه الحديث» و«دراية الحديث»؟
- ٢ - لماذا كان «فقه الحديث» من أنفع علوم الحديث؟
- ٣ - ما هو الحديث «الضعيف» في منظار قدماء المحدثين؟
- ٤ - اذكر نموذجين لتضعيف الحديث عن طريق دراسة متنه.
- ٥ - اذكر مثالين للعمل بالحديث بسبب قبول مضمونه.

الفصل الثاني

لمحة تاريخية عن فقه الحديث

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

- النشأة التاريخية لدراسات فقه الحديث.
- مسار اتّساع نطاق البحوث ونقصانها في مجال فقه الحديث.
- المؤلّفون والعلماء البارزون في علم فقه الحديث.
- بعض كتب شرح الحديث.

المدخل

إنّ التعرّف على جهود علماء المسلمين في مجال فقه الحديث هو بحاجة إلى دراسة شروح المحدثين وتفسيرهم وتأويلهم للأحاديث، ونقدهم وردّهم وقبولهم لها، وإزالة الخلاف والتعارض الطارئ عليها أحياناً، والتي هي من أهمّ مباحث فقه الحديث.

فإنّ هذه الجهود منذ البداية كانت إلى جانب نقل الحديث وتبنيّ ازدهاره وذبوله، حيث صدرت أحاديث ذات معانٍ عميقة هي بحاجة إلى تبين وشرح، أو أنّ تساهل الرواة أسدل عليها غبار الغموض، فأخرج علماء الحديث إلى تفسيرها وإزالة موانع فهمها.

وهكذا فإنّ حذف الإضافات العمدية والسهوية للرواة، والجمع بين الأخبار المتعارضة، والمساعدة للتوصّل إلى فهم صحيح يحول دون توهم التعارض، هو الوجه الآخر لعلم «فقه الحديث».

ولتصنيف هذه النشاطات قمنا بتقسيم جهود هؤلاء المؤلفين إلى ست فترات تاريخية، وعرضنا الميزات العامة لكل فترة.

المسار العام لهذه الجهود بدأ بالشروح البسيطة على حديث واحد أو نقده، وانتهى في القرون الأخيرة إلى شروح كبيرة وتدوين رسائل مستقلة ترتبط بعلم «فقه الحديث».

الخطوات الأولى (عهد المعصومين عليه السلام)

الحديث هو المصدر الأساسي للمعارف الدينية بعد القرآن الكريم، وحيث إن معدنه هو النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، راجعهم الرواة لأخذه وفهمه ونقده، كما استعانوا بهم في رفع التنافي الطارئ على بعض الأخبار.

ولهذا فإنّ منهج شرح الحديث ودراسته بدأ من صدر الإسلام، فهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وارث علم النبي ﷺ أذن لخواص أصحابه بالرجوع إليه لفهم الروايات ونقدها؛ كي يعرفوا صحيحها من سقيمها، أو يتوصلوا للفهم الصحيح للأحاديث النبوية. وهنا ننقل جزءاً من حديث طويل رواه الشيخ الكليني في الكافي، راجين من القراء الكرام أن يراجعوا النص الكامل له؛ كي يدركوا الدور الأساسي للإمام علي عليه السلام في هذا العلم، وما قدّمه من إيضاحات وإرشادات بشأن المقدمات والشروط اللازمة لفهم الحديث، وما يحتاج إليه للتعامل الصحيح مع الروايات^١، وإليك نصّ الرواية:

عن سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبي الله ﷺ غير ما في أيدي الناس، ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبي الله ﷺ أنتم تخالفونهم فيها وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى الناس يكذبون على رسول الله ﷺ متعمدين، ويفسرون القرآن بآرائهم؟

فأجابه الإمام قائلاً:

إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا وَيَاطِلًا، وَصِدْقًا وَكَذِبًا، وَنَاسِخًا وَمَنْسُوخًا، وَعَامًّا وَخَاصًّا، وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا، وَحِفْظًا وَوَهْمًا.

ثم صنف الرواة إلى أربعة أصناف، هم: رجل منافق لا يتأثم في الكذب على رسول الله ﷺ، ورجل غير متعمد للكذب لكنه وهم في فهم الحديث، وثالث سمع المنسوخ دون الناسخ، ورابع وصفه الإمام ﷺ تفصيلاً:

وَأَخْرَجَ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ وَتَعَظِيماً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَسْهُ بَلْ حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِهِ، فَجَاءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ، وَعَلِمَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ؛ فَعَمِلَ بِالنَّاسِخِ وَرَفَضَ الْمَنْسُوخَ.

وبيّن الإمام ﷺ منشأ الخطأ، وأرشد إلى النهج الصحيح لنقله وفهمه؛ كما طبق القسم الرابع على نفسه الشريفة تلويحاً وبشكل لطيف؛ من خلال إشارته لدعاء النبي ﷺ له بالفهم والحفظ، وبيان منزلته العظيمة عند رسول الله ﷺ، ومعرفته بجميع جوانب القرآن والسنة؛ من العام والخاص، والتفسير والتأويل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ.

لقد كان الإصرار على الفهم الصحيح للحديث ونقده، والحيلولة دون نشر الأكاذيب وتسرب سوء الفهم، يمثلان السيرة الدائمة لأهل بيت العصمة والطهارة، فهذا أمير المؤمنين الإمام علي ﷺ يصف أهل البيت قائلاً:

عَقَلُوا الدِّينَ عَقْلَ وَعَايَةٍ وَرِعَايَةٍ لَا عَقْلَ سَمَاعٍ وَرِوَايَةٍ؛ فَإِنَّ زَوَاةَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ وَزُعَاةٌ قَلِيلٌ^١.

وبيّن الإمام الصادق ﷺ أيضاً منزلة أهل البيت الرائدة بقوله:

إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورِثُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَإِنَّمَا أَوْرِثُوا أَحَادِيثَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِنْهَا فَقَدْ أَخَذَ حَقًّا وَافِرًا، فَاَنْظُرُوا عَلِمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؛ فَإِنَّ فِينَا - أَهْلَ الْبَيْتِ - فِي كُلِّ خَلْفٍ عُذُولًا يَنْفِقُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ^٢.

١. نهج البلاغة: الخطبة ٢٣٩.

٢. الكافي: ج ١، ص ٣٢؛ وأنظر: معجم السفر: ص ٤٦٣، ح ١٥٨٥.

ويقول أمير المؤمنين علي عليه السلام في رواية:

لَا تُحَدِّثِ النَّاسَ بِكُلِّ مَا سَمِعْتَ بِهِ؛ فَكَفَى بِذَلِكَ كَذِبًا^١.

إنَّ حصيلة هذه الأحاديث والوصايا المتكررة من الأئمة عليهم السلام بخصوص تمحيص الأحاديث، وعرضها عليهم، وإصرارهم على الفهم الصحيح للحديث ونقده، أدت إلى سعي الشيعة المتواصل للفهم الصحيح للحديث ونقد الفهم الخاطي له.

وقد نقلت إلينا الكثير من الأخبار اهتمام رواة الشيعة ببقاء الأئمة عليهم السلام إبان عصر حياتهم، وسؤالهم عن مضمون وصحة الروايات المنسوبة إليهم، وكان أنمتنا الأطهار عليهم السلام يشرحون تلك الأحاديث أو يوضحون المعنى الأساسي والمقصود الحقيقي لقائلها، وقد نقدوا أو ردوا أحاديث في مواضع كثيرة^٢.

ولم تقتصر السيرة الحسنة لنقد الأحاديث على الأئمة عليهم السلام، بل امتدت إلى كبار أصحابهم، أمثال: زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ويونس بن عبد الرحمن.

أما الأحاديث المتعارضة وطرق حلها، فيمكن الإشارة إلى كتب بعض الأجلاء من أصحاب الأئمة عليهم السلام من المحدثين المكثرين ومصنفي الكتب الحديثية العديدة، كمحمد بن أبي عمير (م ٢١٧هـ) - من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا عليهم السلام - الذي كان له أكثر من تسعين مصنفًا، وكنظيره يونس بن عبد الرحمن، الذي كان له أكثر من ثلاثين مصنفًا، واللافت للنظر أنَّ لكلٍّ منهما كتابًا بعنوان «اختلاف الحديث»؛ وبما أنَّ علل الحديث؛ أحد فروع فقه الحديث، فبالإمكان عدّ الكتاب الآخر ليونس بن عبد الرحمن المسمّى بعلل الحديث^٣ من المؤلفات في هذا الإطار في ذلك العصر.

١. نهج البلاغة: الكتاب ٦٩؛ بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٦٠.

٢. للتعرّف على هذه الموارد راجع: مجلة علوم حديث (بالفارسية)، العدد ٦ و٩ مقالة: «عرضه حديث بر إمامان عليهم السلام» (عرض الحديث على الأئمة عليهم السلام) للمؤلف، وقد أثبتنا هناك أنَّ عرض الحديث على الأئمة عليهم السلام ونقده كان موجوداً في حياة جميع الأئمة، وإنّما يختلف في الكثرة والزيادة.

٣. أنظر: رجال النجاشي: ص ٢٢٦ الرقم ٨٨٧.

٤. بمعنى الأسقام الخفية في سند الحديث ومثته.

٥. الفهرست للنجاشي: ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٨، الفهرست للطوسي: ٢٦٦ الرقم ٨١٣.

وباختصار، يمكن أن نحدّد الجهود المبذولة في «فقه الحديث» في فترة حياة المعصومين عليه السلام في خمس فقرات:

١ - عرض الحديث على الأئمة عليهم السلام؛ بهدف الاطمئنان من صدوره أو رده، أو الاطمئنان من سلامة متنه، أو فهمه فهماً صحيحاً.

٢ - كثرة السؤال عن المفردات والعبارات الحديثية، وكان الأئمة عليهم السلام بدورهم يهتمون بتبيين مفردات الأحاديث النبوية^١.

٣ - جمع بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام الأحاديث المختلف فيها، وبذلوا الجهود في رفع العلل عنها.

٤ - بيّن الأئمة عليهم السلام معاني بعض الأحاديث من خلال بيانهم لأسباب صدور الحديث وبيان ظروفه الزمانية والمكانية^٢.

٥ - لم يصلنا شرح مفصّل ومستقلّ لمجموعة حديثية من تلك الفترة.

فترة تدوين الجوامع الروائية الأولى (القرون ٣ - ٥هـ)

بعد عصر حضور الأئمة عليهم السلام - أي في عصر الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى - أولى مصنفو كتب الحديث وعلماء الشيعة منذ البداية اهتماماً بفقه الحديث وشرحه وتفسيره تفسيراً صحيحاً، وحلّ الأخبار المتعارضة والمختلفة. ونحن نكتفي هنا بذكر نبذة مختصرة عن جهود عدّة من أجلاء هؤلاء الأعلام:

١ - البرقي

أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ)، من ثقات مصنفّي الشيعة ورواتها. ويُعدّ كتابه الكبير المحاسن - الذي يشتمل على مئة فصل - أول جامع حديثي من بين الجوامع الحديثية المأثورة عند الشيعة، إلّا أنّه - للأسف - لم يصلنا منه إلّا بعض الأبواب.

١. أنظر مثلاً: معاني الأخبار: ص ٨٤ و ٢٧٢ و ٣١٦.

٢. أنظر: المصدر السابق: ص ٣٦٩؛ الكافي: ج ٦، ص ٢٥٩.

وقد حاول البرقي من خلال تأليف كتبه الثلاثة: (علل الحديث، معاني الحديث، التحريف وتفسير الحديث) تقوية أسس علم «فقه الحديث»^١، كما بذل جهوده لهذا الهدف السامي في جمع الأحاديث المتشابهة والمُفسّرة لبعضها البعض، والتبويب المنطقي لكتابه المحاسن.

٢- الشيخ الكليني

أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (م ٣٢٩ هـ)، من أشهر محدّثي الشيعة، وكتابه الكافي من أكثر الجوامع الحديثية اعتباراً؛ وقد بيّن الكليني في مقدّمة كتابه هذا بعض موازين تقييم الحديث، وحلّ تعارض الأخبار، وتمييز الصحيح عن السقيم؛ من خلال عرضها على القرآن الكريم والسنة النبوية، ومخالفة العامة. وقد أورد في الجزء الأول من كتابه أبواباً؛ نظير: «اختلاف الحديث»، و«الردّ إلى الكتاب والسنة»، و«الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب».

لقد وجد الكليني أحاديث متشابهة المضمون ومتشابهة من حيث الموضوع في العقائد والأخلاق والأحكام، فجمعها في كتابه مع بعضها وتحت عناوين دالة على المقصود، وساعد بذلك كثيراً على فهم الحديث واستنباط الأحكام.

وبدأ الكليني في أبواب كثيرة بأحاديث مطلقة وعامة، ثمّ أتبعها بأحاديث مقيدة ومخصّصة؛ لبيّن المراد الجدّي منها، وأفرد الأحاديث غير الموافقة أو غير الواضحة - وأحياناً غير المقبولة - في الأبواب المعنونة بـ«النوادر».

وشرح بعض الألفاظ الصعبة مستعيناً بالمصادر المعتبرة والشواهد الشعرية^٢، وكذلك بيّن معاني بعض الأحاديث بالاعتماد على أقوال فقهاء الرواة؛ أمثال: زرارة بن أعين، ومعاوية بن عمّار، ومحمّد بن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن^٣.

وبالرغم من أنّ منهج الكليني هو التخيير بين الطائفتين من الأحاديث المتعارضة وعدم ذكر الطائفة الأخرى في كتابه، إلّا أنّه أوضح سبيلاً لحلّ التعارض في حالات قليلة؛ ويمكن

١. أنظر: رجال النجاشي: ص ٧٦، الرقم ١٨٢.

٢. أنظر: الكافي: ج ١، ص ٨٥ و ١١١ و ١٢٤ و ١٣٦ في مباحث التوحيد.

٣. أنظر: المصدر السابق: ج ٧، ص ١٠٩، وج ٦، ص ١٠٥ و ١١٠، وج ٤، ص ٥٠٩.

القول: إنّه من خلال تقديمه فهماً صحيحاً لبعض الأحاديث، أجاب عن سبب عدم انسجامها مع الأحاديث الأخرى^١.

وعلى الرغم من أنّ تصنيف كتاب كهذا بحاجة إلى أربع أو خمس سنوات، إلّا أنّه قضى ما يقارب من عقدين من أثنى أيام عمره في جمع وتصنيف روايات الكافي، ممّا يشير إلى عمق نظره واهتمامه التام بمعاني الروايات.

٣ - الشيخ الصدوق

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، من المحدّثين المجذّبين والفقهاء الحاذقين في الحوزة الشيعية؛ وقد بدأ الخطوات الأولى في تأليف كتب مستقلة في فقه الحديث بكتابه معاني الأخبار؛ حيث جمع فيه - وبابتكارٍ فريد - الروايات التي شرحت الأحاديث المعقّدة أو مفرداتها الغامضة، وقدمها في منات الأبواب، ويعدّ هذا الكتاب من المصادر الأصلية في تمييز معاني الروايات عند الباحثين في الحديث؛ وقد استعان بالكتب المصنّفة في غريب الحديث كالغريب المصنّف لأبي عبيدة الهروي^٢.

وقد كتب الصدوق كتاباً مستقلاً بعنوان غريب حديث النبي وأمير المؤمنين، ولكنّه لم يصل إلينا^٣؛ وكما يظهر من اسم هذا الكتاب، فإنّه شرح المفردات الصعبة في أحاديث هذين المعصومين.

كما شرح في جامع الروايات الكبير المسمّى بكتاب من لا يحضره الفقيه بعض الأحاديث، وأوضح معانيها^٤، وكذلك حاول أحياناً رفع تعارض الأخبار^٥.

١. المصدر السابق: ج ٣، ص ٢٨٠؛ وج ٤، ص ٩١.

٢. أنظر: معاني الأخبار: ص ٢٤٢ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٦ و ٢٧٨ و ٢٨٢ و ٢٩١.

٣. أنظر: الذريعة: ج ١٦، ص ٤٦؛ رجال النجاشي: ص ٣٩١، الرقم ١٠٤٩.

٤. أنظر: كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٢٦، ح ٨١١؛ وج ٢، ص ١٧، ح ١٦٠٠؛ وص ٢٥، ح ١٦٠٥؛ وص ٣٨، ح ١٦٤٠.

.....

٥. أنظر مثلاً: المصدر السابق: ج ١، ص ٣٦٣؛ وج ٢، ص ٩٣ و ١٣٩ و ١٧٩ و ٣٧٦.

جدير بالذكر، أنَّ الكثير من كتب الحديث للمصدق بَوِّت بشكلٍ موضوعي، وهذه أفضل طريقة للفهم الدقيق للأحاديث^١.

٤ - الشيخ المفيد

بالرغم من أنَّ الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ) لم يكتب جامعاً روايتاً، إلَّا أنَّ تأثيره في تطوُّر فقه الحديث لا يقلُّ عن الكليني والصدوق؛ فقد ساهم محمَّد بن محمَّد بن النعمان المشهور بالمفيد - من خلال بحثه في المعاني الأصلية للألفاظ^٢ - في إرشادنا إلى المفهوم الحقيقي للنص، وبعرضه للمعاني المجازية في الروايات متى ما وُجدت قرينة دالة على ذلك، رَسَمَ خطَّ الاعتدال في فهم النصوص الدينية، وحذَّرنَا من إنكار الروائع الفُنيَّة في كلام المعصومين عليه السلام، كما حذَّرنَا من حمل جميع المعاني الراقية والحقيقية على المجاز والرمزية^٣.

واستطاع من خلال هذه الجهود الأدبية، أنَّ يصحَّح تحريفات المعاندين وسوء فهم بعض المتقدمين عليه، ويقدِّمَ فهماً صحيحاً للأحاديث الشريفة.

وكذلك تمكَّن - بالاعتماد على قدراته في علم الكلام - أنَّ يستعرض مجموعة متناسقة من الأحاديث العقائدية، ويبيِّن المعضل منها؛ نظير أحاديث صفات الله تعالى، والجبر والتفويض، والمشينة والإرادة، والقضاء والقدر، والفطرة، والبداء، والعرش والكرسي، والرجعة والموت والقبر، وحاول درء التعارض والتهافت فيها^٤.

وقد استفاد من علم أصول الفقه لحلَّ اختلاف الأخبار، والجمع بين الأخبار الفقهيَّة والعقيدية وحلَّ اختلافاتها^٥؛ وأشار إلى وظيفة المحدث في مختلف حالات الأخبار المتعارضة^٦.

١. أنظر كـب: التوحيد؛ مصادقة الإخوان؛ فضائل الأشهر الثلاثة و....

٢. أنظر: رسالتين في معنى وأقسام المولى.

٣. أنظر: تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ٣٣ - ٣٨، باب: حكمة الكناية والاستعارة.

٤. أنظر: المصدر السابق.

٥. أنظر: إرجاعاته إلى كتابيه التمهيد ومصابيح النور، في تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٤٧؛ وأيضاً: التذكرة بأصول الفقه.

٦. أنظر: المصدر السابق: ص ١٤٧ إلى آخر الكتاب.

وقد كتب المفيد أيضاً رسائل مستقلة في شرح ونقد بعض الأخبار؛ مثل: خبر «سهو النبي»، وحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^١.

٥ - السيد المرتضى

أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي، المشهور بالسيد المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، وهو التلميذ الأبرز من بين تلامذة الشيخ المفيد، وقد تبع أستاذه وسار على خطاه، وأفاد أبحاثاً أدبية مؤثرة في فهم الآيات والأحاديث في كتابه الأمالي، ودافع - كأستاذه - عن عقائد الشيعة في مقابل الأشاعرة وخط الاعتزال والغلو، وغيرهم من متشدد المذاهب.

وبنى القواعد الأساسية لفهم الحديث وطرق الجمع بين الأخبار المختلفة؛ بتأليفه أحد أوائل الكتب في علم أصول الفقه عند الشيعة المسمى بالذريعة إلى أصول الشريعة^٢؛ كما بين المفهوم الحقيقي والمقصود الأصلي للكثير من الأحاديث من خلال أبحاثه وتأليفاته الكثيرة، وبذلك فقد أوضح أحاديث صعبة مستصعبة^٣؛ ولا شك أن دراسة كتبه وقراءتها - وخاصة الأمالي - تمهّد الأرضية الصالحة لفهم الكثير من الأحاديث؛ ولذلك نوصي بمراجعتها ودراسته.

والجدير بالذكر، أن لكتاب المجازات النبوية - من تأليف أخيه السيد الرضي جامع نهج البلاغة - تأثيراً هاماً في فهم الاستعارة والمجاز في الأحاديث أيضاً؛ ولهذا فإن الرجوع إليه نافع مفيد.

٦ - الشيخ الطوسي

أسدى أبو جعفر محمد بن علي الطوسي (م ٤٦٠ هـ) خدمة جديرة لعلم الحديث بتأليفه جامعين روايتين: التهذيب والاستبصار، اللذين يعدّان من الكتب الأربعة للحديث عند

١. أنظر: رسالتي: «عدم سهو النبي ﷺ»، وحديث «نحن معاشر الأنبياء».

٢. على سبيل المثال أنظر: الذريعة إلى أصول الشريعة: باب الخطاب وأقسامه وأحكامه، وباب العموم والخصوص، وباب أنواع التخصيص، باب المجل والبيان و... .

٣. أنظر: الشافي في الإمامة؛ تنزيه الأنبياء؛ الأمالي.

الشيعة. وقد كان بارعاً في علوم مختلفة، ودرس الكثير من علوم الحديث والعلوم المتصلة بها عند أساتذة كبار؛ كالشيخ المفيد والسيد المرتضى. وتمكّن بتلمذه على هذين العُلمين وبجهوده الشخصية من إيضاح الكثير من الأحاديث المشكّلة، وحلّ الأخبار المتعارضة في كتابه الكبير تهذيب الأحكام^١.

ويّين كذلك - في مقدّمة كتابه الكبير والمستقلّ الآخر الاستبصار فيما اختلف من الأخبار - مبادئ الترجيح بين الروايات، ثمّ عرض أبحاثه حول أساليب حلّ الأخبار المتعارضة والمختلفة في كتابه الزاخر بالدقائق واللطائف في فهم الحديث. وتعرّض الشيخ الطوسي كذلك في كتابه عدّة الأصول للعديد من قواعد فقه الحديث؛ مثل: العامّ والخاصّ، الناسخ والمنسوخ، المطلق والمقيّد، المجمل والمُبيّن. وأشار إلى بعض الأبحاث الأدبية المتعلّقة بفهم الحديث؛ من قبيل: الحقيقة والمجاز^٢.

وهذه الكتب الثلاثة المذكورة - ولا سيّما الاستبصار - تمثّل خزانة للأحاديث الصعبة أو المتعارضة مع طرق علاجها. وقد كانت الحلول التي أبداهها الشيخ الطوسي في رفع التنافي بين الأخبار موضع اهتمام الفقهاء والباحثين في الحديث حتّى عصرنا الحاضر، فهذا الفيض الكاشاني والشيخ الحرّ العاملي أوردا كلام الشيخ وحمله الأمر على النذب والنهي على الكراهة في موارد عديدة في كتابيهما الوافي ووسائل الشيعة.

وفي الختام، لا بدّ أنّ نضيف: أنّ أسلوب الشيخ الطوسي في فهم المعاني الغامضة وحلّ التنافي بين الأحاديث يعتمد إلى حدّ كبير على تكوين الأسرة الحديثية التي سيأتي البحث عنها تباعاً.

وأخيراً يمكن عدّ الميزات العامة لتلك الفترة كالتالي:

- ١ - استمرار التأليف في مجال علل الأحاديث وشروحيها.
- ٢ - قام أصحاب الجوامع الفقهية بتنظيم وجمع الأحاديث موضوعيّاً، وبذلك وضعوا

١. أنظر: تهذيب الأحكام: ج ١، مقدّمة المؤلف.

٢. أنظر: عدّة الأصول: الباب الأوّل والثاني والخامس والسادس.

أول وأهم خطوة في طريق فهم الأحاديث، وأوردوا الأحاديث المتشابهة والمتماثلة في موسوعات ضخمة أبدعوها.

٣ - ألف الشيخ الصدوق رحمته الله في هذه الفترة أول كتاب في فقه الحديث تحت عنوان معاني الأخبار. كما ألف الشيخ الطوسي رحمته الله أول كتاب مستقل في الأحاديث المختلفة تحت عنوان الاستبصار فيما اختلف من الأخبار.

٤ - ألف الشيخ المفيد والسيد المرتضى رسائل مستقلة في شرح ونقد بعض الأحاديث، وأظهر هذان العلماء اهتماماً بالأبحاث الأدبية في فهم الأحاديث.

٥ - راج استخدام الدواوين الشعرية وكتب غريب الحديث، واستفيد منها في شرح الأحاديث الغامضة والمعقدة.

٦ - يلاحظ في هذه الفترة الاهتمام بالقرائن الخارجية؛ مثل موافقة ومخالفة القرآن والسنة، كما نشأه في الأبواب الأولى للكاظمي، والكتب الأصولية مثل عدة الأصول.

٧ - يعتبر تدوين الكتب الأصولية في هذه الفترة بمنزلة دعامة علمية للتعامل مع الحديث.

مرحلة الانحطاط النسبي لعلوم الحديث (القرون ٦ - ٩هـ)

تمثل هذه الحقبة التاريخية فترة ضعف وانحطاط الحكومة المركزية للدولة الإسلامية، وهجوم المغول والتار عليها. وهكذا تُعتبر هذه الفترة فترة انكماشٍ نسبيٍّ للحديث، وازدهارٍ لفقه الشيعة. ومن العلماء البارزين في تلك الفترة: السيد أبو القاسم رضي الدين علي بن موسى (بن طاووس)، وأخوه جمال الدين أحمد بن طاووس (من علماء القرن السابع)، والعلامة الحسن بن يوسف الحلبي، والشهيد الأول محمد بن مكّي العاملي (من علماء القرن الثامن)، الذين اهتموا - في الغالب - بنقل الحديث ونقده سناً لا متناً، وشرحوا ونقّحو الأحاديث المبحوثة في علم الفقه، وأيضاً كتب بعضهم رسائل مستقلة في الجمع بين الأخبار وبعض الشروح؛ من قبيل: استقصاء الاعتبار في تحرير معاني الأخبار^١.

ومختصر شرح نهج البلاغة، وشرح كلمات خمس^٢، وأيضاً الجمع بين كلام النبي والوصي والجمع بين آيتين من الكتاب العزيز^٣ للعلامة الحلّي، وشروح نهج البلاغة وبعض الأدعية لابن طاووس^٤.

ومن آثار هذه الفترة أيضاً: شرح ابن ميثم البحراني (م ٦٧٩هـ) لنهج البلاغة، وشرح رشيد الوطواط لكتاب منة كلمة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام التي جمعها الجاحظ.

وتبرز في القرنين الثامن والتاسع أسماء كتب تصدرها الكتب التي ألّفت في مجال الحديث، وهي على الترتيب التالي: مصابيح القلوب؛ وهو شرح فارسي لأبي سعيد حسن بن حسين السبزواري على ثلاثة وخمسين حديثاً، والرسالة العلّية في الأحاديث النبوية؛ وهو شرح كمال الدين حسين الكاشفي البيهقي السبزواري على أربعين حديثاً نبوياً، وأيضاً شرح بعض الأحاديث الاعتقادية لعلّي بن محمد اليتااضي النباطي مؤلف كتاب الصراط المستقيم، والرسالة اليونسية.

وتُعتبر هذه الفترة فترة ركود في تأريخ علوم الحديث بشكل عام. ويمكن ذكر الميزات العامة لفقه الحديث فيها كالآتي:

١ - اتّخذ شرح الحديث طابعاً عملياً في الغالب، ويغرض حلّ المسائل الفقهية والكلامية.

٢ - كُتبت رسائل مستقلة قليلة في الجمع بين الأخبار المختلفة.

٣ - يلاحظ قلة النقد لمضمون الأحاديث مقارنةً بالنقد السندي.

٤ - كانت شروح كلام أمير المؤمنين عليه السلام - ولا سيّما نهج البلاغة - ملافتة للنظر من بين شروح الأحاديث، وإن وجدت بعض الشروح الموضوعية للأحاديث أيضاً.

١. المصدر السابق: ص ١١٢.

٢. الذريعة: ج ١٨، ص ١١٨، الرقم ٩٨١.

٣. مكتبة العلامة الحلّي: ص ١١٢، الرقم ٤٤.

٤. كتابخانه ابن طاووس (مكتبة ابن طاووس): ص ٨٩ و ٩٦.

الازدهار الجديد لعلم الحديث (القرنان ١٠ و ١١هـ)

بالإضافة إلى الجهود الكبيرة للفقهاء في هذه الفترة في توضيح الأحاديث الفقهية والانفتاح العلمي في الكتب الفقهية والرسائل العملية، فقد شرحوا ونقدوا بعض الأحاديث برسائل مستقلة، أو جمعوا بينها وبين الأحاديث المتعارضة، وفي هذا المجال يمكن ذكر جهود الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي، وابن أبي جمهور الأحسائي صاحب عوالي اللآلي، فقد كتب ابن أبي جمهور حاشية مفصلة على كتابه، وعلّق على أصول الكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه^١.

والشاهد الثاني (م ٩٦٥هـ) من كبار فقهاء ومحدثي القرن العاشر الهجري، له كتاب مستقل في دراية الحديث، وشرح مصطلحاتها، وأبحاث فقه الحديث^٢، كما نلاحظه في شرح الحديث النبوي «الدنيا مزرعة الآخرة».

أما الشيخ جمال الدين حسن ابن الشهيد الثاني، فقد عمّق وطوّر فقه الحديث أيضاً من خلال كتابه معالم الدين وملاذ المجتهدين في أصول الفقه، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفقه الحديث، ثم قدّم أبحاثاً عميقة حول فقه الحديث ونقده في كتابه مُنتقى الجُمان في الأحاديث الصّحاح والحِسان؛ ومن خلال الاعتماد على تقييم السند قام باختيار الأحاديث المقبولة من بين أحاديث الكتب الأربعة، ومن خلال التطبيق العملي لنظرية أحمد بن طاووس والعلامة الحلي في التقسيم الرباعي للحديث إلى: الصحيح والحسن والمؤثّق والضعيف، فقد ساهم في تقوية مدرسة الحلة الفقهية الحديثية، ومنع - حسب قوله - من التسامح في قبول الأحاديث وأخذ الأخبار من كلّ أحد؛ إلا أنّ هذا الأسلوب لم يمنعه من التدقيق في متون الأحاديث، ولا زالت شروحه وتأويلاته للأحاديث وأساليب الجمع بين الأخبار المتعارضة موضع الاهتمام في الفقه والحديث^٣.

١. مستدركات أعيان الشيعة: ج ٢، ص ٢٨٤.

٢. الدرر: ص ٣٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٠٥.

٣. أنظر: منتقى الجمان: ج ١، ص ١-٤٧؛ مقدّمة المؤلّف.

وينبغي ألا نهمل جهود الشيخ البهاني (٩٥٣ - ١٠٣٠هـ) في شرح الأربعين حديثاً وشرح الصحيفة السجّادية وكتاب مشرق الشمس، وأيضاً تعليقات والده المعظم عزّ الدين حسين بن عبد الصمد العاملي^١ على الصحيفة السجّادية.

والى جانب ذلك، يمكن الإشارة إلى الشروح والتعليق على الكافي^٢، منها شرحان على أصول الكافي نُسباً إلى ولدي الشيخ حسن - صاحب المعالم - وهما الشيخ محمّد (م ١٠٣٠هـ) والشيخ علي (ق ١١هـ)، وكذلك شرح على أصول الكافي للشيخ محمّد علي بن محمّد البلاغي (م ١٠٠٠هـ) - الجد الأعلى للشيخ محمّد جواد البلاغي صاحب التفسير المعروف آلاء الرحمن - وشرح غير مكتمل للمولى رفيع الدين محمّد بن مؤمن الكيلاني (من تلامذة الشيخ البهاني)، وحاشية محمّد أمين الأسترآبادي (م ١٠٣٦هـ) صاحب الفوائد المدنية، وتعليقة للمحقّق الداماد (م ١٠٤١هـ) على أصول الكافي، ولم يكتمل أيّ منها، بل ولم يُعثر على نسخ بعضٍ منها^٣.

وللمحقّق الميرداماد كتاب مستقلّ في علوم الحديث اسمه الرواشح السماوية، وفي هذا الكتاب - وبالأخصّ في الرشتين الثانية والخامسة والعشرين؛ حيث ذكر أبحاثاً لغوية وأبحاثاً في فقه الحديث إلى جنب الأبحاث الرجالية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى شروح أكثر أهمية: كشرح محمّد صدر الدين الشيرازي المشهور بملأ صدر (م ١٠٥٠هـ) تحت عنوان شرح أصول الكافي^٤، وأيضاً شرحي المولى خليل القزويني (م ١٠٨٩هـ) العربي والفارسي على الكافي تحت عنواني الصافي والشافعي، وقد استغرق تأليف الشافعي من سنة (١٠٥٧) إلى سنة (١٠٨٦هـ).

١. للتعرف أكثر على شرحه للصحيفة السجّادية، أنظر: شناخت نامه (رسالة التعريف) للعلامة المجلسي: ج ٢، ص ٢٣٣.

٢. وله أيضاً ردّ على الاعتراض على حديث حبّ النبي ﷺ للطيب والنساء والصلاة، أنظر: أعيان الشيعة: ج ٦، ص ٦٤؛ رياض العلماء: ج ٢، ص ١١٦.

٣. أنظر: الكليني والكافي لعبد الرسول الفخّار: ص ٤٤٣ - ٤٥٢؛ الذريعة: ج ٦، ص ٢٢٩.

٤. ذكر جميعها أستاذنا آية الله الشيخ أستاذي في مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ١٣ - ص ١٦ - ١٨ فراجع.

٥. لقد تصدّى ملأ صدر الشرح وتوضيح روايات كثيرة في تفسير القرآن، بالإضافة إلى شرحه العميق على أصول الكافي، أنظر: تفسير القرآن الكريم: ج ٢، ص ١٦٣؛ ج ٣، ص ٣٨٤؛ ج ٦، ص ٢١٠ و ٢٥٧.

وأشهر منهما شرح المولى حسام الدين محمد صالح بن أحمد المازندراني (م ١٠٨١هـ) على الكافي، الذي طُبِعَ في السنوات الأخيرة مع تعليقات مفيدة للعلامة أبي الحسن الشعراني. والجدير بالذكر أنَّ لابنه المولى هادي المازندراني شرحاً أيضاً على فروع الكافي من «كتاب الطهارة» إلى «المزار».

ويُشار أيضاً إلى الشرح المفصل لمير محمد إسماعيل خاتون آبادي (١٠٣١-١١١٦هـ) مؤلف التحفة الرضوية في شرح حديث عمران الصابي، وأيضاً حاشيتين للسيد نور الدين علي بن أبي الحسن العاملي (م ١٠٦٨هـ)، والميرزا محمد بن سيد حيدر الحسيني الطباطبائي المشهور بالميرزا رفيع الدين النابيني (م ١٠٨٢هـ).

جدير ذكره، أنَّ أكثر الشروح المدوّنة في القرنين العاشر والحادي عشر تخصّ الكافي، لكنّ شرح بعض العلماء سائر الكتب الأربعة، وبالأخصّ تهذيب الأحكام، ونحن سنذكر بعضها ونُرجع الراغبين في الاستزادة إلى مقدّمات المصحّحين لهذه الكتب؛^١ فيشار إلى جهود محمد تقي المجلسي والد العلامة المجلسي (م ١٠٧٠هـ)؛ إذ كتب ثلاثة شروح على كتابين من الكتب الأربعة: إحياء الإحياء؛ وهو شرح مختصر على تهذيب الأحكام، وروضة المتّقين في شرح أخبار الأنمة المعصومين عليه السلام؛ وهو شرح كامل متين ومفيد باللغة العربية على كتاب من لا يحضره الفقيه، وله شرح فارسي على هذا الكتاب يُسمّى «لوامع قدسية» أو «لوامع صاحبقراني».

وروضة المتّقين من رشحات قلم المؤلف في سنين الكمال^٢، وقد وضّح المجلسي المفردات المبهمة للحديث، وبيّن أحياناً المعاني الاصطلاحية أيضاً^٣، وذكر بإرادة المعنى المجازي لا الحقيقي في الرواية، وبهذا الطريق منع من ظهور إشكالات محتملة على

١. الكافي: ج ١، ص ٣٠-٣٣، المقدمة: تهذيب الأحكام: ج ١، ص ٤٧-٤٨؛ كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ١٠٤، ويط، الذريعة: ج ١٤، ص ٩٤.

٢. أنظر: روضة المتّقين: ج ١، ص ٢، مقدّمة المؤلف، وقد انتهى المؤلف من تصنيفه سنة (١٠٦٣هـ).

٣. أنظر: المصدر السابق: ج ١، ص ٣١ و١٦٩ و٣٣٤ و٣٥١؛ ج ٦، ص ٤٤١ (ذيل كلمات: ظهور، سواك، شق، ذوانب، عارضين، السفلة).

الحديث^١، فهو يعتبر اضطراب المتن كاضطراب السند، ولأجل فهم معنى الحديث يبحث عن النسخ المختلفة والمتن الكامل للحديث ثم يشرحه^٢، ويُميز بين كلام المعصوم وعبارة الراوي وشرح الشيخ الصدوق للحديث^٣.

ويعتمد شرح المجلسي الأول^٤ على جمع الأحاديث المتشابهة والمفسرة والموضحة، وتجميع القرائن المقامية^٥ والقرائن الأخبارية^٦، ويشير في هذا المجال إلى الأحاديث المتشابهة المروية عن أهل السنة^٧.

وقد اهتم المجلسي الأول بنقد الحديث أيضاً، وبالإضافة إلى المناقشة السندية فقد نقد مضمون الروايات أيضاً، وذكر وجوهاً في التأويل والبحث عن معاني مقبولة للأخبار المخالفة للإجماع وفتوى مشهور الفقهاء^٨، وأشار إلى تعارض الروايات، وتصدى لحل ذلك التعارض^٩، وتبين من كثرة نسخ روضة المتقين وأهميته فاندته واستحسان العلماء لمحتواه^{١٠}.

وشرح المجلسي الأول الصحيفة السجادية بالعربية والفارسية، وسمى الشرح العربي: رياض المؤمنين وحدائق المتقين، وشرح أيضاً خطبة المتقين والزيارة الجامعة الكبيرة بالفارسية، كما شرح حديث الصنع؛ «سنة أشياء ليس للعباد فيها صنع...» على ما ذكره العلامة الطهراني^{١١}.

١. المصدر السابق: ج ٦، ص ٥٠٦.

٢. المصدر السابق: ج ١، ص ٣٦٥ لا ألفين ولا ألفين أيضاً: ج ٦، ص ٢٣ و ٤١٣، ٤٣٩.

٣. المصدر السابق: ج ٦، ص ٤١٢ و ٤٧٠.

٤. المصدر السابق: ج ١، ص ٣٤٤ كلمات الفرج وص ٣٦٥ (كرامة الميت تعجيله) وص ٢٢٠، ج ٦، ص ٤٤٥ و... .

٥. المقصود من القرائن المقامية القرائن التي توجد مع الكلام وفي نفس المجلس، إلا أنها ليست من سنخ الكلام.

٦. المراد من القرائن الأخبارية هي القرائن الشائعة في الأخبار.

٧. انظر: المصدر السابق: ج ١، ص ١٦٩، الحديث الأول في السواك.

٨. انظر: المصدر السابق: ج ٦، ص ٥٠٦.

٩. المصدر السابق: ج ٦، ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

١٠. طبع هذا الكتاب سنة (١٣٩٣ هـ. ق = ١٣٥٢ هـ. ش) بتصحيح السيد حسين الموسوي الكرمانى والشيخ علي بناء

الاستشاري، ونشرته مؤسسة (بنياد كوشان پور).

١١. الذريعة: ج ٤، ص ٩٦.

ويمكن عدّ ميزات أعمال هذه الفترة في فقه الحديث باختصار كالآتي:

- ١ - إزدهار الأبحاث الحديثة؛ من خلال تدوين الموسوعات الحديثة الشيعية، واهتمام المحدثين بالتعليق والشرح للكتب الأربعة والصحيفة السجّادية.
- ٢ - طرح بعض العلماء والمحدثين أبحاثاً في فقه الحديث؛ كالشهاد الثاني في الرعاية في علم الدراية، والمحقّق الداماد في الرواشح السماوية.
- ٣ - ألّف شروح مفصّلة - نوعاً ما - على كتب الحديث الرئيسة، واستُعين بقواعد فقه الحديث في هذه الشروح؛ كالبحث عن الأحاديث المتشابهة والقرائن المقامية والمقالية، وكذلك الاستفادة من كتب اللغة وغريب الحديث.
- ٤ - يُلاحظ في هذه الفترة: ظهور ممارسة نقد المتن، والتأويل، والاهتمام بالمعاني المجازية.

فترة تدوين الجوامع الروائية المتأخّرة (القرنان ١١ و١٢هـ)

تتداخل فترة تدوين الجوامع الروائية المتأخّرة - تاريخياً - مع جزء من الفترة السابقة - فترة ازدهار علوم الحديث - وتمتاز هذه الفترة بأهميّة خاصّة، ويمكن تشبيهها بفترة تدوين الجوامع الأولى. ومما يميّز هذه الفترة عن غيرها ويحتّ على دراستها بصورة خاصّة هو اتّساع عمل كتاب الجوامع الحديثة في هذين القرنين؛ بحيث إنّ حجم أعمالهم في مجال فقه الحديث لا يقاس مع أعمال فترة الركود وما قبلها.

ونحن نعرض هنا قسماً من مظاهر تلك الجهود حسب ترتيبها التاريخي، وقد ظهرت أهمّ هذه الجهود في مجالي التدوين والتنظيم المناسب والمؤثّر للأحاديث في مجموعات كبيرة ومفصّلة روائياً، وشرح وتفسير مبهماتهما، وحلّ المشاكل التي تتعلّق بمضامين الأخبار. وحينما جمعوا الأخبار في أبوابها المناسبة، واجهوا الاختلاف فيما بينها أحياناً، فحاولوا رفع التنافي وحلّ الاختلاف، وهذا من الجهود الأخرى لهؤلاء المحدثين.

١ - الفيض الكاشاني

محمّد محسن بن شاه مرتضى، المعروف بالفيض الكاشاني (١٠٠٧ - ١٠٩١هـ)، كان من أعلام محدّثي ومتكلمي وحكماء وفقهاء القرن الحادي عشر الهجري، وله تبخّر في الشعر والأدب أيضاً. ألّف كتباً كثيرة، ومن أهمّ كتبه الموسوعة الحديثية المسماة بالوافي، وقد استفاد هذا العالم الجليل في تأليف كتابه هذا من الجوامع الروائية الكبيرة الأربعة للشيعّة - الكافي، كتاب من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار - دون أنّ يقطع الروايات، بل قام بحذف ما تكرر منها فقط، كما قام بشرح الروايات المشكّلة؛ حيث يقول في مقدّمة الوافي:

فشرعت فيه مستعيناً بالله - عزّ وجلّ - وجمعيته جمعاً وتدويناً، ونظمته نظماً وترقيناً، وهذبته تهذيباً، ورتبته ترتيباً، وفصلته تفصيلاً، وسهّلت طريق تناوله تسهلاً، وبذلت جهدي في أنّ لا يشدّ عني حديث ولا إسناد تشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعت إليه سبيلاً، وشرحت منه ما لعلّه يحتاج إلى بيانٍ شرحاً مختصراً في غير طول. وأوردت بتقريب الشرح أحاديث مهمّة من غيرها من الكتب والأصول، ووقفت بين أكثر ما يكاد يكون متافياً منه توفيقاً سديداً، وأولت بعضه إلى بعضٍ تأويلاً غير بعيد؛ ليكون قانوناً يرجع إليه أهل المعرفة والهدى من الفرقة الناجية الإمامية، ودستوراً يعوّل عليه من يطلب النجاة في العقبى من شيعة العترة النبوية^١.

وهذه العبارة تبيّن استعانته بالأسرة الحديثية؛ وجمع الأحاديث المتشابهة في تفسير الروايات وفهمها وحلّ تعارضها، وهو المنهج الذي يصرّح به الفيض الكاشاني تعقيباً على كلامه المتقدّم:

وسمّيته بالوافي؛ لوفائه بالمهمّات وكشف المبهمات، وأسأل الله تعالى التوفيق للبلوغ إلى انتهائه كما هيّأ لي أسباب ابتدائه، وأن يجعله خالصاً لوجهه. وقد

١. من قبيل: المحبّة البيضاء في إحياء كتاب الإحياء، عين اليقين، أنوار الحكمة، معتصم الشيعة في أحكام الشريعة.

الحقائق، وغيرها.

٢. الوافي: ج ١، ص ٧.

ذكرت الإيضاحات اللغوية في الجمل المتعددة في باب واحد وكتاب واحد.^١
وبعد ذلك عرض الفيض منهجه في شرح وحلّ الأخبار مشيراً إلى نقطة هي مفتاح فهم الحديث بقوله:

وكلّ حديث يحتاج إلى شرح من حديث آخر ولو من غير الكتب الأربعة شرحته به؛ ولو بذكره في جنبه إذا كان منها، وإلا فإنّ تعرّض لشرحه أحد المشايخ الثلاثة ولو نادراً، أو ألفيته في كلام غيرهم من أهل العلم أو أنمّة اللغة ولو أحياناً، نقلته عنهم، وإلا شرحته بعقلي بمقدار فهمي القاصر وعلى مبلغ علمي الناصر.^٢
إنّ جهود الفيض في بيان الأحاديث جدية بالاهتمام، ويمكن اعتبارها كتاباً في شرح الحديث، بالنسبة للكافي على الأقل.

وقد جمع الكاشاني في كتابه الآخر التوادر، الأخبار والأحاديث النادرة المروية في مصادر الحديث الشيعية التي لم يذكرها مؤلفو الكتب الأربعة، وشرح ما احتاج إلى شرح منها، وميّزها عن نصّ الحديث بعنوان «بيان».^٣

٢- الشيخ الحرّ العاملي

محمّد بن الحسن بن علي العاملي، المعروف بالحرّ العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤هـ)، من أعلام جبل عامل، انتقل إلى إيران إبان هجرة علماء لبنان إليها، وتمكّن - بالإضافة إلى تأليفه كتباً مثل إثبات الهداة، هداية الأئمّة، والفوائد الطوسية - من تدوين أكبر جامع للروايات الفقهية، وهو تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة؛ الكتاب الذي يضمّ أكثر من خمسة وثلاثين ألف حديث غير مكرّر، وصرف ثماني عشرة سنة من عمره في تأليفه.

وبهدف إزالة مشاكل كتب الحديث التي سبقته وتصحيح فهم مؤلفيها، وأيضاً تصنيف روايات كلّ موضوع إلى جنب بعضها البعض، اشتغل الحرّ العاملي بمطالعة كتب الحديث

١. المصدر السابق.

٢. المصدر السابق: ص ٤٠.

٣. انظر: الذريعة: ج ٢٤، ص ٣٤٨.

الشيعة؛ واعتماداً على سعة علمه في الحديث والفقه وعبر استخدامه لمعايير الرد والقبول، رتب مجموعة مفيدة جداً، ويسر سبيل الفهم الدقيق والعميق للأحاديث الفقهية من خلال جمعها تحت عنوان واحد، وذكر الروايات المخصصة والمقيدة والمعارضة.

مضافاً إلى ذلك، فقد ذكر الشيخ الحرّ العاملي أيضاً تفسير كبار المحدثين وفهمهم للروايات، سيما الوجوه التي طرحها الشيخ الطوسي عند بيانه لحلّ الأخبار المختلفة والمتعارضة.

ويذكر الشيخ الحرّ - أحياناً - طريقة فهمه وحلّه النهائي، وفي الكثير من المواضع يلقي للقارئ ما توصل إليه من تفسير لمجموع الروايات، بعد الموازنة بينها وإدراجها تحت عنوان يختاره لأبواب متعدّدة من الكتاب.

وفي هذا الإطار بذل جهداً آخر، وهو جمع الأحاديث الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) في «كتاب القضاء» من وسائل الشيعة، والتي يبيّن طرق الجمع بين الروايات المتعارضة والمختلفة. كما عرض طرقاً وقواعد مهمّة في هذا المجال أحياناً.

والمجال الثالث من جهود الشيخ الحرّ العاملي في فقه الحديث هو النقد المضموني للحديث، فقد كان يأخذ محتوى الحديث بنظر الاعتبار تماماً، ورغم ميله إلى نزعة الأخباريين إلا أنّه تصدّى للدراسة الدقيقة لنصوص الأحاديث، ومقارنة مضمونها بالقرآن والسنة والأحاديث المشهورة، وحتى إجماع فقهاء الشيعة أحياناً^١.

٣ - العلامة المجلسي

محمّد باقر المجلسي (١٠٣٧ - ١١١١ هـ)، من أكثر محدّثي الشيعة آثاراً، ومن أشهر كتبه بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ومرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، وملاذ الأخيار، التي تحتوي على أبحاثه في فقه الحديث.

١. انظر: وسائل الشيعة: ج ١، ص ٥. مقدّمة المؤلّف.

٢. انظر المصدر السابق: ج ٢، ص ٩٣ - ٩٥.

لقد قام المجلسي في بحار الأنوار - كما فعل الفيض الكاشاني والشيخ الحرّ العاملي في جوامعها الحديثية - بجمع الروايات القريبة المضمون والناظرة لبعضها، وصنّفها موضوعياً وبترتيب منطقي، وذكر الآيات القرآنية المناسبة؛ فهيّا بذلك أرضية ومقدّمة للفهم الصحيح للروايات. وقد راجع أكثر من عشرين كتاباً في اللغة وغريب الحديث وستة عشر شرحاً للأحاديث؛ بهدف شرح المفردات الغريبة الواردة في الأحاديث.

ولم تقتصر توضيحاته على شرح المفردات، وبذل جهده في دفع إشكالات الروايات وتبيين معضلاتها تحت عناوين متعددة؛ نظير: «أقول» و«شرح» و«تيان» و«إيضاح» و«تنوير» وغيرها. كما قام بنقل ونقد تفسير الشراح وكلام الحكماء في الكثير من المواضع^١. وقَدّم بذلك مكتبة صغيرة سيّارة تنهل من ستمائة مصدر أو أكثر على شكل موسوعة حديثة، حيث يقول في مقدّمة بحار الأنوار:

وأوضحت ما يحتاج من الأخبار إلى الكشف ببيانٍ شافٍ على غاية الإيجاز؛ لئلا تطول الأبواب، ويكثر حجم الكتاب، فيعسر تحصيله على الطلاب^٢.
وقد جاءت هذه الشروح والإيضاحات المختصرة والمطوّلة في ذيل الأحاديث بالإضافة إلى خمسين شرحاً مفصّلاً يُعدّ بعضها في حدّ رسالة مستقلّة في موضوعها^٣.

كما يبيّن في توضيحاته إلى التصحيّفات المحتملة، ويذكر النصّ الصحيح للحديث، ويشير إلى الروايات المشابهة^٤؛ ويفسّر العبارات المبهمة والاصطلاحات والمجازات، ويؤوّل بعض الأخبار، ويسعى في حلّ التعارض الموجود بين بعض الروايات، وساعد بجهوده العلميّة على الفهم العميق للأحاديث؛ وذلك من خلال تسلّطه على الأبحاث الأدبية والفقهية والتأريخية والكلامية، وحتى النجومية والرياضية. كما تبه على أخطاء من سبقه،

١. انظر: بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ١٩٩، و ج ٥٩، ص ٢٢٩، و ج ٦٣، ص ٢٩٥ و....

٢. بحار الأنوار: ج ١، ص ٤ - ٥ مقدّمة المؤلّف.

٣. انظر: يادنامه علامّة مجلسي: ج ٢، ص ٣٥٤ (ذكرى العلامة المجلسي).

٤. انظر: بحار الأنوار: ج ٢٠، ص ٢٣٨ (ذيل الحديث ٣)، و ج ٢٣، ص ١٤٦ (ذيل الحديث ١٠٧)، و ج ٤، ص ١٣٦ (ذيل الحديث ٣) و ص ١٣٧ (ذيل الحديث ٤).

ورّد شبهات واحتجاجات المعارضين، ولم يمنعه كلّ ذلك من تفسير الأحاديث بسلاسة؛ بهدف تسهيل فهمها.

ومن الجهود الأخرى للعلامة المجلسي التي لا بدّ أن تُذكر ضمن أعماله الجسيمة في مضمار فقه الحديث، هو شرحه لموسوعتين حديثيتين كبيرتين: الكافي وتهذيب الأحكام، وقد سَمّاهما: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول^١، وملاد الأخبار في فهم تهذيب الأخبار^٢، ويمكن اعتبارهما أكبر خطوة في شرح الأحاديث. يقول العلامة المجلسي في مقدّمة كتابه مرآة العقول:

وأزمت على أن أقصر على ما لا بدّ منه في بيان حال أسانيد الأخبار، التي هي لها كالأساس والمباني، وأكتفي في حلّ معضلات الألفاظ وكشف مخيّبات المطالب بما يتفقن به من يدرك بالإشارات الخفية دقائق المعاني، وسأذكر فيها - إن شاء الله - كلام بعض أفاضل المحثّين وفوائدهم، وما استفدت من بركات أنفاس مشايخنا المحقّقين وعوائلدهم من غير تعرّض لذكر أسمائهم أو ما يرد عليهم^٣.

ويمكن أن نلاحظ وحدة نهج المجلسي في بحار الأنوار وهذين الشرحين؛ كإفادته من جميع معلوماته وقدراته العلمية، واستفادته من شروح المتقدّمين عليه والمعاصرين له، وأخذ كلّ من السند والتمنّ بنظر الاعتبار عند نقد الأحاديث، وتبيين التصحيّفات العارضة على نصوص الأحاديث أحياناً، والإشارة إلى اختلاف النسخ أيضاً^٤.

١. انظر: المصدر السابق: ج ١١، ص ١٩٨ - ٢٠٣؛ وج ٢٥، ص ١٠٨؛ وج ٦٩، ص ٥٦؛ وج ٨، ص ٣٢٧؛ وج ٨٥، ص ٣١؛ وج ٨٦، ص ١٣٧، ١٤٤؛ وج ٩١، ص ٢٨٥؛ وانظر أيضاً: يادنامه علامه مجلسي: ج ٣، ص ٩٠ «ملاحظات حول تعليقات المرحوم المجلسي على الأحاديث»، محمّد علي تسخيري.

٢. الجدير بالذكر أنّ العلامة محمّد باقر الخوانساري عدّ نصفاً من شرح كتاب الدعاء وكتاب العشرة وكتاب الزكاة وكتاب الخمس وبعض كتاب الصلاة في مرآة العقول من تأليف تلميذ العلامة المجلسي: المير محمّد حسين خاتون آبادي (روضات الجنّات: ج ٢، ص ٨٠).

٣. يعتقد السيد علي البروجردي أنّ ملاذ الأخبار إلى حدّ كتاب الصوم هو من تأليفات العلامة المجلسي (انظر: طرائف المقال: ج ٢، ص ٣٨٩).

٤. مرآة العقول: ج ١، ص ٣.

٥. انظر: المصدر السابق: ج ١، ص ٢٣٨ - ٢٤٩؛ وج ٢، ص ٢٦ - ٢٩؛ وج ٣، ص ٣٠٠....

ويرى بعض المعاصرين - كآية الله الشيخ جعفر السبحاني - أنّ إيضاحات مرآة العقول أفضل وأمتن ممّا أوردته في ملاذ الأخيار وبحار الأنوار^١.

٤ - معاصرو المجلسي

في نفس فترة حياة المجلسيين (الأب والابن) وجهودهما، اتّجه علماء آخرون لشرح وتفسير الأخبار أيضاً، وتبلورت أكثر هذه الجهود على شرح الكتب الأربعة والتعليق عليها، وشرح الصحيفة السجّادية، وشرح وتوضيح معاني الأحاديث المشكّلة. واللافت للنظر أنّ الكثير من هؤلاء العلماء هم من عائلة المجلسي أو من تلامذته؛ ونحن نشير هنا إلى أسماء بعضهم وكتبهم، ونحيل الراغبين في الاستزادة إلى مراجعة كتاب يادنامه علامه مجلسي (ذكرى العلامة المجلسي)^٢، فمن هؤلاء:

١ - عزيز الله المجلسي (م ١٠٧٤هـ) - الأخ الأكبر للعلامة المجلسي - له حاشية على تهذيب الأحكام وكتاب من لا يحضره الفقيه^٣.

٢ - عبد الله المجلسي (م ١٠٨٤هـ) - الأخ الآخر للعلامة المجلسي - وقد تتلمذ على والده وعلى الآقا حسين الخوانساري، وله شرح غير كامل على تهذيب الأحكام^٤.

٣ - محمّد بن حسن الشيرازي (م ١٠٩٨هـ) - صهر المجلسي الأوّل - وقد شرح تهذيب الأحكام وبعض الأحاديث؛ مثل حديث الصنع^٥.

٤ - ميرك بن موسى بن إبراهيم الحسيني (م ١٠٩٨هـ)، له تعليقات على كتاب الاحتجاج للطبرسي وعبون أخبار الرضا عليه السلام، وله أيضاً تعليقات عديدة على تفسير الصافي^٦.

١. يادنامه علامه مجلسي: ج ٣، ص ٢٦٩. ونحيل الراغبين في التمرّف أكثر على مقال لمحمّد علي سلطاني: ص ٣٦ - ٥٦ المطبوع في المجلّد الثاني من (يادنامه علامه مجلسي) نشرته وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي سنة ١٣٧٩هـ. ش.

٢. يادنامه علامه مجلسي: ج ١، ص ١١٣ - ١٨٨.

٣. الذريعة: ج ٦، ص ٥٢، الرقم ٢٥٨؛ وص ٢٢٣، الرقم ١٢٥٥.

٤. انظر: أعيان الشيعة: ج ٨، ص ٧٠.

٥. الذريعة: ج ١٣، ص ١٩٩، الرقم ٧٠٠؛ وج ١٣، ص ٢٠٩، الرقم ٧٣٨.

٦. جامع الرواة: الأردبيلي: ج ٢، ص ٢٨٤؛ أعيان الشيعة: ج ١٠، ص ١٧٢.

- ٦ - عبد الله بن غلام علي الحسيني الطالقاني (ق ١١هـ)، له حاشية مفصلة على تهذيب الأحكام انتهى منها في سنة (١٠٨٥ هـ).^١
- ٤ - محمد بن شرف الدين علي المعروف بسيد ميرزا الجزائري (ق ١١هـ)، جمع الأحاديث المعتبرة من الكتب الأربعة وغيرها، وأضاف إليها تعليقات وإيضاحات، ونظم رسالة مطوّلة ومهمّة في الدراية وقواعد علم الحديث في (٢٤) مسألة ذكرها في مقدّمة كتابه.^٢
- ٧ - علاء الدين كلستانه (م ١١٠٠هـ) - أخو زوجة العلامة المجلسي - له شرح كبير على نهج البلاغة أسماه: حدائق الحدائق في شرح كلمات كلام الله الناطق، بالإضافة إلى شرحه لبعض الخطب؛ كالخطبة الشقشقية وخطبة همام، وشرح أيضاً الرسالة الأهوازية؛ وهي كتاب الإمام الصادق عليه السلام إلى النجاشي حاكم الأهواز.^٣
- ٨ - قاسم بن محمد الكاظمي النجفي (م ١١٠٠هـ)، له شرح كتاب الاستبصار.^٤
- ٩ - السيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل البحراني التولبي (م ١١٠٧هـ)، صاحب تفسير البرهان، وله شرح على كتاب تهذيب الأحكام.^٥
- ١٠ - السيد نعمة الله بن عبد الله الجزائري (م ١١١٢هـ)، صاحب كتاب الأنوار النعمانية، وقد جمع الأخبار الغريبة وشرحها في كتابه الآخر غرائب الأخبار ونوادر الآثار، وذكر إيضاحاته تحت عنواني «بيان» أو «إيضاح»، ورتّب الكتاب وفقاً لترتيب حياة المعصومين عليه السلام، وله شرحان على الموسوعتين الحديثيتين للشيخ الطوسي، هما: غاية المرام في شرح تهذيب الأحكام، وكشف الأسرار في شرح الاستبصار. وقد شرح الصحيفة الستادية أيضاً.^٦

١. أعيان الشيعة: ج ٨، ص ٦٥.

٢. الذريعة: ج ٥، ص ٢٥٣؛ يادناه علامه مجلسي: ج ١، ص ١٠٧.

٣. الذريعة: ج ١٣، ص ٢٢٥؛ وج ٢، ص ٤٨٥.

٤. أعيان الشيعة: ج ٨، ص ٤٤٥؛ الذريعة: ج ١٠، ص ٢٢٦، الرقم ١١٨٧.

٥. أعيان الشيعة: ج ١٠، ص ٢٤٩.

٦. أمل الآمل: ج ٢، ص ٣٣٦؛ الذريعة: ج ١٦، ص ١٨، الرقم ٧٢.

١١ - محمّد صالح بن عبد الواسع الحسيني الخاتون آبادي (١٠٥٨ - ١١٢٦ هـ) - سبط العلامة المجلسي - له تكملة لمرآة العقول، وشرح على كتاب من لا يحضره الفقيه^١.
وكما يُشاهد فإن أكثر النشاطات في فقه الحديث لهذه الفترة اختصّت بشرح وتفسير الكتب الأربعة، إلا أننا نجد إلى جانبها شروحاً وتعليقات على بعض الكتب الأخرى؛ مثل: شرح بصائر الدرجات لمحمّد باقر بن عبد الرزّاق اللاّهيجي الذي انتهى منه سنة (١٠٨٣ هـ) في الهند^٢، وشرح آقا جمال الخوانساري على غرر الحكم، وأيضاً شرح عبد الكريم بن محمّد يحيى القزويني (ق ١٢ هـ) عليّ غرر الحكم الموسوم بنضد الدرر ونظم الغرر^٣.
ويمكن الإشارة إلى ما كُتب في علم غريب الحديث وفروق اللغة على أيدي علماء؛ نظير فخر الدين الطّريحي (م ١٠٨٥ هـ) في كتابه المشهور المسمّى بمجمع البحرين ومطلع النّيرين^٤، وكتاب فروق اللغة للسّيد نعمة الله الجزائري^٥.

ويقول عبد الله أفندي عن امرأة اسمها حميدة بنت محمّد شريف بن شمس الدين محمّد رويدشتي الإصفهاني (م ١٠٨٧ هـ): إنّ لها حواشي وإيضاحات على الاستبصار للشيخ الطوسي تحكي عن علمها ودرايتها^٦.

ويمكن ذكر شروح الأربعينيات؛ مثل: شرح القاضي سعيد القميّ (كتب في سنة ١٠٩٩ هـ)^٧، وشرح محمّد شريف الخاتون آبادي على الأربعين حديثاً في الطب^٨، وشرحين لمحمّد شفيع الأسترآبادي (ق ١١ هـ) والشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (م ١١٢١ هـ) على الأربعين حديثاً في فضائل أمير المؤمنين، اختيرت من مصادر الحديث لأهل السّنة^٩.

١. ربحانة الأدب: ج ١، ص ٣٣٦.

٢. المصدر السابق: ج ٩، ص ١٨٩.

٣. الذريعة: ج ١٤، ص ١٣٣.

٤. المصدر السابق: ج ٨، ص ٣٩٤.

٥. المصدر السابق: ج ١٦، ص ١٨٧، الرقم ٦١٥ و٦١٦.

٦. رياض العلماء: ج ٥، ص ٤٠٤.

٧. الذريعة: ج ١، ص ٤١٧ - ٤١٩؛ وج ٢، ص ٢٣٨.

٨. المصدر السابق.

٩. المصدر السابق.

وتجدر الإشارة إلى أننا لسنا في مقام الاستقراء التام، ومن أراد الاستزادة فليراجع مصادر البيلوغرافيا كالذريعة، فإنه يمكنه أن يجد عشرات الشروح والتعليقات على الكتب الأربعة وغيرها مما يشتمل على بحوث متنوعة في فقه الحديث.

ولم نتعرض أيضاً للشروح الكثيرة لنهج البلاغة والصحيفة السجّادية؛ لأنّ الشيخ آقا بزرك الطهراني ذكر في موضع واحد أكثر من مئة شرح لنهج البلاغة، وما يقرب من خمسين شرحاً للصحيفة السجّادية^٢، ويوجد الكثير منها في برامج إلكترونية على الأقراص المدمجة. ومن خصائص هذه الفترة:

١ - بذل مصنفو الجوامع الروائية الثانوية جهودهم في جمع الروايات المتشابهة والمتماثلة في موضوع واحد، وأوردوها في أبواب وفصول بترتيب منطقي، وبذلك مهّدوا الأرضية المناسبة لفهمها وحلّ ما لغز وصعب منها.

٢ - نقلت في هذه الفترة شروح كبار علماء الحديث القدامى، وحظيت باهتمام وإقبال خاص، مع تكميلها وتتميمها.

٣ - ظهر في هذه الفترة الشرح المتسلسل لروايات كتاب واحد، ومن بين ذلك اختصّت الكتب الأربعة ونهج البلاغة والصحيفة السجّادية بأكبر عدد من الشروح.

٤ - من الميزات البارزة لهذه الفترة الاستفادة من العلوم الأخرى في فهم متون الحديث، ولا سيّما العلوم الأدبية، وعلوم الطب والنجوم، وحتى الجبر والحساب.

٥ - تدوين رسائل مستقلة في فقه الحديث؛ مثل الشروح والبيانات المفصلة في بحار الأنوار، وتسهيل فهم الأحاديث النادرة والصعبة.

٦ - استمرار الجهود الأخرى في فقه الحديث؛ مثل حلّ تعارض الأخبار، وتدوين كتب في مجال الدراية وعلم الحديث.

١. المصدر السابق: ج ١٤، ص ١٢١ - ١٦٠. وفيما يخصّ شرح بعض الخطب يلاحظ المصدر السابق: ص ٣٧ و ٤٠ و ٤١. وهناك كتب أخرى شرحت نهج البلاغة ورد ذكر أكثرها في مقال «شروح نهج البلاغة» في دانش نامه امام علي عليه السلام (بالفارسية) (ج ١٢، ص ١٤٤ و ١٤٥).

٢. الذريعة: ج ١٣، ص ٣٤٥ - ٣٥٨.

القرون الأخيرة

المراد بالقرون الأخيرة: الفترة الواقعة بين القرن الثاني عشر إلى العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي، وفي هذه الفترة استمرّت النشاطات لجمع وشرح الحديث، وأنجزت أعمال مشابهة لما أنجز في الفترة الماضية.

فبعد تدوين الجوامع الرواية المتأخرة انبرى بعض المحدثين لشرحها، وكان الوافي يحظى بقبول أوسع، فقد كتب السيّد إبراهيم بن محمّد باقر الرضوي القمي (كان حيّاً سنة ١١٦٨هـ) ومحمّد باقر الوحيد البهبهاني (م ١٢٠٥هـ) - مجدّد المدرسة الأصولية في مقابل الأخباريين^١ - شروحاً على مواضع متعدّدة منه، ويوجد شرحان لمحمّد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة (م ١٢٢٦هـ)، ومحمّد تقي عبد الرحيم الطهراني (م ١٢٤٨هـ) على كتاب الطهارة منه.

وهناك جهود مستقلة في هذه الفترة أيضاً، فمثلاً صنّف السيّد عبد الله شبر (م ١٢٤١هـ) الموسوعة الكبيرة المسماة بجامع المعارف والأحكام^٢، وهو يضاهي بحار الأنوار، وحلّ مشكلات بعض الأخبار الصعبة في كتابه مصابيح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار، وجمع الميرزا حسين النوري (م ١٣٢٠هـ) - صاحب مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل - جميع الأحاديث المتّحدة المضمون مع أحاديث وسائل الشيعة وبنفس ترتيب وسائل الشيعة، وذكر في خاتمة كتابه أبحاثاً ترتبط بفقه الحديث.

ومن الجهود الأخرى في هذا المجال أيضاً: كتاب البحر الزخار في شرح أحاديث الأئمة الأطهار للسيد محسن الأمين العاملي (م ١٣٧١هـ) صاحب أعيان الشيعة.

١. يمثل الأصوليون والأخباريون مسلكين أساسيين بين مجتهدتي وفقهاء الشيعة، وبينهما اختلاف جميع الأخبار الموجودة في كتب الشيعة وكيفية الاستنباط منها، فالأخباريون أقلّ رداً للأحاديث، وأقلّ تدقيقاً وانتقاداً للأخبار، وأقلّ من الأصوليين اعتماداً على أصول الفقه في الاستنباط الفقهي.

٢. هذا الكتاب المهمّ لم يُطبع لحدّ الآن، إلاّ أنّه توجد نسخة مصوّرة منه في مكتبة دار الحديث، ونسخة في مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية أيضاً.

وفي الفترة المعاصرة ينبغي أن يُشار إلى مساعي آية الله السيّد حسين الطباطبائي البروجرديّ (م ١٣٨٠هـ)، فإنّه بعد تتبّعه سنوات مديدة في الكتب الأربعة ووسائل الشيعة، أوضح متطلبات الفهم الصحيح للحديث: كجمع الأحاديث المشابهة والآيات القرآنية، وشرح الكلمات الغريبة، ووضع الأسس لتدوين جامع حديثي جديد اسمه جامع أحاديث الشيعة. كما قام بشرح ونقد تسعة أحاديث مقلوبة بالاستعانة بعلم طبقات الرجال وفقه الحديث؛ ممّا يكشف عن براعته في الحديث وعلومه، وقد نُشرت فيما بعد في كتاب صغير سُمّي بـ«الأحاديث المقلوبة».

وكتب الإمام الخمينيّ (م ١٣٦٨ هـش) في هذه الفترة أيضاً عدّة كتب مهمّة وعميقة في فهم الحديث؛ منها: الأربعون حديثاً؛ وهو شرح مُفصّل لأحاديث أخلاقية، وكتاب شرح حديث جنود العقل والجهل، وشرح دعاء السحر وهو شرح عرفانيّ، بالإضافة إلى ما جاء مبثوثاً في كتبه وتقريراته الفقهية والأصولية من شروح رصينة وملاحظات ثاقبة خلال تحليله ونقده للحديث.

وقام العلامة الأميني (م ١٣٩٢هـ) في كتابه الموسوم بالغدير في الكتاب والسنة والأدب بشرح الغرائب، وتبيين دلالات الأحاديث، وجمع القران المختلفة لحديث الغدير، وتصدّى لنقد الكثير من الروايات التاريخية والموضوعة.

كما استطاع العلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي (م ١٣٦١ هـش) من خلال الاستعانة بخلفيته العلمية الواسعة أن يكتب تعليقات عميقة جداً على أحاديث بحار الأنوار، ونجد في تفسيره الميزان الكثير من الأبحاث الروائية القائمة على قواعد فهم الحديث ونقده. واستخدم العلامة الشعراني نفس هذا الأسلوب في تعليقه على شرح المولى صالح المازندراني على الكافي وفي حاشيته على الوافي أيضاً.

ولابدّ من الإشارة بجهود الباحث المعاصر في علوم الحديث علي أكبر الغفاري الذي كتب رسالة مستقلة بعنوان «فقه الحديث» في خاتمة تلخيصه لمقباس الهداية، وله تعليقات

مفيدة على الكتب الأربعة وبعض كتب الشيخ الصدوق، كما أورد التعليقات القصيرة والنافعة للعلامة المجلسي والعلامة الطباطبائي أيضاً في هوامش الكافي.

ومن المعاصرين أيضاً: آية الله الشيخ جعفر السبحاني مؤلف كتاب الحديث النبوي بين الرواية والدراية، والعلامة محمد تقى الجعفرى شارح نهج البلاغة ومترجمه إلى الفارسية، والأستاذ محمد باقر البهبودي مصحح الكثير من مجلدات بحار الأنوار ومؤلف كتابي معرفة الحديث وعلل الحديث.

ويعتبر آية الله الشيخ محمد محمدى الرئشهرى من الاساطين في تاريخ فهم الحديث، فقد قام - بمساعدة بعض المحققين في مؤسسة دار الحديث - لإكمال موسوعة ميزان الحكمة، كما أتحف المكتبة الإسلامية بمؤلفات موضوعية قيّمة احتوت على الأحاديث المتّحدة المضمون والآيات القرآنية وتعليقات جيّدة وإيضاحات مفيدة، ومن المواضيع التي أنجزت في هذا المضمّن: العقل والجهل في الكتاب والسنة، العلم والحكمة في القرآن والسنة، المحبة في الكتاب والسنة، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، الخير والبركة في الكتاب والسنة، والأوسع من الجميع موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ التي احتوت على أكثر من ستّة آلاف نصّ حديثي وتاريخي، مقرونةً بإيضاحات وتحليلات ونقود للأحاديث والنصوص المروية فيها والتي تقرب من خمسمئة صفحة.

ونكتفي هنا بهذا القدر، ونحيل الكلام عن الدراسات في مجال نقد الحديث وبيان الأحاديث الموضوعية إلى كتابنا الآخر المسمّى «وضع ونقد حديث» (باللغة الفارسية).

الملخص

- ✓ يمكن دراسة جهود علماء المسلمين في مجال فقه الحديث من الجوانب التالية: شرح الحديث، نقد الحديث، حلّ اختلاف الأخبار، وأيضاً في مجال تدوين رسائل مستقلة.
- ✓ بدأ هذا العلم بمحاولات رعاة السّنة النبويّة الشريفة، واهتم الرواة بالرجوع إلى الأنتمة (الرواية) وكبار أصحابهم لفهم الروايات وحلّ غوامضها.

- ✓ برزت بعد عصر الأئمة عليهم السلام جهود المحدثين في تدوين جوامع حديثة صغيرة وكبيرة؛ نظير: المحاسن، الكافي، كتاب من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار. وكان التصنيف الموضوعي للأحاديث وجمع الأحاديث المتناظرة والمقاربة من النتائج الهامّة لهذه الفترة.
- ✓ بعد انقضاء فترة الانحطاط في القرون الوسطى، فإنّ تدوين الجوامع الروائية الثانوية (بحار الأنوار، وسائل الشريعة، الوافي) يعدّ من أكبر الخطوات في مجال فهم الحديث؛ لأنّ هذه الجوامع - بالإضافة إلى اتّصافها بميزات الجوامع الأولى - كانت مفعمة بالإيضاحات والشروح ومعالجة الأخبار المختلفة.
- ✓ في فترة تدوين الجوامع الثانوية وما بعدها، كُتبت رسائل مستقلة في شرح وتفسير بعض الأخبار، وأفاد الفقهاء والمحدثون بحثاً حديثاً نافعة في مطاوي أبحاثهم الفقهية والأصولية.
- ✓ كتب المحدثون في الفترة المعاصرة للعلامة المجلسي شروحاً عديدة على الكتب الأربعة - التي هي من أهمّ الكتب الحديثة للشريعة - وأوضحوا الكثير من أحاديثها المشكّلة، وفي هذا المجال تبرز آثار المجلسيين وأسرتهما أكثر من غيرهم، ولمعاصريهما وتلامذتهما نشاطات متعدّدة في هذا المجال.
- ✓ وفي القرون الأخيرة يمكن الإشارة إلى جهود كلّ من: العلامة السيّد عبد الله شبر، والعلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، وآية الله البروجردي، والإمام الخميني، والعلامة الأميني، والعلامة التستري، والأستاذ علي أكبر الغفاري، وآية الله الشيخ جعفر السبحاني، وآية الله الشيخ محمّد محمّدي الرّيشهري، في مجال التصنيف والترتيب الموضوعي، وحلّ اختلاف الأخبار، وشرح ألفاظها الغريبة، ونقدها، ودراساتها.

أسئلة وبحوث

- ١ - ما هو دور الإمام علي عليه السلام في فقه الحديث؟
- ٢ - ما هو أسلوب تصنيف الروايات الذي أعان على فهم الحديث؟

- ٣ - ما هي المؤلفات العلمية الثلاثة للشيخ الطوسي في مجال فقه الحديث؟
- ٤ - اختر عشرين حديثاً في الموضوع الذي ترغب فيه، ورتّبها.
- ٥ - ما هي شروح نهج البلاغة المرتبة موضوعياً؟
- ٦ - اذكر ميزات ثلاثة شروح على: الكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه، وتهذيب الأحكام؟
- ٧ - كيف رتب العلامة المجلسي الأحاديث الشريفة في كتابه بحار الأنوار؟ اذكر نموذجاً لكلّ منها.
- ٨ - اذكر نموذجين من جهود السيّد نعمة الله الجزائري في مجال فقه الحديث، وما هي ميزاتها؟
- ٩ - بين جهود الإمام الخميني والعلامة الطباطبائي والأستاذ علي أكبر الغفاري وآية الله الرّيسهري في مجال فقه الحديث.
- ١٠ - ماذا تعرف عن جهود المعاصرين في مجال فقه الحديث؟

القسم الثاني

مسار فهم الحديث

الفصل الأول: متطلّبات فهم الحديث

الفصل الثاني: فهم المفردات

الفصل الثالث: فهم التراكيب

الفصل الرابع: جمع القرائن

الفصل الخامس: البحث عن أسباب ورود الحديث

الفصل السادس: تكوين الأسرة الحديثية

الفصل السابع: لحاظ الأحاديث المعارضة

الفصل الثامن: الاستفادة من معطيات العلوم البشرية

المسار الإجمالي لفهم الحديث

فهم الكثير من الأحاديث لا يتم بصورة فورية ولا يحصل دفعةً واحدة، بل الوصول إليه يتم من خلال طَيِّ مراحل، ويتطلَّب طريقة معيَّنة ليست بالقصيرة، وهذه المراحل هي كالآتي:

١ - فهم واستيعاب نصِّ الحديث.

٢ - معرفة المقصود الحقيقي من الحديث.

ففي المرحلة الأولى، ومن خلال معرفة معاني المفردات المستخدمة في نصِّ الحديث وكيفية تركيبها وارتباطها مع بعضها، نصل إلى المفهوم الأولي للحديث؛ ذلك المفهوم الذي يُعبَّر عنه في علم أصول الفقه بـ«الظهور الأولي» أو «المراد الاستعمالي». وتنقسم هذه المرحلة بذاتها إلى مرحلتين، هما: فهم المفردات وفهم التراكيب، ومن مبادئها الاضطلاع بعلوم الأدب العربي؛ كالنحو والصرف والمفردات والمعاني والبيان. ومن متطلَّباتها الأخرى التدقيق في نصِّ الحديث كي تكون المفردات والتراكيب المبحوث عنها مطابقة أو قريبة للنصِّ الأصلي للحديث.

وفي المرحلة الثانية، نحاول فهم المقصود الحقيقي للمتكلم، وذلك مبني على عدم التطابق الدائم بين ظاهر الكلام وبين قصد المتكلم، وهو ما يعبر عنه الأصوليون بعدم التطابق بين «المراد الاستعمالي» للمتكلم و«المراد الجدِّي» له؛ ولهذا قد يختلف المفهوم الأولي للنص عن المراد الجدِّي؛ والشاهد على ذلك: وجود المزاح والجميل التعريضية في الكثير من اللغات، التي يكون المفهوم الأولي فيها مغايراً لقصد المتكلم، فمثلاً جملة «الباب مفتوح» يمكن أن تكون جملة خبرية بسيطة، أو طلباً لإغلاق الباب بسبب برودة

الجَوَّ أو لوجود ضوضاء خارجها، ونفس هذه الجملة إذا قيلت بعد طرق الباب من قبل شخص قادم أو ضيف سيكون معناها الإذن بدخوله.

والذي يؤدي إلى الانتقال من فهم النص إلى فهم المقصود، هو الوقوف على القران اللفظية والمقامية للكلام، وسيأتي تعريف هذه القران وكيفية تأثيرها على مفهوم الحديث وكيفية الوصول إليها في فصلي «أسباب ورود الحديث» و«تكوين الأسرة الحديثية».

وبسبب الأجواء والمناسبات التاريخية التي صدرت فيها الأحاديث الناطرة إليها، تبدو بعضها معارضة للبعض؛ ولهذا لا بد من التعرف عليها لفهم الحديث. وفي مسير حلّ هذا التعارض قد يطرأ التغيّر على فهمنا الأولي لكلا الحديثين أو أحدهما على الأقل؛ وهو ما يفرض علينا أن نلاحظ ما ننسبه للمعصومين عليهم السلام في منظومة متناسقة مترابطة، ونعتبر الحاصل من مجموع هذه الجهود حجة. إلى جانب ذلك فإنه يلزمنا أن نستفيد من جهود الباحثين ومعطياتهم في مجال تبين الحديث؛ ولهذا فإن مراجعة كتب العلماء في شرح الحديث تزيل المشاكل في كثير من المواضع.

وفي القرون الأخيرة وبطوّر العلوم الإنسانية والتجريبية، فإن المعطيات العلمية للبشر - سواء في حالة الموافقة أو المخالفة - تؤثر في فهم الحديث، ولا يمكن تجاهلها، ونحن ننظر إلى هذه الجهود البشرية من زاوية الأهمية لا من زاوية الحجية الحتمية، بل نحاول الاستفادة منها في فهم الحديث.

جدير بالذكر، أن هذه المراحل ليست منفصلة عن بعضها، بل إنها متشابكة في كثير من الأحيان ولبعضها تأثير على البعض الآخر.

الفصل الأول

متطلبات فهم الحديث

أهداف الفصل

- الهدف من هذا الفصل أن يتعرف القارئ على:
- * مراحل فهم الحديث والمتطلبات الأساسية.
- * دور العثور على النسخ المتعددة لمتن الحديث في فهمه.
- * ضرورة معرفة التصحيح والتحريف المحتملين في نص الحديث.

المدخل

وقبل محاولة فهم الحديث لابدّ من الإجابة عن سؤالين:

١ - هل إنّ النصّ الذي بين أيدينا حديث؟

٢ - هل إنّ نصّ الحديث هو المتن الفعلي؟

العبء الأكبر للجواب عن السؤال الأول على عاتق علمي الرجال والتخريج^١؛

فإنّهما - وبالاستعانة بالآليات المختلفة - يورثان الاطمئنان النسبي باعتبار الحديث

١. المقصود من التخريج: البحث عن مصادر الحديث ومآخذه، وفي هذا العلم يعمل المحقق على تحصيل أقدم وأوثق مصدر أورد الحديث، وأدوات هذا العمل هي المعاجم وكتب أطراف الحديث؛ حيث يمكن الوصول إلى نصّ الحديث ومصدره بالتعرّف على كلمة أو كلمتين أو بداية نصّ الحديث، وفي الفترة الأخيرة ساعد الحاسوب الآلي على هذا الأمر كثيراً.

أو اختلاقه، ويوضحان أنّ بعض النصوص المشهورة والتي قد يُتَخَيَّل أنَّها من الأحاديث - كـ «حسنت الأبرار سيئات المقرّين»، و«كلّ يوم عاشوراء وكلّ أرض كربلاء» - هي ليست كذلك.

أمّا السؤال الثاني فلا بدّ من البحث فيه أيضاً؛ لأنّ الكثير من الخطأ والصعوبة في الفهم ناشئ عن خطئنا في قراءة الأحاديث، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التحريف والتصحيف العارضين على بعض الأحاديث فإنّنا سنضطرّ، إلى لحاظ جميع النسخ التي يمكن الوصول إليها ودراستها وقراءتها الصحيحة في مسيرة الفهم، فمثلاً يصعب قبول النصّ التالي: «مَنْ ينال فوق قدره استحقّ الحرمان»^١؛ لأنّ مَنْ نال شيئاً فلا مجال للكلام عن حرمانه. وأمّا إذا لوحظت النسخة الأخرى للرواية وهي: «مَنْ سأل فوق قدره استحقّ الحرمان»^٢، فإنّه سيتيسر فهمه ويتسّى قبوله.

والجدير بالذكر، أنّ للربط بين مفردات الجملة في اللغة العربية تأثيراً بالغاً على معناها، الذي يتغيّر بتغيّرها؛ ولهذا فإنّ الالتفات إلى الحركات والحروف والمحلّ الإعرابي للمفردات ضروريّ جداً في دراسة نصّ الحديث من خلال الدقّة في النسخ المتوفّرة منه. النقطة الأخرى التي تجعل المسألة أكثر أهميّة؛ هي أخذ الرؤية الراقية للأئمّة عليهم السلام وعمق معرفتهم بجميع أبعاد الوجود بعين الاعتبار؛ فهم عليهم السلام بعلمهم الموهوب وإمدادهم الغيبي قد أدركوا دقائق الوجود، فإذا ما أرادوا بيان معنى ما؛ استخدموا من المفردات والتراكيب ما يمزج سحر المعنى وعمقه بجمال اللفظ، فعلى هذا لو لم يتمّ نقلها بدقّة - بأنّ صحّف، أو أبدل لفظ مكان آخر، أو تركيب محلّ شبيهه - فقد يختلّ المعنى المقصود، ويضطرّ بظرافته وعمقه، ويمنعنا من الوصول إلى المقاصد الأصلية والحقيقية للمعصوم.

١. الدرة الباهرة: ص ٣٠، ح ٧٢.

٢. نزهة الناظر: ص ١١٠، ح ٣٢.

تنبيه

وأما الإجابة عن السؤال الثاني فإنها بحاجة لدراسة بعض الجهات: كُنُسخ الحديث، ونظائره، وخاصة في المواضيع التي يصعب فهم الحديث فيها، أو نواجه تعقيداً لفظياً في روايتها. وجدير بالذكر، أنه يمكن غصّ الطرف عن دراسة بعض الجوانب أحياناً، كما لو كان الكتاب معتبراً ونسخه مصحّحة، فإنّه يمكن الاعتماد عليه؛ والآن نشير إلى بعض ما يساعدنا في التوصل إلى المتن الأصلي للأحاديث.

البحث عن النسخ المختلفة

بالنظر إلى ما تقدّم، وبعد إحراز صحّة انتساب الحديث ونقله في أحد المصادر الروائية، ينبغي البحث عن النسخ المختلفة لنصّه والعثور على المتن الأصلي من خلال مقارنة بعضها ببعض؛ ويمكن الحصول على النسخ المختلفة للنصّ بطريقتين:

أ - النسخ الخطيّة الأخرى للمصدر المدوّنة في عصر المؤلّف أو بعده.

ب - الكتب الأخرى التي نقلت الحديث نفسه؛ سواء كانت مصدراً للكتاب الذي نقلنا منه (مثل مؤلّفات المصادر الأصلية بالنسبة لبحار الأنوار)، أو لم تكن بل نقلت الحديث من طريق آخر (مثل كتاب من لا يحضره الفقيه بالنسبة إلى الكافي).

وبما أنّ النسخ التي حصل عليها مؤلّفو الجوامع الروائية أصحّ وأكثر من النسخ التي هي عندنا غالباً، فيمكن عدّ رواياتها نسخاً من ذلك النصّ، ولا ينبغي إغفالها؛ نظير ما نقله العلامة المجلسي في بحار الأنوار عن الأمالي للشيخ الصدوق، وما نقله الشيخ الحرّ في

١. السبب في أهميّة وفائدة جميع النسخ والنقول: أنّ النقل التصويري والتقاط الصور للكتب والأحاديث لم يكن ممكناً حتّى العقود الأخيرة، وأنّ مؤلّفي الكتب الحديثية - وبالأخصّ في القرن الثالث فما بعد - كانوا يقرأون الأحاديث من النسخ الأصلية ثمّ يكتبون ما قرءوه، ولهذا فمن الممكن حصول الخطأ في العمليتين، إمّا الخطأ في القراءة، أو الخطأ في الكتابة، وإن كانوا بناءً على أصالة عدم الخطأ عند العقلاء لا يعتنون بهذين الخطأين، لا سيّما الخطأ عند القراءة التي كانت مرفقة بالعرض على الأستاذ، إلّا إذا وجدت قراءة أخرى مختلفة ومعارضة، فعندها لا يمكن الاعتماد على أصل عدم الخطأ؛ لأنّ أصل عدم الخطأ في الشخص الأوّل يعارض أصل عدم الخطأ في الشخص الثاني، وليس لأحد الأصليين ترجيح على الآخر، فلا يُجري العقلاء هذا الأصل في هكذا موارد.

وسائل الشيعة عن الكتب الأربعة. واليوم يُستعان بالمنقولات والكتب الأخرى والمجموعات الروائية - خصوصاً بالحاسوب الآلي والبرامج الإلكترونية - في إحياء وتصحيح النصوص، والحصول على النصوص المشابهة وتأييدها وتدقيقها.

والآن نأتي بأمثلة مختلفة لكل واحد من هذه الأقسام؛ لكي تتضح ضرورة هذا العمل وتأثيره في معنى الحديث:

أ - ففي الصنف الأول - يعني المراجعة لمخطوطات عدة نساخ لكتاب واحد - نبحت عن المفردات والعبارات الأخرى التي ليس فيها ذلك الاختلاف الواضح.

المثال ١: روي عن الإمام السجاد عليه السلام:

لَا تُعَادِيَنَّ أَحَدًا وَإِنْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ لَا يَبْصُرُكَ، وَلَا تَزْهَدَنَّ فِي صِدَاقَةِ أَحَدٍ وَإِنْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى تَرْجُو صَدِيقَكَ وَلَا تَدْرِي مَتَى تَخَافُ عَدُوَّكَ، وَلَا يَمْتَدِّ إِلَيْكَ أَحَدٌ إِلَّا قِلْتُ عُدْرَهُ وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ كَاذِبٌ، وَلَيْقِلَّ عَيْبُ النَّاسِ عَلَى لِسَانِكَ^١.

فقد وردت كلمة «عَتَبَ» بدلاً من كلمة «عَيْبَ» في نسخة أخرى للكتاب.

المثال ٢: ما نُقل في كتاب نزهة الناظر وتبيينه الخاطر^٢ للحلواني من كلام أمير المؤمنين عليه السلام للحارث الهمداني:

حَسْبُكَ مِنْ كَمَالِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَجْمُلُ بِهِ.

وفي نسخة أخرى: «تَرْكُهُ مَا لَا يُحْمَدُ بِهِ».

ب - وفي الصنف الثاني ربّما تكون جميع النسخ للكتاب الواحد متشابهة، إلا أنّ الحديث يُقَل في كتاب آخر مع بعض الاختلاف، وإذا بلغ هذان النّصّان المعصوم بطريق واحد، أمكن عدّهما روايتين لحديث واحد.

المثال ١: روي عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام أنّه قال:

١. الدرّة الباهرة: ص ٢٥، ح ٥١؛ وانظر: نزهة الناظر: ص ٨٩ وأعلام الدين: ص ٢٩٩ وبحار الأنوار: ج ٧٨، ص ١٤٢.

٢. نزهة الناظر: ص ٤٤، ح ٩.

لَا يَعْدَمُ الْمَرْءُ دَائِرَةَ السَّوِّ مَعَ نَكْثِ الصَّفَقَةِ، وَلَا يَعْدَمُ تَعَجِيلَ الْعُقُوبَةِ مَعَ ادِّارِغِ الْبَغْيِ^١.

فقد ورد في جميع النسخ التي وصلتنا من كتاب الشهيد الأول - الذي نُقلت عنه الرواية - بلفظ «ادِّارِغِ»، بينما نُقل في التذكرة لابن حمدون بلفظ «ادِّارِغِ»^٢.

المثال ٢: يبدو أحياناً أنَّ نقل الحديث في الكتب الأخرى أصح؛ كالرواية المنسوبة إلى الإمام الرضا^{عليه السلام}:

الْأَنْسُ يَذْهَبُ الْمَهَابَةَ^٣.

والحال أنَّ صدر الحديث جاء في المصادر الأخرى بلفظ «الاسترسال بالأنس...»، وعلى أساس هذا النص فإنَّ الأنس إذا زاد عن الحد أفضى إلى ذهاب الهيبة، لا مطلق الأنس.

جدير بالذكر، أنَّ محدثين أجلاء - وعلى رأسهم العلامة المجلسي - بذلوا جهوداً أوسع وأكبر ممَّا ذكرناه؛ حيث قاموا بمراجعة كتب وروايات أهل السَّنة أيضاً لتصحيح النصوص الحديثية^٤.

وفي الحقيقة، فإنَّ هؤلاء المحدِّثين عدَّوا ما ورد في كتب الفرق الإسلامية الأخرى ومنقولاتهم المشابهة نسخاً أخرى لنص الحديث، فوقفوا على تصحيقات وتحريفات وحذروا منها. إلَّا أنَّه ليس في بحثنا هذا فرق بين التصحيح والتحريف؛ لأنَّ النتيجة - وهي الالتباس على القارئ والفهم الخاطئ - سواءٌ في الحالتين^٥.

١. المصدر السابق: ص ١٢٨؛ وانظر: كشف الغمّة: ج ٣، ص ١٠٤، والعدد القوية: ص ٢٩٧، وبحار الأنوار: ج ٧٨، ص ٣٥٦.

٢. التذكرة لابن حمدون نقلاً عن بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ٣٤٩.

٣. الدرّة الباهرة: ص ٣٦، ح ١٠١؛ بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ١٨١.

٤. العدد القوية: ص ٢٩٧، ح ٢٦؛ أعلام الدين: ص ٣٠٧.

٥. يادنامه علامه مجلسي: ج ٢، ص ٢٣١.

٦. سندرس هذه المسألة بنحو أفضل في الفصل التالي، ونُحيل القراء الراغبين في التعرّف أكثر إلى كتاب نقد وتصحيح النصوص لنجيب مايل الهروي. ومن النماذج العلمية التي أنجزت حديثاً في هذا المجال: العمل القيم الذي قام به السيّد جواد شبيري في التحقيق حول كلمة «تَقَبَّتْ» ونسخة «تهنّأت»، الواردين في زيارة عاشوراء، وقد طُبعت هذه المقالة في مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢١، ص ٣٦ فراجع.

معرفة التصحيح والتحريف

التصحيح والتحريف: بمعنى التغيير عن خطأ أو عمد في نص الكلام والكتابة، والذي وقع ويقع دوماً عند نقل الحديث كما هو الحال في أي كلام أو نص آخر. وهذه التغييرات قد تضر بالمعنى وتمنع من الفهم الصحيح والإحاطة بقصد المتكلم والكاتب، سواء كانت بسبب تلفظها أو سماعها أو كتابتها أو قراءتها.

لقد كانت مراجعة نسخ عديدة بالإضافة إلى العرض والمقابلة في سالف الأيام تتم بشكل شفهي، وقراءة الأستاذ على التلميذ أو قراءة التلميذ على أستاذه - والتي كانت دارجة - لأجل إزالة هذه المشاكل، وكانت تكشف عن التغييرات العمدية وغير العمدية، ونحن نستطيع أيضاً أن نتعرف على التغييرات الطارئة على النص بوضع النسخ بعضها إلى جنب بعض، والقيام بالعرض والمقابلة.

وهنا نقسم التصحيحات إلى نوعين: التصحيح في كتابة الحديث، والتصحيح في سماعه، ونذكر مثلاً لكل منهما؛ لكي ندرك أهمية الاطلاع على التصحيح والتحريف^١.

أ - التصحيح في الكتابة

يقع هذا التصحيح عند كتابة النصوص ونسخها، وأسبابه كثيرة، منها: رداءة خط بعض النساخ والكتاب، وعدم دقتهم في كتابة الرُّكُز ووضع النقاط، أو سوء أدوات القرطاسية، أو بسبب عدم صحة قراءة المتن الأصلي عندما يراد نسخه ابتداءً، وسنشير إلى أمثلة ذلك. جدير بالذكر، أنه يمكن أن تكون نسخة واحدة هي الصحيحة والنسخ الأخرى خاطئة، ويمكن أن يعدّ الصحيح منها أكثر من نسخة.

المثال ١: روي عن النبي الأكرم ﷺ:

تَحْتَمُوا بِالْعَقِيقِ.

كما في النص المنقول في كتب الشيخ الصدوق وفي المحاسن للبرقي، وهو حث على

١. للتعرف أكثر انظر: القسم الثالث، عوائق فهم الحديث، عوائق فهم النص، التصحيح والتحريف.

التختم بالعقيق، وإليه استند كثير من المحدثين. إِلَّا أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَحَدِ الْأَسْفَارِ مُخَاطَباً أَصْحَابَهُ هَكَذَا:

تَخَيَّمُوا بِالْعَقِيقِ.

أي انزلوا في وادي العقيق.

فأيهما الصحيح؟ وإذا كان كلا النصين قد صدر من النبي ﷺ فماذا نفعل؟

الجواب عن هكذا أسئلة يتوقف على البحث عن الأحاديث المتعلقة بهذا الموضوع، والذي سنشير إليه في بحث الأسرة الحديثية.

المثال ٢: جاء في الروايات:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ الْعَسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

فكلمة «العسل» في هذه الرواية تصحيف لكلمة «الغسل»، فعلى هذا تدلّ على

استحباب الغسل يوم الجمعة؛ لا أكل العسل يوم الجمعة^١.

المثال ٣: روي في الجعفریات عن الإمام الصادق عليه السلام:

الرِّيَازَةُ تُثَبِّتُ الْمَوَدَّةَ^٢.

بينما نقلت الرواية في جامع الأحاديث هكذا:

الرِّيَازَةُ تُثَبِّتُ الْمَوَدَّةَ^٣.

وكما يلاحظ فإن نقصان نقطتين غير معنى الحديث، فعلى النسخة الأولى الزيارة تؤذي

إلى دوام المودة، وعلى النسخة الثانية تُوجدها.

المثال ٤: روي عن النبي الأكرم ﷺ:

ذَرُوا الْمِرَاءَ؛ فَإِنَّا زَعِمُ بِلَثَاثَةِ آيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ: فِي رِبَاضِهَا وَأَوْسَطِهَا وَأَعْلَاهَا،

لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ صَادِقٌ^٤.

١. تصحيقات المحدثين: ص ٣٦١.

٢. الجعفریات: ص ١٥٣؛ مستدرک الوسائل: ج ١٣، ص ٢٠٣، ح ١٥١٠٩.

٣. جامع الأحاديث: ص ٨٤؛ بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٣٥٥، ح ٣٦٦.

٤. منية المريد: ص ٣١٦.

وفي نسخ من بحار الأنوار والتوحيد للصدوق غُيّرت كلمة «رياضها»^١ إلى «رياضها»^٢. وهذه التصحيحات لا تختص بكتاب حديثي أو بمذهب خاص، فقد وقعت في كتب الفريقين؛ نظير التصحيح بتنقيط «يكنزون البغضاء» و«يكثرزون البغضاء»^٣، والتصحيح بسبب عدم الدقة في كتابة الرُّكُز في قوله: «من استأجر أجيراً فليتم له إجارته»^٤، حيث وردت في المصدر الأصلي لها بلفظ «فليسّم له إجارته»^٥؛ أي ليعين أجرته، وتوجد روايات مشابهة تؤيد العبارة الأخيرة^٦.

وتوجد تحريفات وتصحيحات أظهر وتغيرات أكبر، وهذه التصحيحات تضرّ بالمعنى أحياناً، وتجعل قبول الحديث صعباً، مثل النصّ المروي في تحف العقول:

إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْجَوَادَ فِي حَقِّهِ.^٧

حيث جاء في نثر الدرر^٨ والبيان والتبيين^٩:

إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْجَوَادَ مِنْ خَلْقِهِ.

وأيضاً النصّ الآخر المروي في الكتاب نفسه:

مَنْ أَعْلَمَ اللَّهَ مَا لَمْ يَعْلَمْ اهْتَزَّ لَهُ عَرْشُهُ.^{١٠}

١ قال ابن الأثير: «أنا زعيم ببیت في رَیضِ الجَنَّةِ» هو بفتح الباء؛ ما حولها خارجاً عنها؛ تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول

المدن وتحت القلاع. (النهاية: ج ٣، ص ١٨٥ «ريض»)

٢ انظر: بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٢٩؛ التوحيد: ص ٤٦١، ح ٣٤.

٣ المجتبى في الكتاب والسنة: ص ٣٠٧، ح ١٢٣٤ نقلاً عن كنز العمال: ج ١٦، ص ٧٠، ح ٤٣٩٧٥؛ وص ٩٢، ح ٤٤٠٤٤.

٤ كنز العمال: ج ٣، ص ٩٠٨، ح ٩١٣٣ نقلاً عن المصنف لعبد الرزاق.

٥ المصنّف لعبد الرزاق: ج ٨، ص ٢٣٥، ح ١٥٠٢٤.

٦ انظر: مسند أحمد بن حنبل: ج ٤، ص ١٤٢، ح ١١٦٧٦؛ السنن الكبرى: ج ٦، ص ١٩٨، ح ١١٦٥٢؛ كنز العمال: ج ٣،

ص ٩٠٧، ح ٩١٢٧؛ الكافي: ج ٥، ص ٢٨٩؛ التهذيب: ج ٧، ص ٢١١، ح ٩٣١؛ كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ١٠،

ح ٤٩٦٨.

٧ ص ٣٦.

٨ ج ١، ص ٢٥٦.

٩ ج ٢، ص ٥٧.

١٠ ص ٣٦٣.

فإنه نُقل في تهذيب الأحكام بالشكل التالي:

«مَنْ قال: "اللَّهُ يَعْلَمُ" ما لم يعلم؛ اهتَزَ لذلك عرشه إعظاماً له»^١.

وقد جاءت باختلاف يسير في الأمالي للشيخ الصدوق^٢.

جدير بالذكر، أنه يمكن توجيه النصين الواردين في تحف العقول بوجه^٣.

ب - التصحيف السماعي

يقع هذا التصحيف بسبب الالتباس في سماع الحروف المتقاربة المخرج. ومما يجدر ذكره، أن هذا النوع أكثر وقوعاً بين الرواة غير العرب ومن أسلموا حديثاً. وهو - عادةً - أقل من التصحيف في الكتابة.

ومن نماذجه: «مَنْ اسْتَعْنَى بِعَقْلِهِ زَلٌّ»^٤، فإنه يمكن سماع «زَلٌّ»: «ضَلٌّ» أو «ذَلٌّ».

التصحيف الاجتهادي

ربما أمكن كشف وتصحيح التصحيف بواسطة معرفة النسخ والعثور على الأحاديث المتحددة أو المتشابهة المضامين، أو من خلال البحث عن القرائن السياقية، كما يمكن الانتفاع مما التفت إليه شراح الحديث من التصحيحات، وذلك بسبب ممارستهم الطويلة ومطالعاتهم الواسعة في الحديث^٥.

والطريق الآخر لكشف التصحيف والتحريف يدخل في إطار عرض الحديث على من انتسب إليه الحديث أو كبار المحدثين، وقد أوضحت ذلك فيما يتعلق بالتراث الحديثي الشيعي ضمن مقال تعرض للعشرات من النماذج^٦، وحاصل هذا الأسلوب أن الراوي يذكر

١. ج ٨، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٨.

٢. ص ٥٠٦، ح ٧٠٠.

٣. فعن أبيه قوله: «أعلم الله» بمعنى: جعل الله عالماً؛ نظير «أكبره» في قوله تعالى: «فَلَمَّا زَايَنَهُ أَكْبَرْتَهُ». كما أن قوله في الرواية الثانية: «في حقه» بمعنى في سبيل حقه، وبذلك تصحح العبارة.

٤. الكافي: ج ٨، ص ١٩.

٥. كالعلامة التستري في الأخبار الدخيلة.

٦. طبع هذا المقال تحت عنوان «عرض حديث بر امامان (عرض الحديث على الأئمة عليه السلام)» في العدد ٦ و ٩ من مجلة علوم حديث (بالفارسية).

الحديث للمعصوم عليه السلام، لكي يسمع تأييد الحديث أو رده أو إصلاحه، وقد نُقلت هذه العملية وجواب الإمام من قبل نفس الرواة، وأحياناً من قبل رواة آخرين، ويوجد الكثير منها في الكتب الروائية.

ومن العوامل الأخرى التي تساعد على معرفة التصحيح أيضاً: الاطلاع على حال الراوي من حيث دقته وضبطه وأدبه ومعرفته باللغة العربية؛ فإنّ راوياً مثل عمّار الساباطي الذي لم يكن عربياً أصيلاً، ليس مثل أبان بن تغلب الذي كان من الجهابذة في الأدب العربي. وهذه النقطة تنطبق أيضاً على مؤلفي الكتب والنسّاخ أيضاً.

ومما يعيننا في معرفة التصحيح: التعرف على أنواع الخطوط الدارجة في كلّ عصر - كالخط الكوفي، وخط النسخ، وخط الثلث - ومعلوماتنا العامة أو التخصصية فيما يتعلّق بمضمون النصّ. كما يساعدنا على ذلك: معرفتنا بكيفية النسخ والتصحيح عند القراء والكتّابة، وأنحاء تصحيح النصوص، ودرج النسخ الأخرى في النصّ أو الهامش^١.

إنّ وجود التصحيح والتحريف في الروايات أدّى إلى أنّ يوصي بعض خبراء علم الحديث المتعلّمين أنّ يحصلوا على نسخ ومنقولات أخرى قبل الغور في معاني المفردات الصعبة والبعيدة عن الذهن لأنّي حديث، وقبل البحث عن التخريجات والتفسيرات والتأويلات غير العرفية؛ وذلك للتقليل من احتمالات الخطأ ما أمكن^٢.

وهذه النقطة لا ينبغي أنّ تؤدّي إلى الحكم بتصحيح أيّ كلمة بمجرد غرابتها؛ لأنّ عامل الزمن له تأثير في تغيير كثير من المعاني أو خفائها على الناس، وهذا ما ينبغي بحثه في غريب الحديث^٣.

١. النقطة الجديرة بالذكر، أنّ هذا التدقيق لا بدّ أن يتمّ في عصرنا الراهن في مرحلة الطباعة.

٢. سمعت هذه التوصية من آية الله السيّد موسى الشيبيري الزنجاني في بحث الخمس من درسه في الفقه؛ وانظر: مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢١، ص ٤٢١.

٣. للبحث عن هاتين النقطتين انظر: غريب الحديث، الخطابي: ج ١، ص ٤٩، وللمراجعة أكثر يلاحظ كتاب: تصحيقات المحذّثين، تأليف أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (م ٨٣٨٢)؛ شرح نخبة الفكر، ابن حجر: ص ٢٢؛ وتوضيح الأفكار، الصنعاني: ج ٢، ص ٤٢٢.

الملخص

- ✓ إن فهم الحديث لا يحدث دفعةً، ويحتاج إلى اجتياز مرحلتين على الأقل: مرحلة فهم النص، ومرحلة فهم مراد المتكلم.
- ✓ من متطلبات فهم الحديث التأكد من صدور الحديث وصحة مته.
- ✓ إن وجود التصحيح والتحريف إلى جانب ظاهرة الوضع، يمنع من الاعتماد على نص الحديث قبل دراسته.
- ✓ لأجل الوثوق بصحة نص الحديث، لابد من البحث عن النسخ المختلفة، والاستفادة من علم الرجال وفن تخريج الأحاديث؛ للحصول على النصوص المتشابهة قدر الإمكان.
- ✓ مما يساعدنا على كشف التصحيح: التعرف على طرق تحمل الحديث وفنون الكتابة، إلى جانب الالتفات إلى سياق الكلام وشروح الحديث، والأهم من ذلك كله الأحاديث المشابهة له.
- ✓ لا ينبغي الإسراع في الحكم بالتصحيح في المفردات والتراكيب غير المأنوسة؛ لوجود أحاديث مشككة ومتضمنة لكلمات غريبة وإن كانت قليلة، وحينئذ تكون المراجعة لكتب غريب الحديث وشروح علماء الشيعة والسنة ضرورية.
- ✓ إن مطالعة الروايات الكثيرة، والتعرف على النسخ الأخرى، والأطلاع على العلوم ذات الصلة والتجارب الشخصية، كلها تقرب الباحث من المتن الصحيح.

أسئلة وبحث

- ١ - كيف يساعد تخريج الأحاديث على معرفة التصحيح؟
- ٢ - ابحث عن ثلاثة أحاديث لكل منها عدة نسخ، وميز النص الرئيسي لكل منها.
- ٣ - اذكر ثلاثة أحاديث نُقلت في ثلاثة كتب - على الأقل - بلا اختلاف.
- ٤ - قم بمقابلة صفحتين على الأقل من ثلاث نسخ خطية لكتاب حديثي واحد.

٥ - ابحث عن نسخ أخرى لهذين النصين مما يمكن العثور عليها في كتب أخرى:

- أ - ابْدُلْ لِصَدِيقِكَ كُلَّ الْمَوَدَّةِ وَلَا تَبْدُلْ لَهُ كُلَّ الطَّمَانِينَةِ، وَأَعْطِهِ كُلَّ الْمُوَاسَاةِ وَلَا تُفِضْ إِلَيْهِ بِكُلِّ الْأَسْرَارِ، تَوَفَّ الْحِكْمَةَ حَقَّهَا وَالصَّدِيقَ وَاجِبَهُ.
- ب - قَلْبُ الْأَحْمَقِ فِي لِسَانِهِ، وَلِسَانُ الْعَاقِلِ فِي قَلْبِهِ.

٦ - عَيِّنِ الْأَحَادِيثَ مِنَ النُّصُوصِ التَّالِيَةِ:

- أ - أَكْرِمُوا الضَّيْفَ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا.
- ب - مَنْ كَانَ مَعَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ مَعَهُ.
- ج - يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ.
- د - خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

الفصل الثاني

فهم المفردات

أهداف الدرس

- الهدف من هذا الدرس أن يتعرف القارئ على:
- * تأثير علم الصرف واللغة وغريب الحديث في فهم الحديث.
- * أساليب فهم المفردات.
- * بعض كتب اللغة وغريب الحديث والفروق اللغوية.
- * ضرورة الاجتهاد في فهم اللغة وجمع القرائن من خلال الاستعمالات المتعددة.
- * تأثير بعض الروايات في فهم المفردات.

المدخل

يحتاج فهم الحديث - كسائر النصوص - إلى فهم المفردات وتركيبها، فلا بدّ من معرفة معاني المفردات، ولا بدّ أيضاً من فهم تراكيبها الخاصّة، ونحن نجعل المفردات والتراكيب التي نستعملها في حواراتنا اليومية ونبيّن بها مقاصدنا، آليّاتٍ لمتطلّباتنا واستدلالاتنا واحتجاجاتنا.

إنّ صياغة العبارات وفهم الكلام بحاجة إلى المعرفة بالمفردات وتركيب الجمل والقواعد اللغوية، ويستطيع الأفراد الذين يدرسون لغةً غير لغتهم الأمّ التعرف على القواعد المقبولة والمستعملة في اللغة، والاطّلاع على القواعد والأصول الشاملة والعامة العقلائية المتعارفة في التواصل الشفهي.

واللغة العربية - التي هي لغة الحديث - ليست مستثناة من هذه القاعدة، ويكفي تعلّم مفرداتها وقواعدها لفهم عباراتها.

ولهذا، فبعد الاطمئنان من النصّ الأصلي للحديث، لابدّ من المحاولة لفهم ظاهره ومفهومه العام والأولي، وهو المعنى البدوي الذي يفهمه المخاطب والعرف، والذي يحصل لكلّ من له معرفة باللغة دون أخذ القرائن الخاصّة بنظر الاعتبار؛ ودون فرض التحكّكات والخلفيّات الذهنية.

والوقوف على هذا المعنى يتوقّف على عوامل مختلفة، أولها فهم المفردات والألفاظ، وقد وُضع علم الصرف وفقه اللغة في علوم العربية؛ وغريب الحديث في علم الحديث، كأدوات للوصول إليها؛ ونحن نشير هنا إلى تأثير هذه العلوم في فهم معاني الحديث من خلال بعض الأمثلة.

علم الصرف

أ - دور الصرف في الفهم الصحيح

تلجأ الكثير من اللغات إلى تركيب مفردتين أو أكثر لبيان المعاني الجديدة، وأمّا اللغة العربية فإنّها لغة صرفية؛ يعني أنّها من خلال تغيير الحركات أو إضافة الحروف تحدث معاني جديدة.

فمثلاً يضاف حرف الألف للكلمة «كتب» لبيان ما يُكتب؛ أي «كتاب»، وللدلالة على المحلّ الذي يُحفظ فيه الكتاب يضاف حرفان وتغيّر شكلها إلى «مكتبة».

ولهذا، فإنّ تغيير حرفٍ واحد بل وحركة قد يؤدّي إلى تغيير المعنى، ولما لم تُكتب الحركات في فترة من عصر صدور الحديث، فإنّ الالتفات إلى شكل الكلمة وتغييراتها مهمّ جدّاً، وقد يؤدّي إبهامها إلى اختلافاتٍ في استيعاب معنى الحديث وتفسيره أحياناً، وفي الأمثلة التالية البسيطة تتبيّن أهميّة الحركات وضبط الكلمة.

المثال ١: عن الإمام الصادق عليه السلام قال: **إِنَّ قَوْماً مِّنَ النَّاسِ قَلَّتْ مُدَارَاتُهُمْ لِلنَّاسِ فَانْفَوْا مِنْ قُرَيْشٍ، وَابْتِغَوْا اللَّهَ، مَا كَانَ بِأَحْسَابِهِمْ بَأْسٌ، وَإِنَّ قَوْماً مِّنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ حَسَنَتْ مُدَارَاتُهُمْ**

فَالْحَقُّوْا بِالْيَتِّ الرَّفِيعِ...^١

فاعتبر العلامة المجلسي في مرآة العقول «فأنفوا» من باب الإفعال بمعنى الإنفاء، أو أنها «فأنفوا» وهو الثلاثي المجزء المجهول من «أنف» بمعنى الضرب على الأنف والإخراج، أو من «الأنفة» بمعنى «الامتناع». كما احتمل تصحيفها من «ألقوا» أو «نُفوا» أيضاً. ورجح مصحح كتاب الكافي الاحتمال الأول بقرينة «ألحقوا»، فيكون معناها أكثر مقبولة.

المثال ٢: عن الإمام الباقر عليه السلام قال: مَنْ هَمَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلْيُعَجِّلْهُ؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِيهِ تَأْخِيرٌ فَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَظْرَةً^٢.

فذكر محقق كتاب الكافي عبارة الفيض الكاشاني في الوافي حول هذه الرواية في هامش الكتاب، وهي كالآتي:

«نظرة» إما بسكون الظاء على وزن فَعَلَةٍ؛ يعني فكرة الشيطان لإحداث حيلة يكف بها العبد عن الإتيان بالخير، أو بكسرها على وزن فَعَلَةٍ؛ يعني مهلة يتفكر فيها الشيطان للاحتيال.

إلا أَنَّ الحديث على الحالتين يدعو الإنسان العازم على الخير إلى التعجيل وعدم تأخير، والمفهوم العام للحديث واحد.

المثال ٣: عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ^٣.

فقد احتمل الشهيد الثاني رحمته الله في شرح اللمعة قراءة الكلمة بشكلين؛ «سَبَقَ» بمعنى أصل المسابقة، و«سَبَقَ» بمعنى جائزة المسابقة في هذه الرواية.

السَّبَقُ - بسكون الباء - يكون بمعنى المصدر، وعليه تحرم كلّ مسابقة بواسطة «لا» النافية للجنس ما عدا الرِّمَاية (النصل)، وركوب الخيل (الحافر)، وركوب الإبل (الخُف).

أما إذا قرئت (سَبَقَ) بفتح الباء التي تعني «العِوض» في المسابقة، فسيكون الأصل

١. الكافي: ج ٢، ص ١١٧.

٢. المصدر السابق: ص ١٤٣.

٣. وسائل الشريعة: ج ١٩، ص ٢٥٣، ح ٢٤٥٣.

الأولي جواز المسابقات الأخرى، وإنما تحرم إذا كان هناك مال في حال الربح والخسارة؛ لأنّ النفي - على هذه القراءة - ناظر إلى العوض المالي، ولم ينف أصل المسابقة.

ب - دور الصرف في العثور على معنى الكلمة

يلزم التعرف على البناء الصرفي للكلمة عند البحث عن معناها اللغوي؛ لأنّ كتب اللغة قد رتبت على أساس الحروف الأصلية للكلمة، فمثلاً لا يمكن العثور على موادّ كلمات حديث: «إِيَّاكُمْ وَالْمُشَارَةَ؛ فَإِنَّهَا تُورِثُ الْمَعْرَةَ وَتُظْهِرُ الْمُعْوَرَةَ»، ما لم تكن هناك مهارة صرفية.

وقد يؤدي الخطأ في تحديد مادة كلمة أحياناً إلى الإخفاق في معرفة معناها، ممّا يؤدي إلى الفهم الخاطئي، مثل هذه الروايات المنقولة عن النبي الأكرم ﷺ:

«لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بِوَأَيْقُهُ»^١، و«لَا إِيْمَانٌ لِمَنْ لَا يَأْمَنْ جَارُهُ بِوَأَيْقُهُ»^٢.

والشاهد في هذا المثال كلمة «بوائقه»، فإذا اعتبرناها مركبة من «الباء» و«وائق» و«الهاء»، فيلزمنا أن نبحث عن معنى كلمة «وائق»، وتتبعها في «وَيْقٌ»^٣ أو «وَأَقٌ»^٤ أو «وَوَقٌ»^٥، والحال أن أياً من هذه لا تعطينا المعنى الصحيح للحديث. أمّا إذا اعتبرنا «بَوَائِقَهُ» مركبة من «بوائق» و«الهاء»، و«بوائق» جمع تكسيرٍ لـ«بائقة»، فسيكون البحث حينئذٍ عن مصدر «بَوَقٌ» أو «بَيْقٌ» متيسراً، وسنلاحظ أنّه لا يوجد سوى مصدر «بَوَقٌ» الذي هو بمعنى: الظلم، والشرّ، والغشم، والغوائل^٦.

وممّا يؤدي ذلك المعنى: الحديث المروي في الكافي عن أبي حمزة:

١. المؤمن: ص ٧١، ج ١٩٥.

٢. الكافي: ج ٢، ص ٦٦٦ باب حق الجوار.

٣. أيضاً: «تاج العروس»: ج ٧، ص ٩٨.

٤. طائر بحري (لسان العرب: ج ١٠، ص ٣٧٠: العين: ج ٥، ص ٢٣٩).

٥. بمعنى أسد (لسان العرب: ج ١٠، ص ٣٨٦).

٦. انظر: الصحاح: ج ٤، ص ٤٥٣؛ النهاية: ج ١، ص ١٦٠؛ لسان العرب: ج ١٠، ص ٣٠.

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المؤمن من آمن جازمه بواقعه»، قلت: وما بواقعه؟ قال عليه السلام: «ظلمه وعشمه»^١.

ج - دور الصرف في فهم جماليات الكلم
تؤدي المعرفة بالتفاصيل الصرفية إلى فهم محاسن الكلام؛ وفي الروايتين التاليتين نموذج جيد لهذا المعنى:

المثال ١: جاء في مستدرك الوسائل:

رأى رسول الله عليه السلام قوماً لا يزرعون، قال عليه السلام: «ما أنتم؟» قالوا: نحن المتوكلون، قال عليه السلام: «لا، بل أنتم المتكلمون»^٢.

فهنا تبههم الرسول عليه السلام على الفرق اللطيف بين التوكل والالتكال من خلال استعمال هيتين لمادة «وكل».

المثال ٢: عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال:

التَّوْحِيدُ أَنْ لَا تَوَهَّمَهُ، وَالْعَدْلُ أَنْ لَا تَتَّهَمَهُ^٣.

فإن أمير المؤمنين عليه السلام أوضح أصليين من أصول الدين من خلال استخدام هيتين لمادة واحدة - «وهم» - في عبارة قصيرة.

معرفة المفردات

هناك منهجان لمعرفة وفهم معاني المفردات المستخدمة في الأحاديث، هما: المنهج التقليدي الذي راج استعماله لسهولته، والمنهج الاجتهادي الذي يقل استعماله لصعوبته.

أ - المنهج التقليدي

في هذا المنهج يعثر الباحث على المعنى المطلوب من خلال مراجعته لكتب اللغة، ويعتمد على ما يتنه علماء اللغة في معنى الكلمة. وهذا المنهج منتج وسريع في مواضع كثيرة،

١. الغشم بمعنى الظلم أيضاً، فهو عطف تفسيري؛ الكافي: ج ٢، ص ٦٦٨.

٢. مستدرك الوسائل: ج ١١، ص ٢١٧، ح ١٣٧٨٩.

٣. نهج البلاغة: الحكمة ٤٧٠.

ويمكن لعامة الناس الاعتماد عليه. وهو مستعمل منذ القرن الثاني للهجرة - بداية ظهور كتب اللغة - وحتى العصر الحالي، إلا أنَّ شرطه الأساسي هو مراجعة كتب اللغة القديمة والمعتبرة؛ وأما كتب اللغة المعاصرة فليست بالمفيدة أو لا يمكن الاعتماد عليها على الأقل؛ لأنَّ المفردات التي يُبحث عنها صدرت قبل اثني عشر إلى أربعة عشر قرناً تقريباً، ويحتمل كثيراً أنَّ معاني هذه الكلمات في ذلك العصر تختلف عما يطرحه المعاصرون من معاني، فدور العالم اللغوي بيان معاني المفردات في عصر التأليف، ولم يأخذ على عاتقه بيان مسار تطوُّر معنى الكلمة.

ولا يخفى أنَّ اختلاف اللغويين في بيان مفردة واحدة ينشأ من تغيُّر المعاني اللغوية بمرور الزمن، ويتصق المعنى الأول أو يتسع شيئاً فشيئاً ويختلف أحياناً بالكامل؛ وبناءً على ذلك، فإنَّه يمكن استخدام من المعاجم التي ألَّفَتْ في عصر صدور الأحاديث؛ لأنَّ مؤلَّفيها تكفَّلوا نقل المعاني التي يفهمها المخاطبون بالحديث.

نموذج للمطالعة

نكتفي هنا بالإشارة إلى أحد كتب اللغة القديمة جداً والمهمّة، والذي ألَّفَ في عصر حضور الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وهو كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٥هـ)، فقد قضى الفراهيدي حياته بالكامل لإتمام هذا العمل، من بداية عصر إمامة الإمام الباقر عليه السلام (م ٩٤ أو ٩٥هـ) إلى أواخر إمامة الإمام موسى الكاظم عليه السلام (م ١٨٣هـ)، وهي الفترة الذهبية والمشرقة لنشر الحديث؛ حيث صدر فيها أكبر عدد من أحاديث أهل البيت عليهم السلام. وبالمقابل كانت هذه الفترة فترة تجويز كتابة الحديث ونشره بين أبناء السنّة والعامة، فبدأ تدوين المصنّفات الحديثية، كالموطأ لمالك بن أنس.

ثم إنَّ ارتباط الفراهيدي المباشر بأبناء البادية - مع ما له من موهبة علمية - ساهم في تقديم تفسير قريب لمراد الأئمّة عليهم السلام، وجعله موضع وثوق. ويمكن عدّه أول من دَوَّن في اللغة بين العرب، يقول النضر بن شميل - من كبار الأدباء وكتّاب غريب الحديث - «أكلت الدنيا

بعلم الخليل بن أحمد»، وذكر كثيرون وأكدوا أنّ سيويو مدين له في تصنيفه: الكتاب، الذي يُعدّ أهمّ كتاب في علم النحو.

وقد استطاع الفراهيدي من خلال جمع بعض الرسائل المختصرة والمبعثرة للعلماء السابقين ووضعها على أساسٍ جديدٍ مبتكر، أنّ يقدّم أول معجم للغة العربية بل للحضارة البشرية.

وكان قد بلغ الذروة في علم النحو، وأسّس علم الأوزان والعروض، وتمكّن بتوصّله إلى قاعدة «التقليب» من تمييز الكلمات المستعملة عن الكلمات المهملة، وبذلك رتّب كتابه اللغوي^١.

وفي حالة عدم وجود كلمات أو مفردات خاصّة في العين، يمكننا الحكم بأنّها لم تكن مستعملة في عصر الأنثمة عليه السلام أو لم تكن رانجة؛ ويظهر الدور المباشر لهذا الكتاب في مسألة التصحيف ووجود أكثر من نسخة، فيمكنه أنّ يقلّل الاحتمالات أو يبيّن تحريف الكلمة.

إلا أنّ مشكلة كتاب العين تكمن في ترتيبه؛ فإنّ المؤلف نظّم كتابه ابتداءً بالحروف الحلقية، وانتهاءً بالحروف الشفوية، فكان ترتيب الحروف الأبجدية عند الفراهيدي بهذا النحو: (ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك)، (ج، س، ض)، (ص، س، ز)، (ط، د، ت)، (ظ، ذ، ث)، (ر، ل، ن)، (ف، ب، م)، (و، أ، ي)^٢.

العين هو الكتاب الأمّ لكتب اللغة الأخرى والمتقدّم عليها، من قبيل تهذيب اللغة للأزهري، والصاحح للجوهري، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس؛ من هنا فإنّ آراء الخليل وجدت طريقها إلى كثير من الكتب التي تلتها، وأصبح أصلاً لآراء اللغويين^٣.

١. للاطلاع على إنجاز الخليل راجع المصادر المذكورة في الهامش نهاية هذا البحث.

٢. وقد عولجت هذه المشكلة في السنين الأخيرة، ونُشر في دبي فهرست لألفاظه حسب الأبجدية العربية المتداولة، وبعدها رُتّب هذا الكتاب من قبل السيّد بكاني في طهران / إيران.

٣. طُبِع كتاب العين عدّة مرّات، إحداها بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وهي النسخة المعتمدة في المعجم الفقهي. للاطلاع أكثر على هذا الكتاب انظر: المعاجم العربية مع اعتناء خاصٍّ بمعجم العين لعبد الله درويش المطبوع في مكة، الفيصلية (١٤٠٦ هـ)، مقدّمة أحمد عبد الغفور العطار على صحاح الجوهري.

ومن المناسب أن نشير هنا إلى كتاب إصلاح المنطق تأليف ابن السكيت (م ٢٤٣ هـ)، وكان من معاصري الإمام الجواد عليه السلام (م ٢٢٠ هـ)، ومن أصحاب الإمام الهادي عليه السلام (م ٢٤٥ هـ) أيضاً.

وبالرغم من أن إصلاح المنطق كُتب بهدف المنع من اللحن والغلط في العربية، إلا أن عمله الأساسي هو ذكر المفردات المتّحدة الشكل المختلفة المعنى، أو الكلمات المتّحدة المعنى والمختلفة الوزن، ولا سيما في القسم الأول، يمكن الانتفاع به في الإعراب وفهم معنى الحديث والعمور على موادّ المفردات التي استعملت في الأحاديث بدون قرينة دالة على حركتها ومادتها؛ فمثلاً يفسّر ابن السكيت «آتيت» بـ «أعطيت»، و«أتيت» بـ «جئت»، ويذكر الاستعمال القرآني أيضاً في الكثير من الموارد، ويدلّل على المعنى الأصلي للمادة بالاستشهاد بأشعار العرب وذكر الاستعمالات المختلفة.

ويأتي أحياناً - بعد شرح معنى الكلمة - باستعمالها في الحديث، فيشابه كتب غريب الحديث في هذا المجال، مثلما جاء حول كلمة «أزال»، فإنه يقول:

أزال فرسهً وعلامةً، إذا استهان به ولم يُحسن القيام عليه، وجاء في الحديث: نهى رسول الله ﷺ عن إزالة الخيل^١.

وكلّما استعملت هذه المفردة مع الفرس أو العبد، فالمراد بها عدم الاهتمام بهما وإهمال تريضهما، وبهذا المعنى جاء في الحديث النبوي الشريف النهي عن إهمال الخيل وعدم تريضها.

وقد قام صاحب بن عباد^٢ - الوزير المرموق لآل بويه - بقراءة كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت في سنة (٣٧٢ هـ) على ابن فارس صاحب كتاب معجم مقاييس اللغة، وهذا يشير إلى أهمية هذا الكتاب عند هذين اللغويين الكبيرين.

١. ترتيب إصلاح المنطق: ص ٢٢. وقد رُتب إصلاح المنطق أبجدياً من قبل السيّد بكاني في طهران / إيران.
٢. مضافاً إلى منزلته السياسية وكونه وزيراً، كان مضطرباً بالكثير من علوم عصره لا سيما في الأدب، وله عدّة مؤلفات، منها كتابه القيم المحيط في اللغة.

ب - الطريقة الاجتهادية ومصادرها

قد تُلجئ الحاجة الباحث في الحديث إلى استعمال الطريقة الاجتهادية للعثور على المعنى الرئيس للكلمات في أحاديث عديدة؛ لأنّ منهج اللغويين هو بيان المعنى الاستعمالي للكلمة؛ أي ما هي استعمالات الكلمة؟ ولإفهام أي معنى استُخدمت؟ سواء استعملت بمعانيها الأصلية والحقيقية - وهو الاستعمال الحقيقي اصطلاحاً - أم أنّها استُخدمت من قِبَل الأدباء في معاني مجازية كالاستعارة أو الكناية.

يرى اللغويون أنّ مهمتهم الأساسية إيجاد صلة بين المخاطب والكلام، ولم يكونوا بصدد البحث عن المعنى الأول للكلمة والتمييز بينه وبين المعاني الحاصلة بعد تغييره، ولم يتكفلوا ببيان الفروق الدقيقة بين المترادفات، بل إنهم لم يأخذوا على عاتقهم الفصل بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية^١.

يضاف إلى ذلك أنّ كتب اللغة العامة (لا المختصة) لا تشير إلى المعاني الإصطلاحية؛ وبالتالي فلا تبيّن الفرق بينها وبين المعاني الحقيقية، ونحن سنبيّن تأثير الخلط بينهما في سوء الفهم^٢. ولهذا لم يعتبر يرى بعض العلماء قول اللغوي بمفرده حجة إلّا في حال دعمه بالقرائن الأخرى وحصول الاطمئنان^٣.

ولاستكشاف المعنى الأصلي، ينبغي أنّ يراجع الباحث المصادر اللغوية بنفسه ليصل إلى المعنى الأصلي بأبعاده الدقيقة والكاملة. ولحسن الحظّ فإنّ هذه المصادر متوفرة الآن، والمصدر الوحيد الذي لا يمكن الحصول عليه هو الاستعمالات الشفهية لعرب البادية، والذي ينحصر الطريق إليه بالاعتماد على كتب اللغة. والآن نذكر هذه المصادر:

١. ويُسْتثنى في البين بعض الكتب؛ مثل: أساس البلاغة للزمخشري؛ فإنه يذكر المعاني المجازية ويصرّح بمجازيتها. وقد تعرض ابن منظور لهذه المسألة أيضاً في لسان العرب.

٢. انظر: «موانع فهم الحديث». جدير بالذكر، أنّا سنبحث في الفصل الثالث (فهم التراكيب) المصطلحات المركبة المكوّنة من عدّة كلمات.

٣. لاحظ: أصول الفقه، المظفر: ج ٢، ص ١٢٥؛ كفاية الأصول: ص ٢٨٦.

١ - كتب غريب الحديث^١

فهم المفردات في الطريقة الاجتهادية يتطلب طَيِّ المراحل السابقة، ومراجعة العديد من الكتب اللغوية وغيرها؛ نظير كتب غريب الحديث، وهي كتب أُلِّفَتْ بهدف شرح المفردات الغامضة والصعبة الواردة في الأحاديث، والتي قد تأخذ مواقع حسَّاسة في الأحاديث أحياناً، فتجعل الكلام غامضاً، ورشماً لم تُفهم فلا يتمكن القارئ من فهم مغزى الحديث.

إنَّ من أهمِّ أهداف تأليف كتب «غريب الحديث» هو بيان معاني المفردات الغريبة في نطاق الحديث خاصَّة، دون التعرُّض إلى سائر الاستعمالات، ومن خلال مطالعة آلاف الأحاديث تمكَّن مؤلِّفو غريب الحديث من معرفة مقاصد المعصومين (عليه السلام) والتعرُّف على أدبهم المستخدم في الحديث، كما أدركوا معاني المفردات الغريبة والقليلة الاستعمال بالاستفادة من مصادر شتَّى؛ ككتب اللغة، والأحاديث المشابهة والشروح المدونة، وللاستزادة في هذا المجال نوصي بمراجعة مقدِّمة كتاب غريب الحديث في بحار الأنوار.^٢

جدير بالذكر، أنَّ تدوين وترتيب كتب غريب الحديث له أنحاء عديدة، فبعضها مرَّتب ترتيباً مسندياً كمسانيد الحديث^٣، فتذكر معاني المفردات الغريبة في طيَّاتها. وبعضها مرَّتب على أساس مادَّة الكلمة نظير كتب اللغة.

ومن أوائل الكتب في علم غريب الحديث كتاب أبي عُبَيْد الهروي القاسم بن سلام (م ٢٢٤هـ)، وغريب الحديث لابن قُتَيْبَة (م ٢٧٦هـ) وغريب الحديث للخطَّابي (م ٣٣٨هـ). ونظراً لسهولة المنهج الألفبائي، رُتِّبَت مجموعة من كتب غريب الحديث على أساس المادَّة، كما هو الحال في كتب اللغة العربية؛ وأفضل هذه الكتب وأكثرها فائدةً النهاية في

١. كما سيأتي؛ فإنَّ غريب الحديث يختلف عن الحديث الغريب؛ إذ إنَّ غريب الحديث: هو لك المفردات غير المعروفة والغامضة في الحديث. أمَّا الحديث الغريب: فهو الحديث الشاذ وغير المأنوس، والذي نقل من طريق واحد.

٢. غريب الحديث في بحار الأنوار، حسين الحسيني البيرجندي، مركز بحوث دار الحديث.

٣. ترتيب الأحاديث في المسانيد على أساس الرواة، فتذكر أحاديث النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) ثم روايات الصحابة والتابعين بتبعها بشكلٍ مستقلٍّ. وعلى هذا فإنَّ العثور على المفردات المطلوبة في هذه الكتب ليس باليسير؛ فهو بحاجة إلى الاستعانة بالفهارس أو المعاجم الحاسوبية.

غريب الحديث والأثر لابن الأثير (م ٦٠٦هـ)، وهو حصيلة جهوده التي أضافها على جهود أبي عُبيد أحمد بن محمّد الهروي الثاني (م ٤٠٠هـ)، صاحب كتاب الغريبين المشتمل على أهم كتب غريب الحديث المتقدمة عليه؛ نظير: كتب أبي عُبيد الهروي الأول، وابن قُتيبة الدِّينَوْرِيّ، والخطّابي البُستي، وأبي موسى محمّد بن عمر المَدِينِيّ الأصفهاني.

وقد شرح خَرَيْت هذا الفن ابن الأثير المفردات الغريبة الواردة في الأحاديث بشكل مختصر، وأتى بمعاني بعض هيناتها، وذكر نصّ الحديث المشتمل عليها.

وكانت كتب غريب الحديث شائعة بين الشيعة أيضاً:

فهذا أبان بن عثمان الأحمر البجلي - من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليه السلام - أستاذ معمر بن مُثنّى، يُعدّ من أوائل كتّاب غريب الحديث^١.

وألّف فخر الدين بن محمّد علي الخفّاجيّ المشهور بالطُّرُحِيّ كتاب مجمع البحرين ومطلع النيرين.

ومن كتب غريب الحديث المؤلّفة في العصر الحاضر يمكن الإشارة إلى كتاب غريب الحديث في بحار الأنوار^٢.

ولأجل اكتساب مهارة أوسع لهذه الطريقة، أتينا بعدّة نصوص تحتوي على كلمات غريبة في قسم التمارين، فنرجو من الباحثين الأعزّاء أن يبحثوا عن هذه الكلمات في كتب غريب الحديث، ومقارنة كلمات الشّراح حولها.

٢ - النصوص الأدبية والدينية القديمة

المصدر الآخر هو النصوص الأدبية الماثورة عن العرب، تلك النصوص التي كانت معاصرة لفترة صدور الحديث، ولهذا استُخدمت الألفاظ فيها بنفس المعنى الذي جاء في الأحاديث.

١. انظر: الرواشح السماوية: ص ١٦٩. وكان لأبان بن تغلب تأثير في فتح هذا الباب بتأليفه «غريب القرآن»، وكان من خواص أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.

٢. كتب غريب الحديث كثيرة جدّاً، إلّا أنّ الكثير منها لم يصل إلينا، ونرجع الراغبين في الاطلاع على أسماؤها إلى مقدّمة كتاب غريب الحديث في بحار الأنوار، وهي ترجمة وإتمام لمقال «سير تدوين غريب الحديث» للمؤلّف، والمنشور في مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ١٣، ص ٩٢ - ١١٠.

وتصلح هذه النصوص الأدبية - بشرط صحتها واعتبارها - أَنْ تحلَّ إلى حدٍّ ما محلَّ الاستعمال الشفهي للعرب^١.

والحقيقة فإنَّ التَّبَع في هذه النصوص وجمع الاستعمالات المختلفة للكلمة والمقارنة بين هذه الاستعمالات، يسلك بنا في المسلك الذي سلكه اللغوي المعاصر للمعصوم؛ وكان عالم اللغة في فترة تدوين الكتب الأساسية في اللغة يبحث عن الكلمة في المحاورات والنصوص الأدبية في عصره، ومن خلال وضع استعمالاتها المختلفة جنباً إلى جنب يتوصَّل إلى مغزى المعنى الكامن فيها^٢.

ونحن نستطيع أيضاً من خلال العثور على النصوص الأدبية الأصيلة والقديمة التي تتضمن المفردة التي نبحت عنها؛ أَنْ نجد المعنى الكامن فيها مباشرة وبدون وساطة اللغويين. وقد مكنتنا المعاجم اللغوية المكتوبة والحواسب الآلية اليوم من العثور على عدد كبير من الاستعمالات للكلمة والكلمات المشابهة لها خلال فترة وجيزة، واستخراج معناها الأصلي والمشارك.

وبعبارة أخرى: لا بدَّ من الوصول إلى المعاني المرادة من اللفظ المستعملة آنذاك باستقصاء الاستعمالات؛ لكي تتمكَّن من فهم الحديث كما قصده المتكلِّم وكما فهمه المخاطبون والرواة في عصر حضور المعصومين (عليه السلام).

وهذا التَّبَع لا ينحصر في دائرة الشعر والأدب، بل لا بدَّ من سبر استعمالات الكلمة في مجالات أخرى ولاسيَّما الاستعمالات القرآنية؛ فإنَّ أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) بيان للقرآن الكريم وناظرة إليه. فما لم يؤخذ المعنى القرآني بنظر الاعتبار لا يمكن فهم كلام المعصوم

١. لما كانت الثقافة العربية شفاهية في الأغلب وقَلما كانوا يكتبون، فإنَّ التراث المكتوب المتبقي من العصر الجاهلي قليل، والمعتبر منه ينحصر في أشعار؛ كالمعلقات السبع وبعض المعاهدات، إلَّا أنَّ التراث الشفهي من الشعر والأدب العربي - ولحسن الحظ - حُفِظ ونُقِل إلينا عن طريق المسلمين، وتمَّ الاستشهاد بدواوين شعراء كبار جاهليين ومخضرمين في كتب اللغة والنحو والتفسير والحديث؛ ولهذا فإنَّنا نجد الكثير من هذا التراث عند مراجعة كتب القرون الإسلامية الأولى؛ ممَّا يساعدنا في الكثير من المجالات.

٢. لاحظ ما فعله الأصمعي والزمخشري وآخرون.

بشكل دقيق، بل إنَّ القرآن هو المبدأ الدلالي للأحاديث، والأرضية الأساسية لصدورها، فروى الكليني بسنده عن أبي الجارود:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا حَدَّثَكُمْ بِشَيْءٍ فَأَسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ...^١

ثم ذكر حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله تعرّض لثلاثة أمور، وأوضح جذورها القرآنية جواباً لطلب الراوي.

ولابدّ من الربط بين الاستعمالات القرآنية والروائية والمعاني اللغوية، وهذا هو الاجتهاد في فهم النصوص والسعي لفهم المعنى الرئيس للمفردات؛ وفي هذه المرحلة تتظافر جميع الخلفيات الذهنية للباحث، ويستعين بمعطيات العلوم البشرية، ويهتم بآراء اللغويين وكتاب الغريب، وتمكّنه الدراسات الميدانية والتحليل الدقيق من الوصول إلى رأي مستقلّ ومباشر حول معنى الكلمة كثمرة لسعيه واجتهاده.

والنموذج التاريخي لذلك، ما نُقل عن ابن عباس في فهم معنى «الفطرة»، فقد كان يفكر لفترة في معنى الآية: ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^٢، وتمايزها عن كلمة «خالق»، فلمّا شاهد نزاع أعرابيّن على ملكية بئر سُمع أحدهما يقول للآخر: «أنا فطرُها أوّل يوم»، أدرك أنّ «فَطَرَ» تعني الخلق الابتدائي من دون سبق مثال أو مادة^٣. وقد حتّ ابن عباس الآخرين على اتّباع هذه الطريقة، وكان يرغب في مراجعة أشعار العرب ويقول: كلّما خفي عليكم معنى كلمة أو تركيب من القرآن، ابحثوا عنه في الشعر؛ فإنّ الشعر ديوان العرب^٤.

٣ - كتب فروق اللغة

تقدّم أنّ الفهم الاجتهادي للمفردات بحاجة إلى مراجعة لاستعمالاتها المختلفة في القرآن

١. الكافي: ج ١، ص ٦٠، ح ٥.

٢. الأنعام: ١٤، يوسف: ١٠١، إبراهيم: ١٠، فاطر: ١، الزمر: ٤٦، الشورى: ١١.

٣. انظر: العين، مادة «فطر»: مجمع البحرين: ج ٣، ص ٤١٠؛ فتح الباري: ج ١٠، ص ٢٨٥؛ تحفة الأخوذ: ج ٩، ص ٢٣٧.

٤. انظر: المستدرک علی الصحیحین: ج ٢، ص ٤٩٩؛ السنن الكبرى: ج ١٠، ص ٢٤١؛ المغني لابن قدامة: ج ١٢، ص ٤٤.

الكريم والنصوص الأدبية وكتب اللغة وغريب الحديث، وفي خضم هذه العملية سنواجه عدداً من الكلمات المترادفة، فنحتاج إلى فهمها بشكل دقيق، ومعرفة دقائقها الدلالية. والمصادر التي تعيننا على فهم هذا الجانب هي كتب فروق اللغة، التي تبين اختلاف معاني الألفاظ المتشابهة من خلال جمعها إلى جانب بعضها البعض. علماً أنّ الفوارق المذكورة قد تكون في أصل المعنى تارةً، وفي استعمال اللفظ واستخدامه تارةً أخرى. وقد ألّفت كتب عديدة باسم «فروق اللغة»؛ من قبيل: كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، وفقه اللغة للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)^١، ولعم البرق في معرفة الفرق تأليف الشيخ إبراهيم الكفعمي (م ٩٠٥هـ)^٢، وجامع الشتات في فروق اللغات لحسام الدين بن جمال الدين الطُّريحي النجفي (م ١٠٩٥هـ)^٣، وفروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات تأليف السيّد نور الدين بن نعمة الله الجزائري (م ١١٥٨هـ)^٤، وفروق اللغات تأليف نصر الله بن محمّد باقر الشيرازي (ق ١٣هـ)^٥.

٤ - المتضادات

في المنهج الاجتهادي تحظى الأضداد دور كبير في فهم معنى الكلمة المبحوث عنها؛ فإنّ التضادّ مفتاح مهمّ لفهم طرفي التضادّ وفقاً للقاعدة «تُعرف الأشياء بأضدادها»؛ فإنّ الليل والنهار، والأبيض والأسود، والحزن والفرح، والعقل والجهل، من الأمثلة البارزة لهذا الفهم المتقارن. إنّ الفهم المتقابل في المحسوسات يكون أسرع وأسهل، فالنور يوضّح الظلمة، والكبير يبيّن الصغر، أمّا في المعاني المجردة وغير المحسوسة فإنّه يحصل بنحو أبطأ. وفي هذه

١. أبو منصور عبد الملك بن محمّد الثعالبي (م ٤٢٩هـ)، أديب وكاتب وشاعر عربي كبير، له مؤلّفات مبسّطة، منها كتب: فقه اللغة وسرّ العربية؛ وسحر البلاغة وسرّ البراعة.

٢. تكملة أمل الآمل: ص ٧٨.

٣. مرآة الكتب، التبريزي: ص ٤٨٤؛ معجم المؤلفين: ج ٣، ص ١٩١.

٤. الذريعة: ج ١٦، ص ١٩ و ١٨٦. وقد طُبِعَ فروق اللغات بتحقيق الدكتور محمّد رضوان الداية، وبرعاية المستشارية الثقافية الإيرانية في سوريا.

٥. الذريعة: ج ١٦، ص ١٨٧.

المواضع تساعد استعمالات إحدى طرفي التضادّ على فهم الطرف الآخر، وتوصلنا إلى معناها الحقيقي بدقّة.

والمثال الواضح لذلك: كلمة «الجهل» التي جرى الكلام فيها عند علماء الحديث واللغة منذ أقدم العصور، وقد واجهها القرآن الكريم والحديث الشريف بدمّ شديد، وأدانه في مواطن كثيرة.

ومن خلال الالتفات إلى كثرة استعمالها ونطاقها الواسع، انتبه الباحثون إلى أنّه لا ينبغي التعامل بسطحية وسذاجة مع هذه الكلمة، خصوصاً وأنّ بعض استعمالاتها لا تنسجم مع معناها البدوي وهو «عدم العلم»؛ فإنّ هذه الاستعمالات التي تصف أعمال الإنسان وسلوكه غير الصحيح وغير المتّزن في ظروف مختلفة، تشير إلى أنّ للجهل معنىً أوسع من عدم العلم بل يغايره. فمثلاً الضحك من غير عجب^١، والنوم من غير سهر^٢، والرغبة في الأمور المستحيلة^٣، والدخول في عمل من دون استعداد^٤؛ عُدّت كلّها من مصاديق ومعاني الجهل، مع أنّها قد تجتمع مع العلم والمعرفة.

ومما يساعد على معرفة معنى الجهل ويوضّحه: استعماله متضادّاً مع كلمتي «العقل» و«العلم»، وتطبيقه على الشخصية غير الموقّرة التي تفقد السيطرة على النفس بأقلّ إثارة في العصر الجاهلي؛ نتيجةً لحدة الطبع وعدم الرزانة، والإقدام على الفعل دون تدبّر عواقبه، والتسليم لسورة الغضب.

لا شكّ أنّ محدّثينا الكبار أدركوا أنّ هكذا معنى للجهل في الأحاديث لا يقابل العلم؛ ولهذا عقد الشيخ الكليني في الكافي كتاباً خاصّاً لذلك تحت عنوان «العقل والجهل»؛ ممّا يشير إلى تقابل الجهل مع العقل^٥.

١. «إنّ من الجهل الضحك من غير عجب» الكافي: ج ٢، ص ٦٦٤.

٢. انظر: الزهد، ابن المبارك: ص ٩٦، ح ٢٨٣.

٣. انظر: غرر الحكم: ح ٥٣٨٤.

٤. انظر: معاني الأخيار: ص ٤٠١.

٥. انظر: الكافي: ج ١، ص ١٠-٢٧.

٥ - العبارات المفترسة

تُعتبر بعض الأحاديث الواردة عن المعصومين عليه السلام التي فسّرت بعض الألفاظ من أدقّ وأفضل المصادر؛ لأنّ الأنفة عليه السلام أكثر معرفةً بالمعاني الدقيقة للغة العربية من أيّ شخص آخر، وهم - بالعلم الإلهي الموهوب - على معرفة بنظام الكون والطبيعة وحقيقة الإنسان وخفاياه، ويعرفون صفاته حقّ المعرفة؛ كالغضب والعُجب والكرم والتقوى، وكيف يربطون المعاني القرآنية والإلهية بالمعاني اللغوية. وكانوا عليه السلام يستعينون بالألفاظ المرادفة - وأحياناً المضادة - لشرح تلك المعاني ونقلها إلى المخاطب. ونظراً لكون بحثها طويل الذيل، فإننا نحيل الراغبين في المزيد من النماذج الحديثية إلى كتاب معاني الأخبار للشيخ الصدوق^١، وأيضاً إلى فصول؛ مثل: «تفسير الشجاعة»^٢، «معنى التبذير»، «معنى الزهد»^٣، «ما الجهل؟»، «تفسير الخير» من موسوعة ميزان الحكمة.

وفي الحقيقة، فإنّ هذه الأحاديث عبارات تفسيرية موضّحة للمعنى الحقيقي للأحاديث، وهي على نحوين: عبارات سلبية وعبارات إيجابية؛ كتفسير النبي صلى الله عليه وآله للبرّ^٤ اقتباساً من القرآن الكريم^٥. وتنتهي هذه الأحاديث الأرضية لتكوين مجموعة الأسرّة الحديثية والمشابهة؛ لأنّها تبين حدود ومساحة الموضوع، وتُعين على البحث اللغوي وتعين المفهوم الدقيق أيضاً.

الملخص

✓ بعد الوثوق من نصّ الحديث، فإنّ الخطوة الأولى في الانطلاق نحو فهم الحديث هي فهم كلّ واحدة من مفرداته.

١. كما في معاني الأخبار (الصفحة ٤٠١، الرواية ٦٢)، وفيها يسأل أمير المؤمنين عليه السلام الإمام الحسن عليه السلام عن المغل والحرز والمجد والسماحة والشفق والرقّة وكثير من المفاهيم الأخلاقية، ويفسرهما الإمام الحسن عليه السلام بجمل قصيرة.
٢. راجع ميزان الحكمة: باب الشجاعة / تفسير الشجاعة، والحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام: «الشجاعة: صبر ساعة».
٣. راجع: نهج البلاغة: وقال عليه السلام: «الزهد كلّ ما بين كلمتين من القرآن: قال الله سبحانه: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ (نهج البلاغة: ص ٥٥٣).
٤. عنه عليه السلام: ليس البرّ في حسن اللباس والزّيّ؛ ولكن البرّ في السكينة والوقار.
٥. ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اٰتُوا وُجُوْهَكُمْ لِلْذِّكْرِ وَاللِّغْوَیِّ وَلَیْٰكُنْ مِنْ اَمَرٍ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ اَلَا تَتْلُوْنَ اَلَّذِیْ نَزَّلَ عَلَیْکُمُ الْكِتٰبَ وَالتَّیْسِیْرُ اَوَّلُ الْاٰیٰتِ﴾ (البقرة: ١٧٧).

- ✓ ينفع علم الصرف في توضيح الغامض من المعاني؛ لأنّ اللغة العربية لغة بنائية صرفية وليست تركيبية، وقد نظّمت كتب اللغة بناءً على مادة الكلمة، وتتوقّف مراجعتها على معرفة الحروف الأساسية لكلّ كلمة.
- ✓ التعرّف على اللطائف الأدبية لبعض الأحاديث رهين بمعرفة اشتقاق الكلمات، وكيفية بنية هياكلها المختلفة.
- ✓ بعد التعرّف على المادة الأصلية للكلمة، يمكن التوصل إلى معناها الرئيسي من خلال منهجين: المنهج التقليدي، والمنهج الاجتهادي.
- ✓ مراجعة كتب اللغة والاعتماد على آراء اللغويين طريقة شائعة، إلّا أنّها تقليدية، وشرطها الأساسي هو قديم واعتبار المصادر اللغوية.
- ✓ الأسلوب الأصحّ والأكثر وثوقاً هو الرجوع المباشر إلى القرآن الكريم باعتباره أرضيةً للحديث، مضافاً إلى مراجعة الأحاديث الشريفة وكتب اللغة والأدب وغريب الحديث لجمع الاستعمالات المختلفة للمفردة.
- ✓ المهمة الأساسية لكتب غريب الحديث هي بيان معاني الكلمات الغريبة في المجال الدلالي للحديث.
- ✓ تعيننا التقنيات العصرية والبرامج الحاسوبية في جمع كمّ هائل من الاستعمالات المختلفة؛ بهدف التوصل إلى المعنى الأصلي للكلمة؛ المعنى الذي كان مفهوماً في عصر المعصومين عليه السلام.
- ✓ يمكن الاستفادة من كتب فروق اللغة أيضاً لفهم الفروق الدقيقة والميزات اللطيفة بين المفردات، وهي كتب جمعت الألفاظ المتشابهة، وأشارت إلى اختلاف معانيها واستعمالاتها.
- ✓ لحاظ المعاني المضادة للمفردة محلّ البحث له تأثير بالغ في فهمها؛ سواء في ميدان اللغة والأدب أو في مجال الحديث.
- ✓ للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام كلمات دقيقة في بيان معاني بعض الألفاظ؛ سواء في مجال الفقه أو الأخلاق أو التفسير أو غيرها، وقد نقل الشيخ الصدوق الكثير منها في كتابه معاني الأخبار، والاستفادة من هذا الكنز توصلنا إلى مفاهيم دقيقة لكلمات من أمثال: «الزهد، الجهل، الشجاعة، الخير» وغيرها.

✓ أطلقنا على الأحاديث التي تبين معاني بعض المفردات عنوان «الروايات التفسيرية»، وهي تبين المعاني بنحوين: إيجابي وسلبى؛ فقد ثبت معنى معيّنًا للمفردة أو تنفي معنى معيّنًا عنها.

أسئلة وبحث

- ١ - لماذا لا تصلح كتب اللغة المتأخرة في الكشف عن جميع معاني المفردات الحديثية؟
- ٢ - ما الفرق بين كتب اللغة وكتب غريب الحديث؟
- ٣ - لماذا لا يعتبر بعض الفقهاء قول اللغوي حجة؟
- ٤ - بين خصائص كتابين لغويين تختارهما دُونا في القرون الخمسة الأولى.
- ٥ - اذكر ميزات كتابين تختارهما من كتب غريب الحديث.

٦ - بالاستعانة بكتب غريب الحديث، اقرأ النّصّين التاليين، وبيّن المفردات الغريبة فيهما:

أ- الإمام علي عليه السلام - في كتابه إلى عامله على البصرة عثمان بن حنيف -: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَامًا يَقْتَدِي بِهِ، وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ، أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدْ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطَمَرِيهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصِيهِ، أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَعْبَثُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ، وَعَقْفَةٍ وَسَدَادٍ، فَوَاللَّهِ مَا كُنْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تَبْرًا، وَلَا أَذْخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفَرًا، وَلَا أَعْدَدْتُ لِيَالِي فُؤَيْي طِمْرًا، وَلَا خَزْتُ مِنْ أَرْضِهَا شِبْرًا، وَلَا أَخَذْتُ مِنْهُ إِلَّا كَقُوتِ أَنَانٍ دَبْرَةٍ، وَلَهْيٍ فِي عَيْنِي أَوْهَى وَأَوْهَرُ مِنْ عَفْصَةِ مَقَرَةٍ».

ب - الإمام علي عليه السلام -: «وَاللَّهِ مَا دُنْيَاكُمْ عِنْدِي إِلَّا كَسَفَرٍ عَلَى مَنَهْلٍ، خُلُوا إِذْ صَاخَ بِهِمْ سَائِقُهُمْ فَأَرْتَحَلُوا، وَلَا لَذَاذَتُهَا فِي عَيْنِي إِلَّا كَحَمِيمٍ أَشْرَبُهُ غَسَاقًا وَعَلَقِيمٍ أَتَجَرَّعُهُ زَعَاقًا، وَسُمْ أَفْمَى أَسْفَاءٍ دِهَاقًا، وَفَلَادَةٍ مِنْ نَارٍ أَوْهَفُهَا خِنَاقًا، وَلَقَدْ رَقَعْتُ مِدْرَعَتِي هَذِهِ حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَاقِعِهَا، وَقَالَ لِي: إِقْذِفْ بِهَا قَذْفَ الْأَثْنِ، لَا يَرْتَضِيهَا لِزَعَقِهَا، فَقُلْتُ لَهُ: اغْرُبْ عَنِّي؛ فَعِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ السُّرَى، وَتَجَلِي عَنَّا غُلَاظُ الْكَرَى».

٧ - اذكر كتابين للأحاديث تكثر فيهما المفردات الغريبة.

٨ - اذكر حديثين من كتاب معاني الأخبار شرح فيهما الإمام المعصوم عليه السلام بعض المفردات الغريبة.

الفصل الثالث

فهم التراكيب

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

- * تأثير العلوم العربية (النحو، المعاني، البيان...) في فهم الحديث.
- * أهمية معرفة المجازات والاستعارات والمصطلحات في فهم الحديث.
- * معاني بعض المصطلحات المستعملة في الحديث.
- * بعض آثار الإفراط والتفريط في ردّ وإثبات المجاز والاستعارة في الحديث.

الإعراب

بعد فهم مفردات الحديث، نصل إلى مرحلة أخرى وهي فهم العبارة؛ وذلك من خلال ضمّ معاني الكلمات بعضها إلى بعض، ومن خلال علم النحو ومعرفة محلّ الكلمات في العبارة. ولا يخفى على العالم باللغة العربية أنّ محلّ الكلمة في الجملة يظهر من خلال إعرابها، خلافاً للفارسية وغيرها من اللغات. وفي أغلب الحالات يُبيّن العرب دور كلّ كلمة بضبط آخر حرفٍ منها فضلاً عن موقعها في الجملة، مثلاً يقع الفاعل بعد الفعل وقبل المفعول ويُقدّم المبتدأ على الخبر... إلى آخره. لكنّ أحياناً لا يساعد أيّ من الأمرين على بيان دور الكلمة، ويبقى معنى الجملة مبهماً بسبب الاحتمالات المتعدّدة والمختلفة.

إنَّ المعرفة بالقواعد النحوية تقلِّل الاحتمالات الأولية للإعراب، بحيث تُلغى الاحتمالات التي لا تتسجم مع قواعد اللغة العربية، وبالتالي تطرح المعاني المتعلقة بها. وهذه القاعدة العامة تجري في كلِّ كلام وخاصة في الروايات الشريفة؛ لأنَّ المعصومين عليهم السلام صرَّحوا بأنَّهم أفصح العرب، والفصيح لا يذكر كلاماً مخالفاً للقواعد الأدبية المتقنة، وبذكر بعض الأمثلة يتضح دور الإعراب في فهم معنى الحديث.

المثال ١: عن الإمام الصادق عليه السلام أَنَّهُ قَالَ:

ثَلَاثٌ مِنْ عِلَامَاتِ الْمُؤْمِنِ: عِلْمُهُ بِاللَّهِ، وَمَنْ يُحِبُّ، وَمَنْ يُبْغِضُ^١.

يوجد هنا احتمالان في فاعلي «يحبُّ» و«يبغضُ»:

أ - مَنْ يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يُبْغِضُهُ اللَّهُ.

ب - علمه بمن يجب أن يحبّه ويجب أن يبغضه؛ أي أنَّ الضمير يعود على «المؤمن» لا على «اللَّهُ». فعلى ضوء التركيب الأول تكون علامات المؤمن ثلاثاً: معرفته باللَّهِ، ومعرفة مَنْ يُحِبُّهُ اللَّهُ، ومعرفة مَنْ يبغضه اللَّهُ. وعلى ضوء التركيب الثاني فإنَّ المراد سيكون: معرفته باللَّهِ، ومعرفة الأفراد الذين يلزم المؤمن محبتهم وعداوتهم.

المثال ٢: عن الإمام الكاظم عليه السلام قَالَ:

كَفَى بِكَ جَهْلًا أَنْ تَرْكَبَ مَا نَهَيْتَ عَنْهُ^٢.

كَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلًا أَنْ يَرْتَكِبَ مَا نَهَى عَنْهُ^٣.

ففي الحديث الأول يمكن قراءة «نهيت» على صيغة المعلوم (نَهَيْتَ) وعلى صيغة المجهول (نُهِيتَ)، كما يمكن أن تُقرأ «نهى» في الحديث الثاني مبنيةً للمعلوم (نَهَى) ومبنيةً

١. ورد في الحديث: «أعربوا كلامنا؛ فإذا قوم فصحاء» (انظر: الكافي: ج ١، ص ٥٢، ح ١٣؛ مشكاة الأنوار: ص ٢٥٠، ح ٧٢٩). فإذا فرضنا أنَّ الإعراب فيه بالمعنى المصطلح، لا بمعنى الإظهار والبيان، فإنه يمكن القول: إنَّ الأئمة المعصومين يحتون على إعراب كلامهم.

٢. الكافي: ج ٢، ص ١٢٦، باب الحبِّ في الله والبغض في الله.

٣. المصدر السابق: ج ١، ص ١٦.

٤. مطالب السؤل: ج ١، ص ٢٣٠؛ بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ٨.

للمجهول (نهي). وبلحاظ الحديثن التاليين يمكننا ترجيح قراءتها بالبناء للمعلوم:

كَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلًا أَنْ يُنْكِرَ عَلَى النَّاسِ بِمَا يَأْتِي مِثْلَهُ^١.

كَفَى بِكَ جَهْلًا أَنْ تَنْهَى عَمَّا تَرَكُّبُ^٢.

وعليه، فإذا أعربنا رواية إعراباً صحيحاً كاملاً، فقد توصلنا إلى معناها الظاهري، وهذا العمل يكون أكثر وضوحاً في الأحاديث ذات العلاقة بالتفسير أو المتعلقة بالفقه والعقائد؛ لأن هذه الروايات تحتاج إلى دقة وإمعان نظر أكثر.

وكما سنلاحظ في فصل «أسرة الحديث»، فإن الطريق الأساسي لفهم وتعيين الإعراب الصحيح يتمثل بالعثور على الأحاديث المشابهة، وتقربنا إلى المراد الجدي من الحديث، كما يساعدنا على ذلك لحاظ الآيات القرآنية باعتبارها الأرضية الحقيقية لصدور الحديث. وقد استعان شراح الحديث بكلا الأمرين في شروحه للأحاديث.

التراكيب الاصطلاحية

نجد استعمال بعض التراكيب اللغوية بغير معاني مفرداتها، وسبب استعمال هذا النوع من المصطلحات هو إفادة معاني واسعة في إطار ألفاظ قليلة ومحدودة. وعلى الرغم من الدور الفاعل لعلمي الصرف واللغة في بيان معاني المفردات والجمل، إلا أنهما عاجزان عن بيان معاني بعض التراكيب المستخدمة في اللغة؛ إذ معاني هذه التراكيب الاصطلاحية لا تساوq معاني مجموع مفرداتها؛ نظير «أرغم أنفه»، الدالة على إذلال الشخص أو إرغامه على قبول أمر معين. والذي يُعقّد المسألة أن هذه المصطلحات المركبة قد تعيّن معناها بالاستعمال وبمرور الزمن، لا أنها وُضعت منذ البداية وبنحو مقصود لمعنى خاص.

وتُستعمل هذه المصطلحات في الحوارات العامة والعرفية، وكذلك في العلوم والفنون الخاصة، وعند طائفة خاصة ومحددة من الناطقين باللغة، ويلاحظ كلا الأسلوبين في الأحاديث، وإن كانت الطائفة الأولى أكثر استعمالاً إلا أن فهم الطائفة الثانية أصعب.

١. عيون الحكم والمواعظ، الليثي: ص ٣٨٦.

٢. حلية الأولياء: ج ٦، ص ٦.

وليس من السهل جمع التراكيب الاصطلاحية؛ لذا اكتفينا بالإشارة إلى بعضها، وبيان معانيها يظهر الاختلاف الواضح بين المعنى الحقيقي الأولي والمعنى الظاهر من النص. ومن أمثال هذه التراكيب اللغوية: «مات حَتَفَ أَنْفِهِ»^١، «عَقَلَ عَنْ اللَّهِ»^٢، «تزويج مقام»^٣، «أعطاك من جِرابِ الثَّوْرَةِ»^٤، «أَمَّ الْكِتَابَ»^٥؛ والتي تعني بالترتيب: الموت الطبيعي، أخذ المعرفة من الله، الزواج الدائم، الكلام تَقِيَّةً، سورة الفاتحة. وقد استُعمل الكثير من هذه التراكيب في الأحاديث، ونعرض فيما يلي بعض التراكيب الاصطلاحية العرفية والأكثر بساطة؛ لكي يَتَبَيَّنَ تأثيرها في الأحاديث، مثل الحديث:

مَنْ رَقَّى وَجْهَهُ؛ رَقَّى عِلْمُهُ^٦.

حيث لا يُقصد بالرقَّة عدم الغلظة، بل يُقصد بها الخجل؛ أي أَنَّ من غلب عليه الخجل قلَّ علمه. وممَّا يلاحظ أَنَّ الخجل هنا من قسم الحياء المذموم، وهو حياءٌ حقق كما وصفته الرواية^٧. وأحد المصادر المفيدة حول هذا الموضوع والتي هي في متناول اليد: كتاب نهج البلاغة، فقد ضَمَّنَ أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كلامه تراكيب تتناسب وثقافة عرب الجاهلية وثقافة المعاصرين له، وأضفى على كلامه جمالاً باستعماله الصحيح لها.

النماذج:

المثال ١: الخطبة (٩٧) من نهج البلاغة:

يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ!... تَرَبَّتْ أَيْدِيكُمْ.

فهذه الجملة نوع من الدعاء عليهم بالفقر.

١. المجازات النبوية: ص ٦٩.

٢. الكافي: ج ١، ص ١٧؛ حلية الأولياء: ج ٩، ص ٣٨٧.

٣. الكافي: ج ٥، ص ٤٥٥، ح ٣.

٤. انظر: فصلية علوم الحديث: العدد ٢، مقال للسيد محمَّد الحسيني الجلاي بعنوان «جِرابِ الثَّوْرَةِ».

٥. كالحديث النبوي: «كُلَّ صَلَاةٍ لَا يقرأُ فِيهَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ» المجازات النبوية: ص ١١١، ح ٧٩.

٦. الكافي: ج ٢، ص ١٠٦، ح ٣.

٧. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَيَاءُ حَيَاءُ إِنْ: حَيَاءٌ عَقْلٍ وَحَيَاءٌ خَمَقٍ؛ فَحَيَاءُ الْعَقْلِ هُوَ الْعِلْمُ، وَحَيَاءُ الْخَمَقِ هُوَ الْجَهْلُ.

(الكافي: ج ٢، ص ١٠٢، ح ٦).

المثال ٢: الخطبة (١٣٥) منه أيضاً:

مِنْ كَلَامٍ لَهُ ﷺ خَاطَبَ بِهِ الْمُفِيزَةَ بَنَ أَخْنَسَ: «اُخْرِجْ عَنَّا - أَبْعَدَ اللَّهُ نَوَاكَ - ثُمَّ ابْلُغْ جُهِدَكَ فَلَا أَبْقَى اللَّهُ عَلَيْكَ...».

جملة «أَبْعَدَ اللَّهُ نَوَاكَ» بمعنى أَنْ لَا تَرَى خيراً.

المثال ٣: الخطبة (١٦٢) منه أيضاً:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ - وَقَدْ سَأَلَهُ: كَيْفَ دَفَعَكُمْ قَوْمُكُمْ عَنْ هَذَا الْمَقَامِ وَأَنْتُمْ أَحَقُّ بِهِ؟ - «يَا أَخَا بَنِي أَسَدٍ! إِنَّكَ لَقَلْبُ الْوُضَيْنِ تُرْسِلُ فِي غَيْرِ سَدَدٍ، وَلَكَ بَعْدَ ذِمَامَةِ الصَّهْرِ وَحَقِّ الْمَسْأَلَةِ...»^١.

المثال ٤: الخطبة (١٨٣) منه أيضاً:

فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْشَأَ بَيْنَهُ وَنَوَاصِيكُمْ يَدِيهِ.

أي أنكم في محضر الله تعالى، وهو ناظر لأفعالكم وقادر عليكم، كما في الآية الشريفة: ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيُنَا﴾^٢؛ أي يَمْرَأُ مِنَّا وحفظنا ورعايتنا.

المثال ٥: الرسالة رقم (٥٣) منه أيضاً:

قَوْلٌ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَإِلَامِكَ، وَأَطَهَرَهُمْ جَبِيًّا^٣.

أطهرهم جَبِيًّا: أي عفيفاً أميناً.

المثال ٦: الحكمة (٧٧) منه أيضاً:

يَا دُنْيَا إِلَيْكَ عَتَي!

أي ابتعدي.

المثال ٧: الحكمة (٣٩٤) منه أيضاً:

لَقَدْ طِرْتُ شَكِيرًا، وَهَدَرْتُ سَقْبًا.

١. الوضين: بطن القَتَب، وحزام السرج، ويقال للرجل المضطرب في أموره: إنه لَقَلْبُ الْوُضَيْنِ؛ وذلك أَنَّ الْوُضَيْنِ إِذَا قَلْبَ اضْطَرَبَ الْهُدُودُجُ وَالسَّرَجُ وَمَنْ عَلَيْهِ، شَرَحَ نَهْجَ الْبَلَاغَةِ، ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: ج ٢٩، ص ٢٤١.

٢. هود: ٣٧.

٣. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ٥١.

الشكير هنا: أول ما يَنْبُت من ريش الطائر قبل أَنْ يَقْوَى، والسَّقْب: الصغير من الإبل، ولا يهدر إلاَّ أَنْ يَسْتَفْحَلَ. وهذا مثل قولهم: «قد زَبَّ قبل أَنْ يُحْصِر»^١.

المجازات

الاستعارة والكناية^٢ وغيرهما من المجازات والمحسنات الأدبية، تؤدِّي إلى حلاوة الكلام وعذوبته وتحسينه، إلاَّ أَنَّهُ يصعب إدراك معناها؛ لأنَّ معنى التركيب اللغوي - كما تقدَّم في بحث التراكيب الاصطلاحية - لا يتأتَّى بفهم كلِّ واحدة من المفردات. وفي الحقيقة، فإنَّ التعابير المجازية نوع من التراكيب الاصطلاحية، إلاَّ أَنَّا أفردناها بالذكر لكثرة تداولها في الكلام.

إنَّ كلام المعصومين عليه السلام كالقرآن الكريم؛ مليء بالفصاحة والبلاغة، ومُزَيْن بأنواع المحسنات اللفظية والمعنوية. ولا يُتَوَقَّع أبداً أَنْ تُصَبَّ تلك المعاني الراقية المترسِّحة عن أرواح سامية في إطار ألفاظ عادية وجافَّة وبلا روح أحياناً.

والعائق الآخر: هو الفارق الكبير بين عمق وسعة معرفة الأنمة عليه السلام لعالم الغيب، ومستوى فهم المخاطبين، لقد أُنشِنا بهذه الدنيا الدنيَّة، ولا بدَّ أَنْ نجتازها لنصل إلى عالم المعقول، ونجعل ما هنا علامة على ما هناك، وهذه هي روح التشبيه الذي هو أصل الاستعارة، وكان الأنمة عليه السلام - وبسبب هذا الفارق - يرشدوننا عن طريق التشبيه والتمثيل إلى العالم الأعلى؛ والآن لنوضِّح البحث أكثر بذكر هذه الأمثلة:

المثال ١: عندما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منتصباً من وقعة حنين وقد غنم غنائم كثيرة،

١. المصدر السابق: ج ٢٠ ص ٤.

٢. الاستعارة والكناية - في الحقيقة - نوع من الاستبدال في المعنى: أي أنَّ الكلمة أو المركَّب من كلمات يُستعمل عادةً في معنى غير معناه الحقيقي الأوَّلي، فمثلاً يُستعمل الأسد للرجل الشجاع، أمَّا في الكناية فيمكن أن يُفترض وجود كل من المعنى الحقيقي والأوَّلي والمعنى المراد، والمثال المعروف: «كثير الرماد»: فإنه يمكن أن يكون حقيقياً، وفي الوقت نفسه هو كناية عن الضيافة والكرم. وقد ورد هذا المصطلح في صحيح البخاري: ج ٢، ص ١٧١، ح ٤٤؛ وكذلك في صحيح مسلم: (ج ٢، ص ٦٣٧، ح ١٥).

توقف ﷺ في الجعرانة وقسم الغنائم، فأعطى حديثي العهد بالإسلام من أهل مكة أكثر من غيرهم، فأعطى أبا سفيان وابنه معاوية وغيرهما من كبار قريش من عشرات الإبل، في حين أنه جعل لكل مجاهد أربعاً من الإبل؛ مما أثار ذلك استغراب الأنصار، ووصل إلى مسامع النبي ﷺ اعتراضهم على لسان أحد شعرائهم، وكاد الاعتراض أن يصبح عاماً، وترفع همسات المخالفين، وتنتشر الشائعات، مما حدا بالنبي ﷺ باتخاذ تصميم لإخماد هذه الفتنة، فنادى علياً ﷺ: «يا علي، قم فاقطع لسانه»، فأخذ علي ﷺ بيد الشاعر وانطلق به، وكانت اللحظات شديدة على الرجل، فسأل علياً ﷺ: هل أنت قاطع لساني؟ فأجاب أمير المؤمنين ﷺ: «إني مُمضٍ فيك ما أمرتُ به»، فازداد قلق الشاعر، ولما وصلا إلى خيمة الأموال والغنائم (الحظائر) تعجب ذلك الشاعر؛ لأن علياً ﷺ قال له: «اعتد ما بين أربع إلى مئة من الإبل» وتكون مع حديثي العهد، أو تقنع بحصتك وتبقى في عداد المهاجرين ومن سبق إلى الإسلام، فسّر الشاعر لهذا الإكرام والحلم، وأثنى على علم أهل البيت ﷺ وفهمهم للغة، واستشار علياً ﷺ، فأشار عليه بالقناعة بنصيبه والثبات في طريق الهداية.

فالكناية اللطيفة التي استعملها النبي ﷺ بقوله: «اقطع لسانه»، وخطبته في الأنصار أيضاً، وبيان حكمة «تأليف القلوب» في عدم المساواة عند تقسيم الغنائم، هدأت العسكر، وكان النبي ﷺ قد أخذ حصته مثل سائر المجاهدين. ثم إن النبي ﷺ عاد برفقة الأنصار إلى المدينة، وسرح الإبل إلى قومه من قريش، عادوا بها إلى مكة ولم يلتحق بهم^{٣٢}.

المثال ٢: كان النبي ﷺ جالساً يتحدث مع زوجاته، فتوجه إليهن وقال:

١. وهم من قريش وسائر العرب؛ وهم الذين يدخلون تحت العنوان القرآني: «المؤلفة قلوبهم».

٢. انظر: الإرشاد: ج. ١، ص ١٤٧.

٣. جاء هذا المجاز في رواية أخرى أيضاً: «روى موسى بن بكر عن رجل، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: أتى النبي ﷺ أعرابي فقال له: ألسنت خيراً أباً وأماً وأكرمتنا عقياً ووريسنا في الجاهلية والإسلام؟! فغضب النبي ﷺ وقال: يا أعرابي! كم دون لسانك من حجاب؟ قال: اثنان: شفتان وأسنان. فقال النبي ﷺ: فما كان في أحد هذين ما يرد عنا غرب لسانك هذا؟ أما إنه لم يُعط أحد في دنياه شيئاً هو أضلّ له في آخرته من طلاق لسانه، يا علي! قم فاقطع لسانه، فظن الناس أنه يقطع.

أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا^١.

فكانت زوجات الرسول ﷺ يتناولن بأيديهن ليعرفن أيهن تلمح أولاً برسول الله ﷺ، وكانت يد «سودة» أطول من أيدي الأخريات، وبعد سنوات توقفت زينب بنت جحش قبلهن، وكانت الأسرع في اللحاق برسول الله ﷺ. وعند متابعة حياة زينب عرفن أنها أكثرهن سخاءً، فقد كانت تغزل وتبيع ما تغزله وتتصدق به على الفقراء^٢.

ويوجد في كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام كثير من هذه التشبيهات والاستعارات، نظير:

مَنْ يُعْطِ بِالْيَدِ الْقَصِيرَةِ؛ يُعْطِ بِالْيَدِ الطَّوِيلَةِ^٣.

والجدير بالذكر، أن عدم الاهتمام بالمعاني المجازية والكنائية، وعدم الإعتناء بالاستعارة والتشبيه، أوجد العديد من المشاكل، ويمكن اعتبار عدم الانتباه إلى هذه النقطة هو الأساس في انحراف الظاهرية^٤ وبعض الحشوية.

لاحظوا هذا الحديث المنقول عن النبي الأكرم ﷺ:

إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ إِصْبَتَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، يَصْرِفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ^٥.

فقد حمل أهل الظاهر هذا الحديث - والعياذ بالله - على مادية وتجسيم الله تعالى، لكن السيد المرتضى أوله كالآتي:

كناية عن تيسر تصريف القلوب وتقليبها، ودخول ذلك تحت قدرته^٦.

ثم ذكر السيد المرتضى هذا الكلام العربي كشاهد لتفسيره:

هذا الشيء في خنصري وإصبعي وفي يدي وقبضتي.

١. المجازات النبوية: ص ٦٦، ح ٣٩.

٢. بحار الأنوار: ج ١٨، ص ١١٢ - ١١٤.

٣. نهج البلاغة: الحكمة ٢٣٢.

٤. طائفة من فقهاء أهل السنة يعتبرون مستند استنباط الأحكام هو ظاهر القرآن والسنة، ويعارضون الأدلة الأخرى.

مؤسس هذا المذهب هو داود الظاهري (م ٢٧٠ هـ)، ويُطلق على هذا المذهب: «مذهب داود» و«المذهب الداودي».

ويستقى أتباعه بالداودية» أيضاً.

٥. أمالي المرتضى: ج ٢، ص ٤٥٤.

٦. تنزيه الأنبياء: ص ١٢٥.

ولدينا شاهد على ذلك في القرآن أيضاً: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ
السَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^١.

المثال الآخر، حديث:

لَا تَرْفَعُ عَصَاكَ عَنْ أَهْلِكَ.^٢

الذي فهم منه الضرب للزوجة، إلا أن الزمخشري في أساس البلاغة^٣ وأبا عبيد القاسم
بن سلام في المصنّف في غريب الحديث^٤ نفيا هذا المعنى، واعتبراه استعارة لتربية العائلة
وعدم إهمالها.

وينبغي التذكير بهذه الملاحظة؛ وهي أن رواج المجاز لا يصح لأي سبب أن يؤدي إلى
خرق الأطر اللغوية القائمة، ويسمح لكل تأويل وتفسير بالرأي في الدين. وبعبارة أخرى:
نحن لا ننكر أبداً قابلية اللغة على إيصال كثير من المعاني الراقية والعقائد الدينية العميقة،
ولا نستنتج من عجزها عن نقل بعض المفاهيم الدقيقة أن لغة الدين والحديث لغة رمزية،
فعلى هذا نعتبر لغة الدين والحديث ممّا يمكن فهمها وترجمتها وشرحها وتفسيرها، ومن
هذا المنطلق نغلق باب التأويل والتفسير الباطني والشخصي اللذين تلقى عليهما هالة من
القداسة الكاذبة، بل إننا نعتبر التأويل والتفسير الشخصي من موانع فهم الحديث، وليس هذا
مجال تفصيل هذه المسألة^٥.

ومن هنا نرى أن الشيخ المفيد - وهو من كبار فقهاء ومتكلمي الشيعة والذي اتخذ

١. الزمر: ٦٧. واستعملت اليد في آيات كثيرة كناية عن القدرة والسلطة.

٢. المجازات النبوية: ص ٣٠٢، ح ٢٢٩.

٣. أساس البلاغة: ذيل «عصى».

٤. المصنّف في غريب الحديث: ج ١، ص ٣٤٤.

٥. أحد نماذج الاختلاف: فقرة من الخطبة (٤٧) القصيرة في نهج البلاغة: «كَأَنِّي بَكَ يَا كُوفَةَ تُمَدِّنُ مَدَّ الْأَدِيمِ الْعَكَاطِي؛
تُزَكِّي بِالنَّوَارِزِ وَتُرَكِّبُنِ بِالزَّلَازِلِ». يقول الأستاذ شهيد: «إن كلمة «تمدّن» فُسرت من قبل ابن أبي الحديد - وتبعه
محمّد عبده وبعض المترجمين الإيرانيين - بأنها استعارة عن عدم المرشد، والخطأ والانحراف عن الطريق. والحال أن
«مدّ» للأرض جاءت في القرآن الكريم في سورة الانشقاق. وفي الحديث النبوي أيضاً: «ثمّ تسف الجبال وتُمدّ
الأرض مدّ الأديم». انظر: سنن ابن ماجه: باب الفتن، ح ٤٠٨١.

طريق الاعتدال دائماً - قد حذر من خطر الإفراط والتفريط، واعتبر أسلوب كل من الظاهرين والباطنيين في تعاملهم مع المجاز والاستعارة خطأ فظيحاً وخطراً جسيماً^١.

الملخص

- ✓ في مسار فهم الحديث وبعد فهم المفردات، تأتي مرحلة فهم تراكيبها.
- ✓ نظراً لأهمية تركيب الكلمات والدور الأساسي للإعراب في فهم اللغة العربية، تظهر ضرورة الاهتمام بعلم النحو وضبط الحديث.
- ✓ اهتم الكثير من شراح الأحاديث بدور الإعراب، وقد أرشدونا إلى إعراب الكثير من الأحاديث في طبائ شروحهم وحواشيمهم، وهو ما يعيننا على التوصل إلى معاني الحديث بسرعة.
- ✓ ينبغي الاهتمام بالتراكيب الاصطلاحية التي لا تفهم من خلال ضم معاني مفرداتها الواحدة إلى جنب الأخرى، ويتوقف فهمها في الكثير من المواضع على السماع من أهل اللغة.
- ✓ المصطلحات على نوعين: عامة وخاصّة، ولفهم المصطلحات العرفية والعامة يمكن الاستعانة بكتب اللغة، أما المصطلحات الخاصة فينحصر فهمها بالتقريب العميق والمعرفة باللغة العلمية والتخصّصية.
- ✓ يتوقف فهم بعض الأحاديث على فهم التراكيب الأدبية المستعملة فيها، فالاستعارة والكناية وغيرهما من المجازات - فضلاً عن نطاقها الجمالي - تقيد معاني أوسع من ظاهرها اللفظي.
- ✓ لأجل فهم المعاني المجازية، لابد من توفر قدرة خيالية وفتية - فضلاً عن فهم اللغة - والاستفادة منها باعتدال؛ بلا إفراط أو تفريط؛ فإنّ كلّ الأحاديث ليست بهذا النمط، في حين أنّه لا توجد مجموعة حديثة خالية تماماً من المجاز، وعليه فحفظ الاعتدال يمنعنا من السقوط في وادي الظاهرية أو التأويل والباطنية.

أسئلة وبحث

١ - ما هي خدمات علوم النحو والبلاغة (المعاني والبيان) لفقه الحديث؟

١. انظر: تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ٣٣ - ٣٦، باب حكمة الكناية والاستعارة.

- ٢ - لماذا لا تستطيع علوم الصرف والنحو واللغة أَنْ تَوْضَحَ وتبين جميع المصطلحات؟
- ٣ - اذكر اثنين من كتب اللغة التي تميّز بين الاستعمال المجازي والحقيقي.
- ٤ - اذكر كتابين حديثين يشرحان بعض الاستعمالات المجازية.
- ٥ - وضح المصطلحات التالية: «غَمَضُ العين»، «صَفَحَ الوجه»، «لا تُبَدِّلَنَّ عن واضحة»، «أَكْفَوْا إناي»، «أنتم أعلى به عينا».
- ٦ - ما السبب في استعمال الأئمة عليهم السلام المجاز؟
- ٧ - إذا زعمنا أَنَّ لغة الدين لغة رمزية في جميع المجالات، فما هي تبعة ذلك على فهم الحديث؟
- ٨ - اشرح الأحاديث التالية:
- أ - كَانَ عَلَى الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ تَعْوِذَانِ حَشَوهُمَا مِنْ رَغَبِ جَنَاحِ جِبْرَائِيلَ^١.
- ب - عَلَيْكُمْ بِالتَّقْوَى فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُوا أَعْرَابًا؛ فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَتَّقْهُ فِي دِينِ اللَّهِ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَمْ يُزَكَّ لَهُ عَمَلًا^٢.
- ج - احْفَظْ لِسَانَكَ تَسْلَمَ، وَلَا تُحَوِّلِ النَّاسَ عَلَى رِقَابِنَا^٣.
- د - إِنَّاكَ وَمَلَا حَاةَ الرَّجَالِ^٤.
- ٩ - اشرح أحاديث «ذبح الموت» بالاستعانة بشرح المولى صالح المازندراني على الكافي.

١. الخصال: ص ٦٧، ح ٩٩.

٢. الكافي: ج ١، ص ٣١، ح ٧.

٣. المصدر السابق: ج ٢، ص ١١٣، ح ٣؛ وانظر أيضاً: نزعة الناظر: ص ١٠٣، ح ٣٠.

٤. الكافي: ج ٢، ص ٣٠١، ح ٦.

الفصل الرابع

جمع القرائن

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

- * احتمال اختلاف المعنى الظاهري الأولي للكلام والمقصود الأصلي للمتكلّم.
- * تأثير القرائن في تعيين مقصود المتكلّم.
- * أنواع القرائن ونماذجها.
- * كيفية تأثير سؤال الراوي وتعليل المعصوم ﷺ على فهم الحديث.

ضرورة إيجاد القرائن

لا يخفى على الباحثين أن ما يفهم في الوهلة الأولى عند القراءة أو السماع قد لا يتطابق مع مقصود المتكلّم، فبالإمكان أن يعتبر المتكلّم بعض كلامه هو المقصود. ويشير بحث الدلالات الثلاث (المطابقة والتضمنية والالتزامية) في المنطق، وبحث المجاز والكنائية، وكثير من بحوث علم البيان، إلى هذه النقطة.

وعلى ذلك، فبالأمل وملاحظة القرائن يمكن أن نتوصّل إلى معنى لم ندركه في الوهلة الأولى. وقد تقدّم أنّه بمراجعة كتب اللغة وغريب الحديث نفهم مفردات الكلام، ويحصل الظهور الأولي للكلام من خلال فهم المفردات وتركيب الكلمات. إلّا أنّه ينبغي لنا اجتياز هذا الفهم الأولي والظهور البدوي للوصول إلى القصد الأصلي للمتكلّم الذي

يُصطلح عليه في علم الأصول بـ«الظهور التصديقي» في مقابل الظهور الأول الذي يُسمى بـ«الظهور التصوري»^١.

ولأجل الوصول إلى هذا الظهور، يلزم أن نطوي عدّة مراحل، أهمّها «جمع القرائن». وعلى هذا الأساس، قد يأتي المتكلّم بكلمة أو كلمات تجعل معنى عبارته أكثر وضوحاً، أو يجعلها مجملّة ومبهمة لمصلحة معيّنة. وبعض هذه العبارات المبهمة يمكن أن تتّضح عندما يجيء المتكلّم بعبارته ناظرة إليها في ظروف أخرى؛ ولنذكر أنّه قد يأتي المتكلّم بعبارته تلغي ما فهمناه من عبارته الأولى بدوّاً، ويلقي إلينا مفهوماً جديداً.

ويوجد هذا التمايز بين الظهور الأولي والمقصود الجدّي للمتكلّم في أحاديث المعصومين (عليه السلام) أيضاً، إلّا أنّه أكثر منه في المحاورات العرفية بقليل؛ لأنّهم كانوا يعيشون في أزمنة مختلفة ويراعون الحاجات الملحة والمتنوّعة لكلّ عصر، ولهذا لم يتيسّر لهم دوماً الإفصاح بما يحتاجه المخاطبون أجمع في مجلس واحد. وقد سوّغ التمايز المذكور لأنتمنا (عليه السلام) إمكان «التقيّة» وتأخير البيان إلى وقت الحاجة»^٢. ففي التقيّة لا يكون الظهور التصوري والبدوي للجملة هو المراد الجدّي للمعصوم، وإنّما اضطرّ لاستعماله حفظاً للدين أو النفس، وقد أدّت المصلحة الأهمّ أنّ يظهر المعصوم موافقة ظاهرة للسلطة والرأي العام، لكنّ بعد الاطلاع على القرائن المختلفة يدرك أنّ ذلك الكلام لم يكن القصد الأصلي للمتكلّم.

جدير بالذكر، أنّ الجواز الشرعي للتورية^٣ حدّد الحاجة لاستعمال الأنتمّة المعصومين (عليه السلام) للتقيّة، وأن لا يضطروا للإخبار بخلاف الواقع^٤.

١. أصول الفقه لمحمد رضا المظفر: ج ٢، ص ١٢٨، دروس في علم الأصول: ج ١، ص ٢٦٧.

٢. انظر: اصطلاحات الأصول: ص ٥٧؛ محاضرات في أصول الفقه: ج ٥، ص ٢٥٠ و ٢٥١؛ الرافد في علم الأصول: ص ٤٧ و ١٨١؛ دروس في علم الأصول: ج ١، ص ٢٦٨.

٣. انظر: كتاب «أسبب شناسي حديث»: الدرس الثالث، ص ٣٦.

٤. انظر: معاني الأخبار: ص ٢؛ «حديث تدريه خير من ألف حديث ترويه. ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتّى يعرف معارض كلامنا. وإنّ الكلمة من كلامنا لتتصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج».

ونذكر بأنه لا يقبح تأخير البيان وعدم الإتيان بالقرينة المنفصلة ما لم يؤدَّ إلى الإضرار بالمخاطب ولم يوقعه في الخطأ في مقام العمل. وإنَّما يلزم المخاطب بالبحث عن القران قبل نسبة شيء للمعصوم عليه السلام، وعدم إصدار الحكم القطعي عند العشور على أول حديث يتعلَّق بالموضوع ما لم يفحص عن المخصَّص والمقيّد والناسخ والمفسَّر^١.

والذي يؤكِّد أهمية البحث عن القران هو وجود الألفاظ المشتركة والاحتمالات المختلفة التركيبية والنحوية للكلام. وقد قُسمت هذه القران بلحاظات مختلفة إلى عدَّة أنواع، سنشير إليها في البحث التالي.

أنواع القران

قد تأتي القرينة متّصلة بالكلام فيقال لها: «القرينة المتّصلة»، وتأتي أحياناً منفصلة عن الكلام ويقال لها: «القرينة المنفصلة»؛ فإذا كانت القرينة المتّصلة كلامية سُميت «قرينة لفظية»، وأمّا إذا كانت غير كلامية سُميت «قرينة مقامية»؛ ولا شك أنّ كثيراً من القران لفظية، إلّا أنّ ذلك لا ينفي أهمية القران المقامية^٢.

ولكي يتعرّف المتعلِّم على كلّ واحدة من هذه القران بسهولة، نذكر فيما يلي هنا بحث القران اللفظية المتّصلة، وسنوضّح القران المتّصلة المقامية في بحث «أسباب صدور الحديث»، أمّا القران المنفصلة - وهي في الغالب لفظية - فسوف تُذكر في فصل «أسرة الحديث» الذي سوف يأتي بشكل مستقلّ.

القرينة المتّصلة اللفظية: هي كلمة أو جملة تأتي في سياق الكلام، وتبيّن المقصود الأساسي للمتكلِّم. وتنقسم إلى نوعين: «قرينة معيّنة»، و«قرينة صارفة».

١. سيأتي تعريف وتأثير هذه القران في مبحث «التصنيف الموضوعي للحديث» بالتفصيل.

٢. جدير بالذكر، أنّ القران المقامية لكثير من الأحاديث يصعب الحصول عليها؛ إذ تتعامل مع النقل المكتوب للأحاديث. أمّا قران مقام التخاطب ولسان الحال الناشئة في البين واختلاف اللحن والنظرات والإشارات وحتى الكلام السابق للكلام المبحوث عنه وأيّ مقام من مقامات التخاطب الأخرى. فقلّما نُقلت إلينا وفي موارد خاصّة وبالصدفة، وسنشير إلى بعضها في مبحث «أسباب ورود الحديث».

وتُستعمل القرينة المعيّنة - في الأغلب - لتعيين المعنى المقصود في الألفاظ المشتركة، وتكون عادةً بذكر مفردة مع اللفظ المشترك؛ كـ «عين جارية»، أو لتحديد نطاق احتمالاتها؛ كـ «رسالة مكتوبة»، فإنّ لفظ «مكتوبة» يُخرج «الرسالة الإلهية» عن نطاق الاحتمالات، فيبقى فيها احتمالان، هما: «رسالة شخص إلى آخر» و«رسالة الدكتوراه» مثلاً، فإنّ مجموع الكلمات في كلتا العبارتين يوضّح مراد المتكلّم من اللفظ المشترك.

وأما القرينة الصارفة، فإنّها - وكما يبدو من اسمها - تؤدّي إلى تغيير فهمنا عن المعنى الرئيس للكلمة والمفهوم الحقيقي للجملة، وتصرفه باتجاه المعنى الذي يقصده المتكلّم، فمثلاً لو أضاف رجل كلمة: «استشهد» أو «في ساحة الحرب» أو «في ميدان المواجهة» إلى كلمة «أسد»، لأفادت أنّ المقصود من الأسد هو الرجل الشجاع لا الحيوان المفترس. وتُستعمل القرينة الصارفة - عادةً - عند إرادة المتكلّم المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي للكلمة.

وفيما يلي نذكر القرائن المتّصلة التي استُعملت في روايات المعصومين عليه السلام؛ نظير «التضمين»، «تعليل المعصوم»، «سؤال الراوي»، من دون أنّ نقصد الاستقصاء أو تعيين نوع كلّ منها.

التضمين

وهو أنّ يضمّن الشخص كلامه عبارة مشهورة، وليس هو صناعة شعرية أو أحد فنون البديع فحسب، وقد استُعمل في النثر الديني أيضاً. وفيه يقوم المتكلّم باقتباس كلام الآخرين ويضمّنه كلامه، ويستفيد من الرابطة الحقيقية أو التصويرية بين ما يذكره من معنى وبين ما يعرفه المخاطب من العبارة المضمّنة؛ ليسهل بذلك فهم أو قبول مقصوده والتصديق به.

وفي الحقيقة، فإنّ التناسب بين جزأي الكلام يهدي المخاطب لفهم الكلام بما ينسجم مع الجملة المضمّنة، ويحول دون المعاني الأخرى غير المقصودة للمتكلّم. وعلى هذا، فإنّ السامع يستعين بالجملة المضمّنة لفهم مجموع الكلام والوقوف على القصد الأصلي للمتكلّم. وينقسم التضمين باعتبار منشئه إلى أربع طوائف: الأحاديث، الأمثال، الأشعار.

الآيات

المعصومون عليهم السلام هم مظهر معارف القرآن، وهم القرآن الناطق في كل عصر، وهم الذين جسدوا القرآن في أقوالهم وأفعالهم. وقد صرّحوا بأن كل ما يصدر عنهم إنما هو مستمد من القرآن الكريم، وكانوا كثيراً ما يستشهدون به تأييداً لكلامهم، وخاصةً عند طلب أصحابهم. ومع ذلك فقد قاموا في كثير من المواقف بتضمين آية أو جزء منها في كلامهم، وصرّحوا أو لمّحوا إلى استنباطهم من كلام الله؛ لتوضيح أكثر لكلامهم أو إثباته وتصديق السامع به.

ويُسمى الإتيان بجملة مضمّنة صراحةً في علم المعاني والبيان: «اقتباساً»؛ أي كأنما أخذ قبساً من نور القرآن كي يُنَوَّر به روح المخاطب، وإن كان بالإشارة سُمّي «تلميحاً».

وربّما كان حديث «يا سَوَاتِنَاهُ لِمَنْ غَلَبَتْ إِحْدَاثُهُ عَشْرَاتِهِ»^١ المروي عن الإمام السجّاد عليه السلام نموذجاً جيّداً للتلميح وفهم تأثيره في إدراك معنى الكلام، فيتمكّن الذين تحضرهم الآية: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا...﴾^٢ من فهم معنى هذا الحديث ببساطة.

الأحاديث

يوجد في أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام تضمين واضح لأحاديث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهذه المسألة مشهودة بالنسبة لأحاديث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً، ونظراً لمشابهتها لبحث

١. انظر: نور الثقلين: ج ٥، ص ٢٩٠: «فهذه أحاديث رسول الله يصدّقها الكتاب».

٢. نظير: علي بن إبراهيم عن أبيه عن مُحَمَّد بن عيسى عن يُونُس عن خُثَاي عن عَبْدِ اللَّهِ بن سَيَّانٍ عن أَبِي الْجَازِوْدِ: قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِذَا حَدَّثَكُمْ بَشِيءٌ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ الْبَقِيلِ وَالْقَالِ وَفَسَادِ الْمَالِ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ. فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ» وَقَالَ: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا»، وَقَالَ: «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبِدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ». (الكافي: ج ١، ص ٦٠، ح ٥)

٣. تحف العقول: ص ٢٨١.

٤. الأنعام: ١٦٠.

٥. وكتمودج لذلك: لاحظ فهرس صحيحي الصالح في نهاية النسخة التي صحّحها لنهج البلاغة، وبالأخص فهرس الروايات النبوية، وهو الفهرس السادس من الفهارس العشرين التي دوّنها هذا الأديب لكتاب نهج البلاغة.

التضمن والتلميح القرآني، فإننا نكتفي بذكر مثال واحد ولا نتطرق لها بأكثر من ذلك، ففي نهج البلاغة - وعند حديث أمير المؤمنين علي عليه السلام عن فضائل القرآن ووعظ الناس - يقول:

الْعَمَلُ الْعَمَلُ، ثُمَّ التَّهَيَّاتُ التَّهَيَّاتُ، وَالِاسْتِقَامَةُ الْإِسْتِقَامَةُ، ثُمَّ الصَّبْرُ الصَّبْرُ، وَالْوَرَعُ الْوَرَعُ، إِنَّ لَكُمْ نِهَايَةً فَاتَّهَوْا إِلَى نِهَايَتِكُمْ، وَإِنَّ لَكُمْ عِلْمًا فَاهْتَدُوا يَعْلَمِكُمْ...
والآن انظروا إلى هذا الحديث عن النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، ولا حظوا التضمن اللطيف الذي ورد في كلام أمير المؤمنين عليه السلام، يقول حمزة بن حمران: سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول:

إِنَّ مِمَّا خُفِظَ مِنْ حُطْبِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ لَكُمْ مَعَالِمَ فَاتَّهَوْا إِلَى مَعَالِمِكُمْ، وَإِنَّ لَكُمْ نِهَايَةً فَاتَّهَوْا إِلَى نِهَايَتِكُمْ... .

الأمثال

يمكن أن يُعرَفَ المَثَلُ: بأنَّه ذلك الاصطلاح الواسع المشتمل على جملة من القول مقتطعة من كلام، أو مرسله بذاتها، تُنقل ممَّن وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير. وهو يبيِّن للمخاطب معنىً واسعاً بكلمات قليلة^١.

فعندما يستعمل المتكلم مثلاً قصيراً فإنه يريح نفسه وسامعه من عناء التطويل، وأحياناً يكون ذلك المثل تأكيداً لمدعاه، ولهذا فإنَّ فهم معنى المثل وسبب ذكره وإدراجه في الكلام، قرينة مهمة جداً على فهم جميع الكلام، ومبيِّنة للمقصود الأصلي للمتكلِّم.

وقد تنبَّه شراح الحديث و مترجموه - وخاصة شراح نهج البلاغة - إلى أهميَّة وجود تلك الجمل في الكلام، واجتهدوا لنقل المعاني المكنونة وراء تلك الكلمات بحيث تكون واضحة بنفسها ومُوضحة لغيرها من أجزاء الكلام.

١. يقول توشي هيكو ايزوتسو، اللغوي والفيلسوف الياباني: تتكف تجارب شخصية غير معدودة لأفراد قبيلة مع مرور الزمن، وتنتقل إلى الأجيال التالية بصفتها الميراث المعنوي للقبيلة، وتؤكد هذه المعرفة بالتجارب المتكررة للأجيال الآتية وخلال الفترات الزمنية المتعددة وتجتاز بسهولة حدود تلك القبيلة وتجتاح الأماكن والقبائل الأخرى. هذه التجربة والمعرفة الحاصلة منها تتحوَّل بالتدرج إلى ثروة وملك قومي للعرب، وتبلور على شكل مثل، ثم تنتشر وتصل إلى الأعقاب؛ ولهذا فإنَّ لها أهميَّة كبيرة. وكان جزء من وظيفة الشعراء تبين هكذا معارف بعبارة موجزة متقنة ونشرها ونقلها إلى الآخرين (خدا وانسان در قرآن «الله والانسان في القرآن»: ص ٧٠ بتصرف وتلخيص).

ولنذكر هنا الخطبة (٣٥) من نهج البلاغة التي اشتملت على عدّة أمثال، فقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام بعد مؤامرة التحكيم مخاطباً الناس:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَإِنْ أَتَى الذَّهْرُ بِالْخَطْبِ الْفَاحِشِ وَالْحَدِيثُ الْجَلِيلِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَيْسَ مَعَهُ إِلَهٌ غَيْرُهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآله وسلم.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَعْصِيَةَ النَّاصِحِ الشَّافِعِ الْعَالِمِ الْمُجَرَّبِ، ثَوْرُ الْخَسْرَةِ وَتُعْقِبُ
الْتِّدَامَةَ، وَقَدْ كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ فِي هَذِهِ الْحُكُومَةِ أَمْرِي، وَنَحَلْتُ لَكُمْ مَخْزُونَ رَأْيِي،
«لَوْ كَانَ يُطَاعُ لِقَصِيرٍ أَمْرٌ»^١، فَأَيُّكُمْ عَلَيَّ إِيَاءَ الْمُخَالِفِينَ الْجُفَاءِ وَالْمُنَائِذِينَ
الْمُصَاةِ، حَتَّى ارْتَابَ النَّاصِحُ بِنُصْحِهِ، وَصَنَّ الرَّئِدُ بِقَدْحِهِ^٢، فَكُنْتُ أَنَا وَإِيَّاكُمْ
كَمَا قَالَ أَخُو هَوَازِنَ:
أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللَّوَى فَلَمْ تَسْتَبِيئُوا النَّصْحَ إِلَّا ضَحَى الْغَدِ

الأشعار

وللشعر أيضاً أثر فعّال في خلق الترابط الذهني مع المخاطب؛ لما فيه من روعة وجمال
وخيال، ولهذا يُستشهد به كما يُستشهد بالأمثال، بل يفوقها، وإن كانت بعض الأمثال تُطرح
في قالب شعري خلّاب، وتنتقل إلى الأجيال اللاحقة، وتحوّلت بعض الأشعار إلى أمثال
أيضاً بسبب الاستشهاد بها كثيراً في أزمان متتالية، لكنّه ليس السبب الوحيد للاستشهاد
بالشعر.

وبسبب اشتغال الشعر على صورة تثير الخيال، فإنّه يشدّ المخاطب إلى الكثير من
معلوماته ومخزوناتة الذهنية، وبهذا يعرض تصويراً لطيفاً عن الواقع، كما يفعل الرسّام
الماهر الدقيق.

١. قصير: هو مولى جُذَيْمَةَ المعروف بالأبرش، وحديثه مع جُذَيْمَةَ ومع الزباء - ملكة تدمر - مشهور، فطُرب المثل لكل
ناصح يُعصى بقصير.

٢. ومعناه: أنّه لم يقدر لي - بعد ذلك النصّح الذي نصحتكم به - رأي صالح؛ لشدة ما لقيت منكم من الغباء والخلاف
والمعصيان.

وكَلَمَّا استطعنا إحصار ذلك التصوير اللطيف في ذهننا، تمكَّنا بمساعدته من كشف المعنى الأصلي والمقصود الحقيقي للمتكلم. وفي الحقيقة، فإنَّ الشعر هنا يشكِّل قرينة داخلية كبيرة، وبواسطة التجانس يلقي ضوءاً على سائر أجزاء العبارة، ويكشف عما لم يصرِّح به المتكلم، ويجعل مقصوده الخفي في متناول السامع. ونذكر الآن نموذجاً من استشهاد بعض الأئمة عليهم السلام بالشعر:

روى نَجْمُ بنُ حُطَيْمٍ الغَنَوِيُّ عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 اليَأْسُ مِمَّا في أَيْدِي النَّاسِ، عِرُّ الْمُؤْمِنِ في دينِهِ، أَوْ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَانِمٍ:
 إِذَا مَا عَرَفْتَ الْيَأْسَ أَلْفَيْتَهُ الْغِنَى إِذَا عَرَفْتَهُ النَّفْسُ، وَالطَّمَعُ الْفَقْرُ^١

تعليل الإمام

إحدى القرائن المؤثرة في فهم الحديث، هي ذكر السبب في صدر الحديث أو ذيله، ذلك السبب الذي يستند إليه المتكلم في حكمه، وهذه الأسباب التي تذكر في ذيل الأحكام كانت في كثير من الأحيان موضع بحث واهتمام المحدثين والفقهاء، وقد بينوا المراد والمقصود الحقيقيين للحديث بالنظر إلى التعاليل الواردة. واستدعت أبحاثهم النظرية والمقارنة أن تُطرح أبحاث مستقلة حول الموضوع في علمي الفقه وأصول الفقه^٢، وذكروا له المثال التالي: «حُرِّمَ الخمر لَأَنَّهُ مُسَكَّرٌ».

ويصرِّح الأصوليون والفقهاء أنَّ العلة توسَّع موضوع الحكم عما يُفهم بدوًّا، وتعمَّمه ليشمل كلَّ ما ينطوي تحت تلك العلة، فمثلاً تسري حرمة الخمر إلى كلِّ سائل مسكر؛ ولهذا فإنَّ الظهور المستقر والمقصود النهائي للحديث الذي بُنيت فيه العلة والسبب، يختلف عن حديث لم تُذكر فيه العلة.

ويمكن القول: إنَّ القصد الأصلي والهدف النهائي للشارع المقدَّس هو تحريم جميع

١. الكافي: ج ٢، ص ١٤٩، ح ٦.

٢. انظر: أصول الفقه، محمَّد رضا المظفر: ص ٥٣٦.

المُسكرات، وجعل الخمر مثلاً بارزاً ونقطة انطلاق لبيان حكمه، لا أن مقصود الشارع بيان حكم حرمة الخمر فقط، وذكرت العلة بهدف بيان مصلحة الحكم.

جدير بالذكر، أن تعميم الحكم بالاستفادة من العلة المذكورة في الكلام أو العلة المنصوصة - كما اصطلح عليه في علم الأصول - هو بذاته تابع للقواعد العقلانية لظهور الكلام، والذي يُبحث في علم الأصول والفقه^١، إلا أن معظم الفقهاء وعلماء الأصول قبلوا هذا التعميم والتعدي^٢، وإن اختلفوا في قواعده وشروطه بعض الشيء^٣. ونحن نوكل هذه الأبحاث، وأيضاً الفرق بين «العلة المنصوصة» و«العلة المستتبطة»، والاختلاف الأساسي بين التعليل والقياس الشبهى أو التشبيهي - الذي لا يُعدّ حجة عند الشيعة - إلى علم أصول الفقه^٤. ونكتفي من ذلك بالإشارة إلى نقطتين:

أ - تقوم العلة المنصوصة - بالإضافة إلى تعميم الحكم - بالتخصيص أيضاً، وتمنع من سريان الحكم إلى موضوعات تدخل بنظر العرف - أو حتى اللغة - في موضوع الحكم المبيّن في الحديث، إلا أن المعيار ومناط الحكم غير متوقّرين فيها، فمثلاً لو وُجد نوع من الخمر غير مُسكر، فيمكن القول بعدم حرمة وفقاً للتعليل الوارد في الرواية^٥.

ب - تكون بعض التعاليل أحياناً من قبيل ذكر حكمة التشريع ومصلحة الحكم، لا أنها بمثابة قضية عامة وكبرى كلية، وهذه التعاليل لا تقتضي تقييد الحكم، ولا يصحّ القول بأن

١. انظر: مبادئ الوصول إلى علم الأصول، العلامة الحلي: ص ٢١٧؛ أصول الفقه: ص ٥٣٧.

٢. نموذجاً لذلك: رسائل الشهيد الثاني: ص ٨: «قد تحقّق في الأصول أن العلة المنصوصة يتعدّى إلى كلّ ما تحقّق فيه العلة»، وانظر أيضاً: جواهر الكلام: ج ٢٨، ص ٤١٧؛ وج ٣٤، ص ١٣٢؛ كتاب الصلاة، الشيخ الأنصاري: ج ٢، ص ٣١٩؛ مصباح الفقاهة، الخوئي: ج ٤، ص ٤٣. ومن أهل السنّة انظر: نيل الأوطار، الشوكاني: ج ٨، ص ٢٠٨؛ فتح الباري، ابن حجر: ج ٩، ص ٥٣٦؛ البرهان، الزركشي: ج ٣، ص ٩١.

٣. انظر: عذّة الأصول، الشيخ الطوسي: ج ٢، ص ٦٥٧؛ الحقائق الناضرة: ج ١، ص ٦٣ - ٦٥.

٤. انظر: أصول الفقه: ص ٥٣٨؛ مصباح الفقيه، الهمداني: ج ١، ص ٤٣٣؛ قوانين الأصول، القمي: ص ٣٧٤، ٤٥٨، فوائد الأصول: ج ٣، ص ١٥٤.

٥. انظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، الوحيد البهبهاني: ص ٣٥٢.

الحكم المذكور يجري في الموضوعات والمواضع التي تشتمل على الحكمة المبيّنة خاصة، بل تصدق أيضاً على بقية الأفراد التي تدخل في موضوع الحكم وإن لم تشتمل الحكمة عليها^١.

والآن ننقل روایتين تحتويان على تعليل، وكلتاها ناظرة إلى موضوع واحد؛ وهو كيفية تحقق حكم القراية بسبب رضاع الصغير:

١ - ابن أبي يعفور، قال:

سَأَلْتُهُ عَمَّا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ، قَالَ: «إِذَا رَضَعَ حَتَّى يَمْتَلِئَ بَطْنُهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُنْبِئُ اللَّحْمَ وَالْدَّمَ، وَذَلِكَ الَّذِي يُحْرَمُ»^٢.

٢ - علي بن رناب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له:

مَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ؟ قَالَ: «مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَشَدَّ الْعَظْمَ»، قُلْتُ: فَتَحْرُمُ عَشْرُ رَضَعَاتٍ؟ قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُنْبِتُ اللَّحْمَ وَلَا تُشَدُّ الْعَظْمَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ»^٣.

فقد اعتبرت الرواية الأولى امتلاء بطن الصغير موجباً للتحريم وغيره من أحكام الرضاع؛ من حيث كون هكذا رضاع يؤدي إلى نبات اللحم والدم، واعتبرت الرواية الثانية العشر رضعات غير كافية في التحريم؛ لأنها لا تؤدي إلى نبات اللحم والدم، وكلتاها نموذج جيّد لانهصار الحكم في العلة.

فعلى ضوء الرواية الأولى، يمكن القول: إنّ الصغير إذا شبع من لبن المرضعة ولو لم يؤدّ إلى نبات اللحم والدم، فلا تجري عليه أحكام الرضاع. وعلى ضوء الرواية الثانية، يمكن القول: إنّ الصغير إذا رضع عشر مرّات وأدّت إلى نبات لحمه ودمه، جرت عليه أحكام الرضاع.

١. الصلاة، تقريرات درس خارج الفقه للميرزا النائيني الكاظمي: ج ٢، ص ٣٦٨؛ وانظر أيضاً: تنقيح الحقائق: ج ١، ص ٢٣٨.

٢. الاستبصار: ج ٣، ص ١٩٥، ح ٧٠٨.

٣. المصدر السابق: ج ٧٠٤.

سؤال الراوي

لقد صدرت أحاديث كثيرة عن أنمة أهل البيت عليهم السلام جواباً على أسئلة الرواة المضطلعين بالفقه وسائر العلوم الدينية الأخرى، أو أسئلة عامة الناس الذين يواجهون بعض المشاكل؛ لأن أنمتنا عليهم السلام هم المرجع الأهم للأسئلة العلمية التي تُطرح في عصرهم، وكانوا يجيبون عن الأسئلة الفقهية والتفسيرية والأخلاقية وغيرها، وكانوا يجيبون عن الأسئلة الصريحة وغير الصريحة للرواة من خلال أقوالهم وأفعالهم ومكاتيبهم، ويدفعون شبهاتهم وإشكالاتها^١.

وتُعتبر كتب مثل: مسائل علي بن جعفر، ومسائل الرجال، والمكاتبات للحميري، والتوقيعات الشريفة الصادرة عن الإمام المهدي عليه السلام وآبانه الكرام عليهم السلام، كلها شواهد على أنّ كثيراً من الأحاديث صدرت ضمن أجواء علمية في عصرها، ولم تكن هذه الأسئلة والأجوبة ضمن إطار التأليف والتدوين مثلاً، بل هي ناظرة ومصطكة بالأوضاع السياسية والاجتماعية الساخنة المعاصرة لها.

ولهذا السبب، فإنّ العثور على الأسئلة الخفية أو المعلنة للراوي أو السائل - وهو أول مخاطب بالحديث - يرشدنا إلى المحور الأساسي للجواب ومركزه الجوهرى؛ سواء كان السؤال والجواب في مجلس واحد وحصل شفاهاً، أم كان السؤال مكتوباً ثمّ حصل جوابه بعد أيام أو أسابيع، أم أنّ السؤال كان مشهوراً إلى حدّ أنّ كلام الإمام عليه السلام كان جواباً عنه دون طرحه من أحد.

وقد اهتمّ الفقهاء والمتكلمون بالفحص عن أسئلة الرواة وتحليلها؛ لدورها البالغ في فهم جواب الإمام عليه السلام، واعتبروه قرينة على تعيين المقصود النهائي للإمام عليه السلام، واستظهروا معنيّ يختلف كثيراً عمّا نفهمه من الحديث دون لحاظ السؤال^٢، أو يكون سؤال الراوي قرينة

١. انظر: مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٦ و٩، مقالة «عرضه حديث بر امامان عليهم السلام» (عرض الحديث على الأنمة عليهم السلام)، للمؤلف.

٢. رياض المسائل: ج ٩، ص ٢٩٧، حيث اعتبر عبارة «يرجع ميراثاً» الواردة في كلام الإمام عليه السلام حول الوقف، غير قابلة للحمل على معناها الحقيقي، بل حملها على المعنى المجازي؛ بقرينة سؤال الراوي.

لاختيار أحد الاحتمالات في الحديث وتُطرح بقية الاحتمالات جانباً^١.

وبقرينة السؤال قيد الفقهاء إطلاق الجواب أحياناً، وخصّصوا عموماته أخرى^٢، ومنعوا من انعقاد الإطلاق والعموم ثالثة^٣، ورفعوا أيضاً إجمال الحديث في بعض المواضع^٤. ومن الجدير بالذكر، أنّ الراوي قد يسأل مرّة ثانية بعد جواب الإمام عليه السلام، ويبدأ دور جديد من السؤال والجواب، ففي هكذا مواقف يساعد السؤال الثاني للراوي على فهم الحديث وفهم الجواب الأول؛ لأنّ الراوي نفسه من العارفين ومن المتكلّمين بتلك اللغة، فيطرح سؤاله الثاني بناءً على ما فهمه من الإمام، ولهذا أهمية كبيرة، لا سيّما إذا لم ينكر الإمام عليه السلام عليه في الجواب.

لمزيد من الاطلاع

المثال ١: محمّد بن حُمران، سأل أبا عبد الله عليه السلام: لَأَيِّ عِلَّةٍ يُجَهَرُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَصَلَاةِ الْغَدَاةِ، وَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ مِثْلَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ لَا يُجَهَرُ فِيهِمَا؟ - إلى أن قال: - فَقَالَ: لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، كَانَ أَوَّلَ صَلَاةٍ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَضَافَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي خَلْفَهُ، فَأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يُجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ؛ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَضْلَهُ، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِ الْعَصْرَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ أَحَدًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُخْفِيَ الْقِرَاءَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَرَاءَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِ الْمَغْرِبَ وَأَضَافَ إِلَيْهِ الْمَلَائِكَةَ، فَأَمَرَهُ بِالِاجْهَارِ، وَكَذَلِكَ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ، فَلَمَّا كَانَ قُرْبَ الْفَجْرِ نَزَلَ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَجْرَ، فَأَمَرَهُ بِالِاجْهَارِ؛ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ فَضْلَهُ كَمَا بَيَّنَّهُ لِلْمَلَائِكَةِ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ يُجَهَرُ فِيهَا.

١. انظر: مستد الشيعة، التراقي: ج ٧، ص ١٥٣، في مسألة الشك في ركعات الصلاة: جواهر الكلام: ج ٥، ص ٣١٠، مسألة من القطعة المبنية من الحيوان.

٢. انظر: الصلاة، الشيخ الأنصاري (الطبعة القديمة): ص ٣٩٢، في مسألة إضافة قصد السفر إلى شروط عقد الصلاة.

٣. انظر: مشارق الشموس: ج ١، ص ٢٢١ و ٢٨٩: كشف اللثام: ج ٢، ص ٢٨٧، في مسألة الإثر: رياض المسائل (الطبعة القديمة): ج ٢، ص ٢٩٩: جامع المدارك، الخوانساري: ج ٣، ص ١٥٥.

٤. انظر: جواهر الكلام: ج ٣٦، ص ٢٨٤.

قال صاحب جواهر الكلام^١ بعد نقله هذه الرواية ما معناه:

المراد من الظهر في عبارة «فرض الله عليه الظهر يوم الجمعة»: صلاة الجمعة لا الظهر؛ بقرينة سؤال الراوي^١.

المثال ٢: ينقل العلامة المجلسي حديثاً يفهم من ظاهره حصر نواقض الوضوء، إلا أنه يعتبر الحصر غير حقيقي؛ بقرينة سؤال الراوي:

أبو بصير المرادي عن الإمام الصادق^{عليه السلام}: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقَيْءِ وَكُلِّ دِيمٍ سَائِلٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ فِيهِ وُضُوءٌ؛ إِنَّمَا الْوُضُوءُ مِمَّا خَرَجَ مِنْ طَرَفِكَ اللَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِمَا عَلَيْكَ».

فقال العلامة المجلسي في إيضاح هذا الحديث:

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ... الحصر الإضافي بالنسبة إلى ما يخرج من الإنسان أو ما تعدّه العامة ناقضاً وليس بناقض؛ بقرينة السؤال، فلا يرد النقص بالنوم وأشباهه^٢.

أي أنّ الحصر في جواب الإمام^{عليه السلام} تناظر مع سؤال الراوي، وأنه في مقام ردّ ما ذكره السائل، وليس فيه نظر إلى غيره من النواقض. وبعبارة أخرى: إنّ سؤال الراوي يتعلّق بما يخرج من البدن، والإمام^{عليه السلام} حصر نواقض الوضوء في هذا المجال؛ أي ما يخرج من البدن، وهذا يقتضي أنّ لا نحصر نواقض الوضوء بما ذكر في الحديث ونعتبر النواقض الأخرى - كالنوم الذي ليس هو ممّا يخرج من البدن - خارجة عن دائرة الحديث، ولا نظنّ أنّ الحديث ناظر إليه.

وفي موضع آخر يحمل العلامة المجلسي لفظة «علم» على الظنّ والاحتمال؛ بقرينة سؤال الراوي^٣.

١. جواهر الكلام: ج ٩، ص ٣٦٨.

٢. بحار الأنوار: ج ٧٧، ص ٢١٤.

٣. المصدر السابق: ص ٣٦٤.

المثال ٣:

سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَهْبُ الْهَيْبَةُ، أَيْرِجُعُ فِيهَا أَنْ شَاءَ، أَمْ لَا؟ فَقَالَ:
تَجُوزُ الْهَيْبَةُ لِدَوِي الْقَرَابَةِ وَالَّذِي يَثَابُ فِي هَيْبَتِهِ، وَيَرْجُعُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ.^١
ففي هذا الحديث حُمِلَت كلمة «تجوز» على معنى «تلزم»؛ بقرينة سؤال الراوي.^٢

الملخص

- ✓ يستطيع المتكلم بإضافة قرائن متصلة أو منفصلة أَنْ يَغْيِرَ أو يَضَيِّقَ من سعة كلامه.
- ✓ يمكن للمتكلم أَنْ يتحدّث أحياناً بإبهام لطارئ أو خطر، ثم يبيّن كلامه في موضع آخر.
- ✓ أَنْ معاصرة الأئمة المعصومين عليهم السلام لظروف وأزمنة مختلفة؛ واختلاف المستوى الفكري ومذاهب المخاطبين، دَفَعَا بهم إلى التحدّث بإجمال أو إبهام أو تقيّة أحياناً.
- ✓ يُستعمل اصطلاحاً «المراد الاستعمالي» و«المراد الجدّي» للإشارة إلى عدم لزوم تطابق المعنى الأولي للمتن مع المقصود النهائي للمتكلم.
- ✓ احتمال وجود القرائن يوجب علينا أَنْ لا نبادر بالركون إلى الفهم البدوي للأحاديث. بل نرتّب عليها الأثر المطلوب بعد الفحص عن القرائن؛ من المخصّصات والمقيّدات والأحاديث المخالفة.
- ✓ تنقسم القرائن إلى متصلة ومنفصلة. والقرينة اللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة. وأمّا إذا كانت غير كلامية سُمِّيَتْ «قرينة مقامية».
- ✓ تنقسم القرينة المتصلة اللفظية إلى معيّنة وصارفة، وكلتاها إمّا مفردة أو جملة تآني مع نفس الكلام.
- ✓ القرينة المعيّنة تؤدّي إلى طرح بعض المعاني للفظ المشترك، وتحصره أحياناً في معنى واحد.
- ✓ القرينة الصارفة تؤدّي إلى الإعراض عن المعنى الأصلي للكلمة، وتبيّن المقصود الأصلي للمتكلم.

١. تهذيب الأحكام: ج ٩، ص ١٥٥، ح ٦٣٦.

٢. قد تعدى كلمة «يجوز» مع «على» في بعض الأحاديث، وهي تفيد معنى «يلزم».

- ✓ تُضَمَّن كُلٌّ مِنَ الآيَاتِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ وَالْأَشْعَارِ وَالْأَمْثَالِ، وَهُوَ مِنَ الْقِرَائِنِ الْمُهَمَّةِ لِفَهْمِ الْمَقْصُودِ النَّهَائِيِّ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَيَسَاوِقُهَا فِي الْأَهَمِّيَّةِ تَعْلِيلُ الْمَعْصُومِينَ ﷺ وَأَسْئَلَةُ الرِّوَاةِ.
- ✓ تَعْلِيلُ الْإِمَامِ ﷺ يَعْمَمُ الْحُكْمَ وَيُخَصِّصُهُ، إِلَّا أَنَّ كَيْفِيَّةَ اسْتِفَادَةِ التَّعْمِيمِ وَالتَّخْصِصِ تَابِعَةٌ لِقَوَاعِدٍ تُدْرَسُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَقَدْ تَمَّ التَّمْيِيزُ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ: بَيْنَ الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ وَالْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَبَيْنَ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ قِبَلِ الْحِكْمَةِ وَالْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ سَبَبٌ تَامٌّ لِلْحُكْمِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.
- ✓ قَدْ يَتِمُّ اخْتِيَارُ أَحَدِ الْمَعْنَايِ الْمَحْتَمَلَةِ بِقَرِينَةِ سُؤَالِ الرَّاويِ، وَيَعْرُضُ عَنِ الْبَاقِيِ، وَقَدْ يُقَيَّدُ إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ أَوْ يُخَصَّصَ عُمُومُهُ بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ أَيْضاً، كَمَا قَدْ يَرْفَعُ إِجْمَالُ الْكَلَامِ بِالِاسْتِعَانَةِ بِهَا.

أَسْئَلَةُ وَبَحْث

- ١ - مِمَّ تَنْشَأُ أَهَمِّيَّةُ الْعِنَايَةِ بِالْقِرَائِنِ فِي كَلَامِ الْأَنْمَةِ الْمَعْصُومِينَ ﷺ؟
- ٢ - مَا هُوَ أَثَرُ الْقِرَائِنِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ؟
- ٣ - عَدَّدَ أَنْوَاعَ الْقِرَائِنِ، وَعَرَّفَ كُلَّاهُمَا.
- ٤ - عَدَّدَ أَنْوَاعَ التَّضْمِينِ، وَادَّكَرَ مَثَالاً حَدِيثِيّاً لِكُلِّ نَوْعٍ.
- ٥ - اسْتَخْرَجَ الْأَمْثَالَ الْمَذْكُورَةَ فِي كِتَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ إِلَى مَعَاوِيَةَ (الْكِتَابُ ٢٨ مِنْ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ).
- ٦ - مَا الْمَقْصُودُ بِالتَّعَدِّيِّ مِنَ الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ؟
- ٧ - اذْكُرْ حَدِيثَيْنِ تَضَمَّنَا تَعْلِيلاً.
- ٨ - هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُخَصَّصَ الْحُكْمُ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ؟ وَلِمَاذَا؟
- ٩ - اذْكُرْ حَدِيثاً يَشْتَمِلُ عَلَى حِكْمَةِ الْحُكْمِ.
- ١٠ - اذْكُرِ التَّأْثِيرَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ لِلسُّؤَالِ عَلَى فَهْمِ جَوَابِ الْإِمَامِ ﷺ، وَادْكُرْ حَدِيثاً لِكُلِّ مَنَاهَا.

الفصل الخامس

البحث عن أسباب ورود الحديث

أهداف الفصل

- الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:
- * مفهوم أسباب ورود الحديث وأهمّيّتها في فهم الحديث.
- * بعض أسباب ورود الحديث.
- * أسلوب التوصل إلى أسباب ورود الحديث.
- * كيفية تأثير أسباب ورود الحديث في حلّ الأخبار المبهمة والمشكلة.

أهمّية أسباب ورود الحديث

كما أنّ التعرّف على أسباب نزول الآيات الشريفة يساعدنا على الفهم الصحيح لمقاصد القرآن الكريم، فإنّ التعرّف على أسباب ورود الحديث يرشدنا أيضاً إلى فهم مقصود المتكلّم.

وسبب ورود الحديث هو الظرف أو السبب الذي دعا المعصوم عليه السلام لأن يتحدّث لأجله، ويبيّن أو يطرح موضوعاً أو يرده، أو أنّ يقوم بعمل ما؛ وبعبارة أخرى: فإنّ نصّ الحديث ليس في معزل عن الأمور المحيطة به ومن دون أية علاقة بالخارج، فالحديث - كغيره من الأسناد التاريخية الماثورة - يمكن أن لا يصل إلينا بجميع هوامشه والأُمور المتعلقة به، وهذه النقطة

تقرض علينا أن لا تقتصر في فهمه على فهم ألفاظه فحسب، بل نبحث عن جميع القران وحتى العناصر غير اللفظية المتعلقة به.

وتكون هذه العناصر - في الأغلب - على شكل قران مقامية، مثل: (الظروف الاجتماعية والتأريخية، والأجواء الثقافية والعلمية، وحالات وملابس الكلام، وشخصية المخاطب، والأسئلة المقدرة للراوي)، ويمكن أن تظهر بأنحاء أخرى أيضاً. وبالالتفات إلى هذا التنوع وتأثيره العميق على معنى النص، لابد أن نذكر هذه العناصر بنحو مستقل، وإن كانت هي من القران.

فالمجال الاجتماعي أو التأريخي لكل كلام له تأثير كبير على فهمه، فمثلاً معرفة سبب ورود روايات النهي عن القياس - أي تسرية حكم موضوع إلى موضوع آخر بمجرّد المشابهة لا لسبب آخر - يدننا على أن القياس الباطل ليس في الفقه فحسب، بل في العقائد والكلام أيضاً، وأن هذا المنهج - أي القياس التمثيلي والتشبيهي لا القياس المنطقي الذي هو من الأدلة البرهانية ومن الضروريات العقلية - مرفوض في جميع المجالات، ولا يختص بالمجال الفقهي، وبالمقابل فإنّ القياس المنطقي مقبول، بل استعمل من قبل الأنمة ﷺ في احتجاجاتهم الكلامية وفي الفقه أيضاً، وإنّ النهي عن الجدل والمناظرة يقصد به زمان معيّن أو أشخاص معيّنون.

وفي هذا الإطار، فإنّ العثور على أسباب ورود الحديث من عصر الإمام الباقر ﷺ وما بعده من الأنمة ﷺ يحظى باهتمام أكبر؛ لأنّه منذ العقود الأولى للقرن الثاني الهجري دخلت مذاهب فكرية ومدارس كلامية وفقهية مختلفة في حياة المسلمين العلمية، فتصدى لها أنمتا المعصومون ﷺ باعتبارهم المدافعين عن العقيدة الحقّة والإسلام الأصيل؛ ولهذا فإنّ رواياتهم الشريفة لم تصدر في فراغ، بل لتدخل المعترك الفكري ومجالات النقد والبحث.

وإنهم ﷺ إمّا كانوا في مقام الإجابة عن أسئلة الرواة، أو في مقام نقد فتاوى فقهاء أهل السنة، أو الإنكار على بدعة ظاهرة. وقد كان أنمتا ﷺ يدعون بالحكمة والموعظة الحسنة، وكانوا يحاورون - بشكل مباشر أو غير مباشر - أتباع الأديان الأخرى، ويقومون بذكر فتاوى

الفقهاء من غير الشيعة ونقدها^١.

وكانوا عليه السلام يرغبون البارزين من تلامذتهم والرواة عنهم في هذا المجال أيضاً، وكانوا يأمرهم بالاستماع لكلام الآخرين جيداً، ثم إما أن يقبلوه أو يردوه، وإن لم يستطيعوا فليعرضوا ذلك على الأئمة عليهم السلام؛ ليتعرفوا على جوابه^٢.

ومن الواضح أن الرواة كانوا يشاهدون تلك الفتاوى والنظريات التي تحفّ بالحديث الصادر من الأئمة عليهم السلام، وكانوا يفهمون الحديث، لكنهم لم يحملوا على عواتقهم كلفة رواية تلك القران بأجمعها أو بدقة.

كما لم يكن بعض الرواة ملتفتين إلى إمكان خفاء بعض القران الواضحة خلال مرّ السنين وصيرورتها إلى سرٍّ خفيٍّ ومسألةٍ مغفول عنها، كما قد نغفل عن نقل بعض النقاط والملاحظات للحوادث التي نعاصرها أو كلام المعاصرين لنا.

مضافاً إلى ذلك، فإن بعض الرواة لم ينقلوا الآراء المخالفة وفتاوى الفقهاء الآخرين والأفكار والأسئلة والهواجس الفكرية لكبار معاصري الأئمة المعصومين عليهم السلام رغم اطلاعهم عليها ودورها في فهم الحديث.

وربما لم ينتبه بعضهم - أحياناً - إلى أن الإمام المعصوم عليه السلام كان في مقام الحفاظ على حياة الراوي أو على نفسه الشريفة أو الكيان الشيعي، ولم يكن في مقام بيان الحكم الواقعي بسبب وجود جاسوس في المجلس أو بسبب الأخطار عند العمل بالحكم الواقعي للمسألة؛ فإن الإمام عليه السلام استعمل التقيّة أو امتنع من بيان الحكم الحقيقي، فالتعرف على هذه الأجواء والظروف يساهم في فهم الحديث، ويبيّن الحاجة إلى علمي التأريخ وأصول الفقه.

أسلوب العثور على أسباب ورود الحديث

نظراً لما تقدّم، ولغرض الفهم الأفضل للحديث والتوصّل إلى المقصود النهائي للمتكلّم، لا بدّ من البحث في المصادر المرتبطة بالحديث، والتعرف على أسباب وروده والأجواء

١. انظر: الاحتجاج، الطبرسي؛ والتوحيد، الشيخ الصدوق.

٢. انظر: مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٦، مقالة: «عرضه حديث» للمؤلف.

المحيطة به؛ وهذه المصادر يمكن أن تكون تاريخية أو تفسيرية، أو أي مصدر آخر له علاقة بالحديث بحسب نصّه وموضوعه. فمثلاً يتوقّف فهم الخطب الحماسية للإمام الحسين عليه السلام في نهضته الحمراء على فهم الظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع المعاصر للإمام الحسين عليه السلام، كما أنّ إدراك علّة مدح الإمام علي عليه السلام نفسه - على الرغم من النهي عن تركية النفس - يتوقّف على الاطلاع على الحرب الدعائية التي شنها معاوية على أمير المؤمنين عليه السلام؛ عن طريق إرسال الكتب والرسائل والجواسيس إلى العراق ومصر وغيرها من الأمصار التي في نطاق الحكم العلوي^١.

ونحن نعتقد أنّ الأسلوب الأساسي والأهم في البحث عنها في المصادر الحديثية هو أسلوب «تكوين الأسرة الحديثية»، والذي سيأتي في الفصل التالي. وللتعرّف على روايات التقيّة نحن بحاجة أيضاً إلى العثور على الروايات المعارضة، وهذا الأمر يضطرنا إلى التعرّف على التيارات السياسية والاجتماعية الحاكمة وفتاوى المخالفين أيضاً. ولما كانت الحاجة إلى ذلك أكثر في الأحاديث الفقهية، فإننا تركّز التفصيل إلى علم أصول الفقه وإلى فصل التعارض من هذا الكتاب.

ولنأخذ أمثلة لبيان التأثير العميق للاطلاع على سبب ورود الحديث على فهم معناه:

نماذج لأسباب ورود الحديث

المثال ١: عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارِ فَلَةِ الْجَنَّةِ»^٢.

وقد طعن في هذا الحديث في بعض الجوامع الروائية، فيرى أحمد بن حنبل أنّه غير معتبر^٣، كما قد يستنبط منه نحوسة شهر صفر الخير؛ وذلك بتطبيق شهر آذار على صفر، لكنّ عند مراجعة المصادر الأخرى والعثور على وجه ورودّه، يتضح خطأ كلا الأمرين،

١. انظر: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ، محمّدي الريشهري، ج ٦، فصل «حرب الدعاية»، دار الحديث، قم.

٢. مقدّمة ابن الصلاح: ص ١٦١.

٣. انظر أيضاً: كشف الخفاء: ج ٢، ص ٢٣٦ - ٢٣٧. إلّا أنّ الحافظ العراقي لم يقبل بهذا الكلام، وقال: «لا يصحّ هذا الكلام عن الإمام أحمد».

وبالتالي يمكننا فهم الحديث وقبوله؛ فقد نقل الشيخ الصدوق^١ عن ابن عباس سبب ورود هذا الحديث كالآتي:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فِي مَسْجِدٍ قُبَا وَعِنْدَهُ نَقَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْكُمُ السَّاعَةَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ قَامَ نَقَرٌ مِنْهُمْ فَخَرَجُوا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُجِبُ أَنْ يَعُودَ لِيَكُونَ أَوَّلَ دَاخِلٍ فَيَسْتَوْجِبَ الْجَنَّةَ، فَلَعِمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَقَالَ لِمَنْ بَقِيَ عِنْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ: «إِنَّهُ سَيَدْخُلُ عَلَيْكُمُ جَمَاعَةٌ يَسْتَقِيمُونَ، فَمَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجٍ آذَانَ فَلَهُ الْجَنَّةُ».

فَمَادَ الْقَوْمَ وَدَخَلُوا وَمَعَهُمْ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُمْ: «فِي أَيِّ شَهْرٍ نَحْنُ مِنَ الشُّهُورِ الزَّمَوِيَّةِ؟» فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدْ خَرَجَ آذَانِيَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ ﷺ: «قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ بِأَبَا ذَرٍّ، وَلِكِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ يَعْلَمَ قَوْمِي أَنَّكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ وَأَنْتَ الْمَطْرُودُ عَنْ حَرَمِي بَعْدِي لِمَحَبَّتِكَ لِأَهْلِ بَيْتِي، فَتَعْبُسُ وَحَدَّكَ، وَتَمُوتُ وَحَدَّكَ، وَتَسْعَدُ بِكَ قَوْمٌ يَقُولُونَ تَجْهِيْزَكَ وَدَفْنَكَ، أُولَئِكَ رُفَقَائِي فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ»^١.

المثال ٢: جاء في رواية عن علي بن المغيرة:

قُلْتُ لِأُمِّي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، الْمَيِّتَةُ يُنْتَفَعُ بِشَيْءٍ مِنْهَا؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ: «مَا كَانَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الشَّاةِ إِذْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِلَحْمِهَا أَنْ يَنْتَفِعُوا بِإِهَابِهَا؟!»، قَالَ ﷺ: «تِلْكَ شَاةٌ لِسُودَةٍ بِنْتِ زَمْعَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ شَاةً مَهْزُولَةً لَا يُنْتَفَعُ بِلَحْمِهَا، فَتَرَكُوهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كَانَ عَلَى أَهْلِهَا إِذْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِلَحْمِهَا أَنْ يَنْتَفِعُوا بِإِهَابِهَا أَنْ تُذَكِّي؟!»^٢.

وكما هو ظاهر من صدر الحديث، فإن علي بن المغيرة كان قد سمع حديثاً لا ينسجم مع القواعد الفقهية؛ لأن جلد الحيوان الميت حرام كلحمه كما تدل عليه بعض الروايات، ولهذا كان ابن المغيرة متعجباً أن يتأسف النبي ﷺ لعدم انتفاع أصحاب تلك الشاة الميتة من

١. معاني الأخبار: ص ٢٠٥؛ علل الشرائع: ج ١، ص ١٧٥.

٢. الكافي: ج ٢، ص ٣٩٨.

جلدها، فَعَرَضَ الرواية على الإمام الصادق عليه السلام لكي يفهم سرّها، فلمّا ذكر له الإمام عليه السلام سبب ورود الرواية أصبحت مفهومة ومقبولة.

المثال ٣: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^١.

فهذا الحديث يبيّن بصراحة أنّ الحجامة من مبطلات الصوم، ولمّا كانت هذه المسألة لا تنسجم مع مسلمّات الفقه^٢، فقد برّرها بعض الفقهاء بأنّ سبب بطلان الصوم هو أنّ الحاجم والمحجوم كانا يفتابان بعض الناس؛ ويمكن الاستشهاد له بما رواه الطبراني عن ثوبان: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِرَجُلٍ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يَقْرِضُ رَجُلًا، فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^٣.

لكن ذكر البيهقي أنّ قوله: «وَهُوَ يَقْرِضُ رَجُلًا» من منفردات يزيد بن ربيعة أحد رواة هذا النصّ. مضافاً إلى أنّ مفترية الغيبة للصوم هي من الناحية المعنوية بمعنى حبط ثواب الصوم. وعلى هذا، فإنّ التوجيه الصحيح لهذا الحديث لا يكون إلّا بالالتفات إلى سبب وروده، فروى شدّاد بن أوس:

أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدَي لِثْمَانِي عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^٤.

وهذا النقل وإن كان فيه تفصيل أكثر، إلّا أنّه لا يرفع الإشكالية بأيّ نحو؛ ولهذا تصدّى الشيخ الصدوق لتبرير معناه بما يلي:

وللحديث معنى آخر: وهو أنّه من احتجم فقد عرض نفسه للحاجة إلى الإفطار لصعف لا يؤمن أنّ يعرض له فيحوجه إلى ذلك؛ وقد سمعت بعض المشايخ بنيسابور يذكر في معنى قول الصادق عليه السلام: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ": أي دخلا بذلك في فطرتي وستتي؛ لأنّ الحجامة ممّا أمر الله تعالى به فاستعمله.

١. مسند ابن حنبل: ج ٢، ص ٣٦٤ عن أبي هريرة.

٢. انظر: المعبر، الحلبي: ج ٢، ص ٦٦٤؛ تذكرة الفقهاء: ج ٦، ص ٩٦؛ المجموع، محيي الدين النووي: ج ٦، ص ٣٤٩.

٣. المعجم الكبير، الطبراني: ج ٢، ص ٩٤.

٤. سنن أبي داود: ج ١، ص ٥٣٠، ح ٢٣٦٩؛ المجموع: ج ٦، ص ٣٥٠.

إلا أن هذا التبرير لا ينسجم مع سبب ورود الرواية والذي رواه الصدوق نفسه قبل هذا التبرير، وإليك نصّها:

عن عباية بن ربيعي الأسدي: سألت ابن عباس عَنِ الصَّائِمِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْتَجِمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا لَمْ يَخْشَ ضَعْفًا عَلَى نَفْسِهِ، قُلْتُ: فَهَلْ تَنْقُضُ الْحِجَامَةَ صَوْمَهُ؟ فَقَالَ: لَا، قُلْتُ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَى مَنْ يَحْتَجِمُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أَفْطَرَا لِأَنَّهُمَا تَسَابَا وَكَذَبَا فِي سَبِّهِمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا لِلْحِجَامَةِ^١.

فيظهر بوضوح أنّ سبب الإفطار هو الكذب على رسول الله ﷺ، وهو مفطر للصوم بمفرده قطعاً؛ ولهذا فإنّ كلام رسول الله ﷺ ناظر إلى هذين الرجلين، لا كلّ المحتجمين، وعليه فلا حاجة للتوجيهات المتقدمة.

المثال ٤: جاء في رواية:

قِيلَ لِعَلِيٍّ ﷺ: لَوْ غَيَّرْتَ شَيْئَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَقَالَ: «الْخِضَابُ زِينَةً، وَنَحْنُ قَوْمٌ فِي مُصِيبَةٍ»^٢.

فإذا اكتفينا بهذه الرواية ولم نفهم أجواء وتاريخ ورودها، لقلنا كما قال السيّد الرضوي ﷺ في شرح هذا الحديث، بأنّ عليّاً ﷺ لم يخضب شيئته؛ لأنّه في مصيبة وفاة رسول الله ﷺ، مع أنّ الفترة بين وفاة النبي ﷺ ومشيء علي ﷺ تقارب الثلاثة عقود. إلا أنّ هناك رواية أخرى تبين سبب الورد وتكشف الإبهام، فقد نقل الفاضل الآبي في نثر الدر:

انصَرَفَ عَلِيٌّ مِنْ صِفِّينَ وَكَانَ رَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ قُطْنَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ غَيَّرْتَ! فَقَالَ: «إِنَّ الْخِضَابَ زِينَةٌ، وَنَحْنُ قَوْمٌ مَحْزُونُونَ»^٣.

أي أنّ أمير المؤمنين ﷺ اجتنب كلّ زينة؛ لأنّه في مأتم، حيث فقد كثيراً من خلّص أصحابه في معركة صفّين.

١. معاني الأخبار: ص ٣٦٩.

٢. نهج البلاغة: الحكمة ٤٧٣.

٣. نثر الدر: ج ١، ص ٣٠٧.

والجدير بالذكر، أنَّ سبب ورود لا ينحصر بالأحوال الفردية، بل قد تكون الأجواء العامة سبباً مؤثراً في فهم المراد الجدّي من النصّ، نظير ما رواه السيّد الرضوي في نهج البلاغة:

وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ غَيْرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ فَقَالَ ﷺ: إِنَّمَا قَالَ ﷺ ذَلِكَ وَالَّذِينَ قُلْ، فَأَمَّا الْآنَ وَقَدْ اتَّسَعَ نِطاقُهُ وَصَرَبَ بِحِزَانِهِ فَاْمُرُوا وَمَا اخْتَارُوا^١.

المثال ٥: عن النبي ﷺ أنّه قال: «الجارُّ ثُمَّ الدَّارُ، الرَّفِيقُ ثُمَّ الطَّرِيقُ»^٢.

وقد ذكر لهذا الحديث سبب ورود، ونقله الرواة مع نصّه، فروي عن علي ﷺ كالآتي:

جاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرَدْتُ شِرَاءَ دَارٍ، أَيْنَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَشْتَرِيَ: فِي جُھَنَّةَ، أَمْ فِي مُرْتَنَةَ، أَمْ فِي ثَقِيفٍ، أَمْ فِي قُرَيْشٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ ثُمَّ الدَّارُ^٣.

النقطة المهمة حول هذا الحديث أنّ هذا النصّ ورد في حديث آخر عن السيّد فاطمة الزهراء ﷺ، وكما يتّضح من سبب وروده فإنّه يفيد معنى آخر، وهذا المثال يوضّح جيّداً تأثير سبب ورود الحديث في فهمه، وفي تعدّد معانيه أحياناً. ونصّ الرواية كالآتي:

الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ﷺ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: «رَأَيْتُ أُمِّي فَاطِمَةَ ﷺ قَامَتْ فِي مُحَارِبِهَا لَيْلَةً جُمِعَتْهَا، فَلَمْ تَزَلْ رَاكِعَةً سَاجِدَةً حَتَّى انْتَضَحَ عَمُودُ الصُّبْحِ، وَسَمِعْتُهَا تَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَتُسَمِّيهِمْ، وَتَكثُرُ الدُّعَاءَ لَهُمْ، وَلَا تَدْعُو لِنَفْسِهَا بَشْيْءٍ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهُ! لِمَ لَا تَدْعِينَ لِنَفْسِكَ كَمَا تَدْعِينَ لغيرِكَ؟ فَقَالَتْ: يَا بَنِي! الْجَارُ ثُمَّ الدَّارُ»^٤.

المثال ٦: جاء أحد الرواة إلى الإمام ﷺ وسأله عن الحديث النبوي الذي ينهى عن

١. نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: الحكمة ١٧.

٢. كشف الخفاء: ج ١، ص ١٧٩.

٣. الجعفریات: ص ١٦٤؛ مستدرک الوسائل: ج ٨، ص ٢٠٩، ح ٩٢٧٣، و ج ٣، ص ٤٧٠، ح ٤٠٢٣ بتفاوتٍ يسير.

٤. كشف الغمّة: ج ١، ص ٤٧٥؛ دلائل الإمامة: ص ١٥٢، ح ٦٦.

ادّخار أكثر من دينارين؛ وذلك لأنّ الحالة الاقتصادية للمجتمع في ذلك اليوم تقتضي ادّخار مبلغ من المال، ويظهر من حديث آخر مشابه أنّه ليس مبلغاً كثيراً، وفي الجواب ينفي الإمام المعصوم عليه السلام عمومية الحديث النبوي بإشارته إلى سبب وروده. ونصّ الواقعة كالآتي:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَمَّنْ سَمِعَهُ - وَقَدْ سَمَاهُ - عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرِّكَازِ، مَا يَأْخُذُ مِنْهَا الرَّجُلُ؟ وَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ بَلَّغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَرَكَ دِينَارَيْنِ فَهُمَا كَيْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ». قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقُ عليه السلام: «أُولَئِكَ قَوْمٌ كَانُوا أَضْيَافاً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَإِذَا أَمْسَى قَالَ: يَا فُلَانُ، اذْهَبْ فَعَشْ هَذَا، فَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ: يَا فُلَانُ، اذْهَبْ فَقَدْ هَذَا، فَلَمْ يَكُونُوا يَخَافُونَ أَنْ يُصْبِحُوا بِغَيْرِ غَدَاءٍ وَلَا يَغِيرَ عِشَاءً، فَجَمَعَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ دِينَارَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِيهِ هَذِهِ الْمَقَالَةُ، فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يُعْطَوْنَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ، فَلِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي عِيَالَهُ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ»^١.

والطريف أنّ هناك حديثاً آخر يشير إلى سبب ورود هذه الرواية وينفي عموميتها، ونصّه

كما يلي:

عَنْ أَبَانَ قَالَ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَقَالَ: «بَلَّغَنَا أَنَّ رَجُلًا هَلَكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: تَرَكَ كَثِيراً. قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ رَجُلًا يَأْتِي أَهْلَ الصُّفَّةِ فَيَسْأَلُهُمْ، فَمَاتَ وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ»^٢.

المثال ٧: جاء في رواية عن أبان الأحمر:

سَأَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الطَّاعُونَ يَقَعُ فِي بَلَدَةٍ وَأَنَا فِيهَا، أُنَحْوِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَفِي الْقَرْيَةِ وَأَنَا فِيهَا، أُنَحْوِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَفِي الدَّارِ وَأَنَا فِيهَا، أُنَحْوِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: وَإِنَّا تَنَحَّدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «الْفِرَازُ مِنَ الطَّاعُونَ كَالْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ»، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام إِنَّمَا قَالَ هَذَا فِي قَوْمٍ كَانُوا يَكُونُونَ فِي الثُّغُورِ فِي نَحْوِ الْعَدُوِّ، فَيَقْعُ الطَّاعُونَ

١. معاني الأخبار: ص ١٥٢.

٢. المصدر السابق: ص ١٥٣.

فَيَخْلُونُ أَمَا كُنْتُمْ وَتَقْرُونَ مِنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فِيهِمْ»^١.

المثال ٨: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صَوْرَتِهِ»^٢. فقد ذكرت شروح متعددة لهذا الحديث؛ لعدم وضوح مرجع الضمير في كلمة «صورته»، والإشكاليات التي أوردتها نقاد الحديث التي جعلته في قائمة الأحاديث المشككة، واضطر الكثير من شراح الحديث إلى توضيحه وحل إشكالياته^٣.

ولذا فإن أحد الرواة العارفين من أصحاب الرضا ﷺ - وهو الحسين بن خالد - عرض هذا الحديث على الإمام الرضا ﷺ، فأجابه الإمام ﷺ بذكر سبب ورود الحديث؛ وبذلك يتضح محل الغموض فيه، واعتبر الإمام ﷺ إبهام الحديث بسبب حذف صدره، وهو سبب وروده، ثم شرح قصته كالآتي:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلَيْنِ يَتَسَاتَبَانِ، فَسَمِعَ أَحَدَهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ يُشَبِّهُكَ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَا تَقُلْ هَذَا لِأَخِيكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ آدَمَ عَلَى صَوْرَتِهِ»^٤.

ويرى الشيخ الصدوق في كتابه الآخر التوحيد أن المشبهة حذفوا صدر هذا الحديث عن عمد؛ للاستدلال على عقائدهم الباطلة^٥.

والنقطة الجديرة بالتأمل، أن الحديث المبحوث عنه عُرض على الإمام الباقر ﷺ أيضاً، إلا أنه لم يُشر إلى سبب وروده، وأرجع الضمير إلى «اللّه» جلّ وعلا، واعتبرها إضافة

١. المصدر السابق: ص ٢٥٤.

٢. هذا الحديث لم يذكر بهذا اللفظ في الجوامع الروائية، ويتبين بعرض الحديث أنه كان متداولاً بين جماعة، انظر: الكافي: ج ١، ص ١٣٤؛ عيون أخبار الرضا ﷺ: ج ١، ص ١١٩.

٣. انظر: مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار: ج ١، ص ٢٠٦؛ شرح أصول الكافي: ج ٣، ص ١٩٨ و ٢٣٢، وج ٤ ص ١٢٣؛ تنزيه الأنبياء والأئمة ﷺ: ص ١٧٧.

٤. عيون أخبار الرضا ﷺ: ج ٢، ص ١١٠؛ الاحتجاج: ج ٢، ص ١٩٢.

٥. انظر: التوحيد: ص ١٥٢.

تشريفية، مثل الآية الكريمة: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾^١.

وسرُّ ذلك - كما أشار شارح الكافي المولى صالح المازندراني - أنه على فرض صحّة هذا النقل وتجريده عن سبب وروده، لا يدلّ أيضاً على ادّعاء المشبّهة^٢. ويمكن القول: باحتمال تعدّد ورود الحديث - كما عن الإمام الخمينيؑ - وأنّ الإنسان مظهر وآية تامة لله تعالى^٣.

وذكر أبو الفتح الكراجكي (م ٤٤٩ هـ) في كنز الفوائد سبب ورود الحديث بنحو مشابه لما تقدّم عن الصدوق، كالآتي:

الرُّهُرِيُّ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُوَ يَضْرِبُ وَجْهَ غُلَامٍ وَيَقُولُ: فَجَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ تُشَبِّهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَسَّ مَا قُلْتَ؛ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^٤.

ونقل في كتب أهل السنة حديث عن أبي هريرة - بتفاوتٍ يسير - يؤيد سبب الورود المذكور. قال رسول الله ﷺ:

إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَئِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تَقُلْ: فَجَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ أَشَبَّهَ وَجْهَكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ^٥.

المثال ١: روى قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ أنه قال:

«اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ»^٦.

فإذا لم تنتبه لسبب ورود الحديث، يمكن أن نعتبر أن سعد بن أبي وقاص كان مستجاب الدعاء بسبب دعاء النبي ﷺ، إلا أن مراجعة سبب ورود الحديث تطلعننا على أن دعاء رسول

١. انظر: الكافي: ج ١، ص ١٣٤.

٢. شرح الكافي، المولى صالح المازندراني: ج ٤، ص ١٢٤.

٣. انظر: شرح جهل حديث (شرح الأربعين حديثاً): ص ٦٣٢ - ٦٣٦.

٤. كنز الفوائد: ص ٢٧٤؛ تنزيه الأنبياء والأئمة: ص ١٧٧.

٥. مسند ابن حنبل: ج ٢، ص ٢٥١؛ وانظر أيضاً: فتح الباري: ج ٥، ص ١٣٣.

٦. سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٦٣، ح ٣٨٣٥.

اللَّهُ ﷺ لسعد كان في معركة بدر، وقد نقل الطبراني سبب ورود هذا عن عامر كالاتي:

قِيلَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: مَتَى أُجِبْتَ الدَّعْوَةَ؟ قَالَ: يَوْمَ بَدْرٍ، كُنْتُ أَرْمِي بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْعُ السَّهْمَ فِي كَيْدِ الْقَوْسِ أَقُولُ: اللَّهُمَّ زَلْزِلْ أَقْدَامَهُمْ وَأَرْعِبْ قُلُوبَهُمْ وَاقْعَلْ بِهِمْ وَاقْعَلْ، فَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ»^١.

المثال ٢: روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أم معقل - وهي امرأة من قبيلة بني سعد بن خزيمة - أنها قالت:

أَرَدْتُ الْحَجَّ فَضَلَّ بَعِيرِي، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «اعْتَمِرِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ عُمْرَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً»^٢.

وكان التصديق بتساوي الحج الأكبر مع هذه العمرة صعباً على وليد بن صبيح؛ ولهذا سأل الإمام الصادق عليه السلام:

بَلَّغْنَا أَنَّ عُمْرَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً، فَقَالَ الْإِمَامُ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي امْرَأَةٍ وَعَظَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: اعْتَمِرِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَهِيَ لَكَ حِجَّةً»^٣.

وبالبحث في الجوامع الحديثية لأهل السنة، تبين لنا تفاصيل أكثر عن سبب ورود الحديث، والتي تؤيد ما ورد عن صادق أهل البيت ﷺ بأن هذا الحكم مختص بتلك المرأة (وليس قاعدة عامة)، ففي رواية عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل أنها قالت:

لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِجَّةَ الْوَدَاعِ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْقِلٍ! مَا مَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا؟» قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلْكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَّا إِذْ فَاتَكَ هَذِهِ الْحِجَّةُ مَعَنَا فَأَعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ؛ فَإِنَّهَا كَحِجَّةٍ». فَكَانَتْ تَقُولُ: الْحَجُّ حِجَّةٌ، وَالْعُمْرَةُ

١. المعجم الكبير: ج ١، ص ١٤٣، ح ٣٦٨.

٢. مسند أحمد بن حنبل: ج ٦، ص ٤٠٦.

٣. الكافي: ج ٤، ص ٥٣٥.

عُمَرَةُ، وَقَدْ قَالَ هَذَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا أَدْرِي أَلِي خَاصَّةٌ؟^١.

فَيَتَضَحُّ بِالتَّعَرُّفِ عَلَى سَبَبِ وَرُودِ الْحَدِيثِ تَعْمِيمٍ وَتَخْصِصِ الْحُكْمِ، كَمَا فَهَمْتُ ذَلِكَ أَمَّ مَعْقِلَ نَفْسَهَا إِلَى حَدِّ مَا، فَإِنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ عليه السلام يَقُولُ لَوْلَيْدُ بْنُ صَيْبٍ: إِنَّ هَذَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ؛ جَدِيرٌ ذَكَرَهُ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي الْأُسْبُوعِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ مُسْتَحَبَّةٌ^٢، إِلَّا أَنَّ مَسَاوَاتِهَا مَعَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، غَيْرُ مَقْبُولٍ.

المثال ٣: رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ»^٣.

وَقَدْ نَاقَشَ صَحَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالتَّكَلِّمِينَ، وَاعْتَبَرُوهُ مُخَالَفًا لِلْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ^٤؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَصْرِّحُ فِي أَكْثَرِ مِنْ آيَةٍ أَنَّهُ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^٥؛ وَقَدْ كَانَ هَذَا الشُّكُّ وَالْمُنَاقَشَةُ فِي الْحَدِيثِ مَطْرُوحِينَ مِنْذُ الْبَدَايَةِ أَيْضًا، وَعِنْدَمَا عُرِضَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى عَائِشَةَ ذَكَرْتُ سَبَبَ وَرُودِهِ وَرَوَايَتِهِ الدَّقِيقَةَ؛ بِحَيْثُ أَنْكَرْتُ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ الْآنَ، وَجَعَلْتُ نَصَّ الْحَدِيثِ الْأَصْلِي مَوْضِعَ قَبُولٍ. فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ نَصَّ الْحَدِيثِ كَالآتِي:

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِنِكَاءِ أَهْلِهِ؟ فَقَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ الْآنَ»^٦.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ جَاءَ فِيهَا أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ:

يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ (تَعْنِي ابْنَ عُمَرَ)، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يُبْكِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ يَكُونُونَ وَإِنَّهَا

١. سنن أبي داود: ج ١، ص ٤٤٢، ح ١٩٨٩؛ وانظر أيضاً: صحيح البخاري: ج ٢، ص ٢٠٠، وسنن الترمذي: ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٩٤٣، ومسند أحمد بن حنبل: ج ١، ص ٢٢٩، ومسند أبي يعلى: ج ١٢، ص ٢٦٨، ح ٦٨٦٠، ودعائم الإسلام: ج ١، ص ٣٣٣، والجعفریات: ص ٦٧.

٢. انظر: الكافي: ج ٤، ص ٥٣٦.

٣. صحيح البخاري: ج ٢، ص ٨٢؛ صحيح مسلم: ج ٣، ص ٤١.

٤. أمثال ابن عباس وعائشة، انظر: تزيه الأنبياء: ص ٢٠٣.

٥. الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧، النجم: ٣٨.

٦. صحيح البخاري: ج ٥، ص ٩.

تُعَذِّبُ فِي قَبْرِهَا»^١.

المثال ٤: روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَلَدُ الزَّانَا سُرُّ الثَّلَاثَةِ»^٢.

فما ذنبه حتَّى يُعتبر أسوأ من أبيه وأمه العاصيين سيّما إذا قبلنا أَنَّ ابن الزنا يمكنه إصلاح نفسه ويصبح كسائر المؤمنين؟! وقد عُرِضَ هذا الحديث أيضاً على عائشة فبيّنت سبب وروده كالاتي:

إِنَّمَا كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ فُلَانٍ؟»

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَعَ مَا بِهِ وَلَدُ زَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ وَاللَّهُ سُرُّ الثَّلَاثَةِ»^٣.

وفي نقلٍ آخر أَنَّ ذلك الشخص هو أبو عَزَّةَ الْجُمَحِيِّ^٤.

وتوجد لدينا روايات أخرى تبيّن سبب ورود هذا الحديث^٥، وعند ملاحظتها ودراستها نحتاج إلى تبرير رواية أبي هريرة وتأويلها^٦.

كيفية تأثير أسباب ورود الحديث

في عالم المحاورَة يُعدّ كلام المعصومين عليه السلام قضايا حقيقية عادةً؛ أي أَنَّها قضايا قانونية عامّة تشمل الحاضرين في مجلس الخطاب وغيرهم ممّن سيوجد لاحقاً، والحال أَنَّ عدداً لا بأس به منها هو كلام في حادثة شخصية، وبتعبير المناطقة: «قضية خارجية»، ويسمّي فقهاؤنا العظام ذلك بما يصطلح عليه: «قضية في واقعة».

فدور أسباب ورود الحديث في المقام هو الإعانة على تمييز القضايا الخارجية من

١. معرفة علوم الحديث: ص ٨٨؛ مسند أحمد بن حنبل: ج ٦، ص ١٠٧؛ وانظر أيضاً: عدّة الأصول: ج ١، ص ٩٥.

٢. المستدرک علی الصحیحین: ج ٢، ص ٢١٥؛ السنن الكبرى: ج ١٠، ص ٥٧؛ الإمامة والتبصرة: ص ١٧٧.

٣. انظر: المستدرک علی الصحیحین: ج ٢، ص ٢١٥.

٤. المذهب البار: ج ٤، ص ٥٣٦.

٥. السنن الكبرى: ج ١٠، ص ٥٩، وتعتبر هذه الرواية ذلك الشخص المجهول قاتل أمته.

٦. فيض القدير: ج ٦، ص ٤٧٢؛ عون المعبود: ج ١٠، ص ٣٥٩؛ مجمع الزوائد: ج ٦، ص ٢٥٧؛ السنن الكبرى: ج ١٠، ص ٥٨-٥٩؛ معاني الأخبار: ص ٤١٢، ح ١٠٣؛ عدّة الأصول: ج ١، ص ٩٥؛ المعتمد: ج ٢، ص ٤٣٥.

الحقيقية، وتوضيح ذلك - كما مر - أن أكثر الأحاديث تتضمن أحكاماً عامة ودائمة؛ ولهذا يتبادر إلى الذهن عند أول وهلة لمواجهة الحديث المعنى العام والدائم، مع الغفلة عن اختصاص بعض الأحاديث بفرْدٍ أو حادثة بعينها، وإن كانت قليلة.

فمثال «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» يشرح بوضوح أن الإفطار لا لحقيقة الحجامة وجميع أفرادها، بل إنه لمحتجم خارجي، وليس إفطاره بسبب حجامة. وبعبارة أخرى: إنَّ الإتيان بالحجامة فقط للإشارة وتعيين الفرد المعني بالكلام، لا أنَّ الحجامة داخله في الحكم.

إنَّ دور أسباب ورود الحديث هو بيان تأثير هذه الأمور أو عدمها، وباتّضاح سبب ورود الحكم، يمنع من عمومه لسانر المصاديق وشموله لتعام الأفراد، وهكذا تنتفي حقيقة الحكم في بعض الحالات - ولا سيّما في أحكام التقية - ريثما يكون الحكم حقيقياً، فيتضح الهدف الرئيس من الحكم من خلال بيان الأجواء السائدة على الكلام.

الملخص

- ✓ أسباب ورود الحديث هي قرآن تساعدنا على فهم صحيح للحديث، والوصول إلى القصد الأصلي للمتكلم؛ نظير أسباب نزول الآيات الكريمة.
- ✓ سبب الورد يعني البيئة التي صدر فيها الحديث والتي كان كلام المعصوم ﷺ ناظراً إليها، سواء كانت ظروفاً سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها. وتشمل أحوال الراوي والأسئلة الظاهرة والخفية للمخاطب، وغيرها من القران.
- ✓ بالالتفات إلى أسباب ورود الحديث في فترة الازدهار، فإنَّ فترة الإمامين الباقر والصادق ﷺ تحتل أهمية كبرى؛ لظهور فتاوى الفقهاء واعتقادات المتكلمين بشكل أوسع في هذه الفترة، وكان الأئمة ﷺ ينتقدون هذه الآراء ويناقشونها بنحو مباشر أو بواسطة تلامذتهم، أو كانوا يضطرون لموافقتها تقيّة.
- ✓ القران المقامية المؤثرة لم تُنقل بشكلٍ كامل، ولا سبيل للثور عليها إلا من خلال مراجعة الكتب ذات الصلة؛ سواء كانت فقهية أو تاريخية أو تفسيرية أو عقائدية.
- ✓ الركن الأساسي لأسلوب الثور على هذه القران في مجالي الحديث والتفسير؛ هو تشكيل

الأسرة الحديثية.

✓ الظفر بأسباب ورود الحديث يمنع من التعميم غير الصحيح للأحاديث، ويضع الأحكام الواردة فيها في مواضعها المناسبة، فتقرب معانيها من الواقع.

أسئلة وبحث

- ١ - ما ضرورة البحث عن أسباب ورود الحديث؟
- ٢ - ما هي أهمية دراسة أسباب ما ورد عن الإمامين الباقر والصادق عليه السلام؟
- ٤ - ما هي العلاقة بين مسألة «قضية في واقعة» في علم الفقه، وبين بحث «أسباب ورود الحديث»؟
- ٥ - هل إن أسباب ورود الحديث تخصّص الحكم؟
- ٦ - بين مواطن التمايز والتشابه بين تأثير «سبب نزول الآيات» و«أسباب ورود الحديث»؟
- ٧ - ابحث عن حديثين تعرّضا لسوء الفهم بسبب عدم الالتفات إلى سبب ورودهما.
- ٨ - بتشكيل الأسرة الحديثية، أوضّح هل إن الهرولة مستحبة في الطواف ومن سنن النبي ﷺ أيضاً كما هي في السعي بين الصفا والمروة؟

الفصل السادس

تكوين الأسرة الحديثية

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

- مفهوم الأسرة الحديثية.
- ضرورة جمع الأسرة الحديثية.
- فوائد جمع الأسرة الحديثية.
- أسلوب جمع الأسرة الحديثية.
- مفهوم الأسرة الحديثية العظمى.

مفهوم الأسرة الحديثية

تقدّم أنّ القرائن على قسمين: لفظية ومقامية، وأنّ اللفظية على قسمين أيضاً: متّصلة ومنفصلة. فإذا تكلم أحداً بشيء فالقرائن اللفظية المنفصلة لكلامه هي أقواله الأخرى. وكلام المعصوم ليس خارجاً عن هذا الإطار، فإذا تكلم بشيء فقرائنه التي يعتمدها هي كلماته الأخرى، وكل كلامه حديث، وعليه ستكون أحاديثه الأخرى قرائن لفظية منفصلة. وبما أنّ جميع الأنمة عليه السلام نور واحد وينهلون علمهم من عين واحدة، فإنّ أحاديث الأنمة الآخرين ستكون قرينة على المراد بالحديث محلّ البحث.

وتكون علاقة هذه الأحاديث مع الحديث المبحوث عنه من جهات مختلفة وعديدة؛ فإنها تارة تكون مخصصة وأخرى مقيدة وميَّنة، وتكون أحياناً شارحة وناسخة ومعارضة. والأهم من ذلك أنها قد تكون بنفس معنى ومضمون الحديث المبحوث عنه.

ووجه الاشتراك الأساسي في هذه الأحاديث، هو نظرها إلى موضوع محوري واحد، وعلى ضوء ذلك، نستطيع تصنيف هذه الأحاديث إلى المتَّحدة المضمون والمرتبطة ببعضها والأحاديث الناسخة والمعارضة، ونسميها وفقاً لمصطلح وضعناه: «الأسرة الحديثية». ونحن هنا نعزل الأحاديث المعارضة على الرغم من تأثيرها المهم في فهم الحديث؛ نظراً لتقابلها وتقيدها وتحديدها للحديث المبحوث عنه، وعلى هذا لم نبحثها هنا وستعرض لها في الفصل الآتي أن شاء الله تعالى.

والجدير بالذكر، أنَّ الأحاديث في الأصل بمنزلة ببيان مرصوص، وكلّ حديث منها يمثل لبنة فيه، إلّا أنّه لم تصلنا بصورة مجموعة مترابطة، وإنّما نقل لنا كلّ من الرواة جزءاً منها، فعلينا أن نستعيد إليها صورتها السابقة والأصلية من خلال العثور على الأحاديث النازرة إلى موضوع واحد، فحينما نضع كلّ حديث في موضعه الصحيح والمناسب، تتضح ملامح الفكرة المقصودة، وتظهر شيئاً فشيئاً.

وكلّما اقترب عدد هذه الأحاديث من العدد الحقيقي الذي صدر عن المعصومين (عليه السلام)، اقتربنا أكثر فأكثر إلى الرؤية الحقيقية وروح المعنى الكامن وراء الأحاديث. فالمقصود بالأسرة الحديثية: هو العثور على الأحاديث المتشابهة والمتَّحدة المضمون والناظرة إلى موضوع محوري واحد، مضافاً إلى معرفة نسبة بعضها إلى البعض بهدف العثور على ذلك المعنى.

وبناءً على ذلك، لا تقتصر في تكوين الأسرة الحديثية على البحث عن الأحاديث المتَّحدة المضمون خاصّة، وإنّما ينبغي استقصاء جميع الأحاديث ذات الصلة بالحديث المبحوث عنه بأيّ أنواع العلاقة: إمّا التخصيص والتعميم، أو الإطلاق والتقييد، أو الإجمال

والتبيين؛ ونحن نستعين بعلم أصول الفقه لتعريف هذه العلاقات، ونوضح مقصودنا بذكر بعض الأمثلة؛ إلا أننا قبل الخوض فيها سنبحث عن ضرورة «تكوين الأسرة الحديثية» وأسلوب العلماء فيها وموقفهم تجاهها.

ضرورة تكوين الأسرة الحديثية

أهل البيت عليهم السلام نور واحد

إِنْ أَنْمَتْنَا كُلَّهُمْ نور واحد^١، وذواتهم المقدسة بمنزلة ذات واحدة، وكلما هم يصدق بعضه البعض^٢؛ وعلى هذا، إذا أردنا استكشاف رأيهم في موضوع معين، فإنه ينبغي لحاظ جميع كلماتهم حوله، والالتفات إلى جميع أجوبتهم على الأسئلة المطروحة لهم؛ ولا يصح اعتبار خصوص رواية واحدة أو إجابة عن سؤال واحد معياراً لتعيين رأيهم ونسبته للمعصوم عليه السلام؛ والذي ينتهي إليه هو لزوم الإحاطة بجميع ما ورد عن الأئمة حول الموضوع.

ومما يؤكد أهمية تشكيل الأسرة الحديثية: وجود أجواء التحديث وعوارض النقل؛ من قبيل التقية والنقل بالمعنى والتصحيح والتحريف؛ فإذا أخذنا التقية بنظر الاعتبار، نجد أن المعصوم عليه السلام لم يكن بإمكانه أن يبين رأيه بحرية في الكثير من الحالات؛ ولهذا فنحن بحاجة إلى ملاحظة الروايات الأخرى للتعرف على رأيه الواقعي.

وإذا لاحظنا النقل بالمعنى والاختلافات غير المقصودة في تعابير الرواة المختلفين، والتقطيع والتحريف والتصحيح، سندرك - ببساطة - ضرورة جمع الأحاديث المتحدة الموضوع والمحمور، وفي هذه الحالة لا يمكن الوثوق بفهمنا الأولي عند العثور على أول نص حول الموضوع وكما لا يمكننا نسبة ما فهمناه إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام.

١. توجد العديد من الروايات تدل على ذلك في مصادرنا، لاحظ مثلاً: كفاية الآخر: ص ٧١؛ المسترشد: ص ٦٣؛ الغيبة: النعماني: ص ٩٣، ح ٢٤؛ مقتضب الآخر: ص ٢٤؛ الصراط المستقيم: ج ٢، ص ١٤١؛ كشف الغمّة: ج ٢، ص ٨٦.
٢. اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٤٩٠: «إِنَّا عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نَحْدُثُ، وَلَا نقول: قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا. إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصادق لكلام آخرنا».

وتتضاعف أهمية جمع الأسرة الحديثية؛ باعتبار أنّ حديث وسيرة المعصومين (عليه السلام) هما المفسر للقرآن، وهو المصدر الأساسي والنصّ الديني الأول في الإسلام؛ وفي هذا المجال ومع تلك العلاقة، فإنّ الحديث بصدد شرح آيات القرآن وتفسير متشابهاتها وتخصيص عموماتها وتقييد إطلاقاتها، وإذا لم يتبع في فهم الحديث نفس الأسلوب، لا يمكن القيام بذلك الأمر المهمّ بصورة صحيحة؛ وبعبارة أخرى: لا بدّ من جمع الأحاديث المرتبطة بآيات القرآن وتوحيدها للحصول على رأي واحد يمكن نسبته لأهل البيت (عليه السلام)، ثمّ البحث عن ارتباطه بآيات القرآن الكريم.

وكلّ ما ذكرناه قد بينّه هذا الحديث الرضوي بنحو أفضل في جمل قصيرة وببلاغة تامة:

إِنَّا أَنْ تَحَدَّثْنَا حَدَّثًا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ الشُّعْءِ؛ إِنَّا عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ نَحْدُثُ، وَلَا نَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَيَتَنَاقَضُ كَلَامُنَا. إِنَّ كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا، وَكَلَامِ أَوَّلِنَا مُصَادِقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا^١.

النقل بالمعنى

السبب الآخر الذي يحتم علينا البحث عن الأحاديث وتكوين الأسرة الحديثية هو وجود أسلوب النقل بالمعنى؛ أي أنّ يُنقل معنى ومضمون الخبر دون التركيز على الألفاظ والمفردات. والنتيجة المنطقية للاكتفاء بنقل مضمون الحديث هي عدم إمكان الاستدلال بجميع جزئيات النصّ.

والنقل بالمعنى طريقة متعارفة في النقل الشفهي، وربما يستعمل في النقل المكتوب أيضاً، وذلك في حالات نقل الكلام بصورة غير مباشرة.

وقد أيّد أنتمنا (عليه السلام) هذه الطريقة العقلانية وصحّحوها من خلال عدّة روايات، مع التأكيد على أنّ لا يؤدي تغيير الألفاظ إلى تغيير المعاني^٢؛ وقد أمضوا هذه الطريقة في نقل

١. اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٤٩٠، الرقم ٤٠١.

٢. انظر: الكافي: ج ١، ص ٥١؛ بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٦١؛ كز العمال: ج ١٠، ص ٢٣٠ و٢٣٦؛ وأيضاً مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢، ص ٣٩: «نقل به معنا» (النقل بالمعنى) لمهدي مهريزي.

أحاديثهم، وعلى الأقل في غير الأدعية والرسائل^١، وبهذا الإذن والإمضاء يَسْرُوا نقل الحديث، وساعدوا على نشره.

ولهذا السبب، فإنَّ النقل بالمعنى سيرة مقبولة عند علماء الشيعة، وكانت - كما يقول المرجع الديني السيد حسين البروجردي - أمراً رائجاً بين الرواة^٢. ويقول ﷺ في كتاب الأحاديث المقلوبة:

عندما تَبَعْنَا في تراجم الرواة عن الأئمة المعصومين ﷺ، عرفنا من حالهم أنهم كانوا كثيراً ما لا ينقلون ما يسمعون به من ألفاظه، وإنما يروون المعاني حسب ما يتصورونها ويستفيدونها بتصوراتهم، وإن كانوا قد يخطئون في ذلك^٣.

واعتبر بعض العلماء هذه المسألة سبباً لاختلاف الأحاديث في بعض الأحيان، وبالالتفات إلى هذه الطريقة الشائعة كانوا يعالجون التعارض بينها^٤.

وإنَّ عدم الانتباه إلى هذه النقطة، يؤدي بنا إلى الجمود على الهياكل والألفاظ والكلمات، ويبعدنا عن مغزى الكلام والمراد الأصلي للأئمة ﷺ. وأما إذا آمنا بوقوع ذلك في بعض الروايات، فإنه ستتغير طريقة تعاملنا معها، وهذا ما يحتم علينا الفحص والبحث عن النصوص المشابهة والمتحدة المضمون والناظرة إلى بعضها.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ هذا هو الفرق بين هذا الأسلوب وموضوع التحريف

١. انظر: كتاب «نقل معنى» للدكتور أحمد الباكجي.

٢. فهو يعتبر الحديثين الثاني عشر والخامس عشر من الباب الخامس عشر من «أبواب صلاة المسافرين» من المجلد الخامس عشر من وسائل الشيعة حديثاً واحداً، ويكرر هذا الكلام حول روايات علي بن يقطين في معنى الوطن الشرعي (البدر الزاهر: ص ١٨٣)، ثم يقول: «النقل بالمعنى كان أمراً شائعاً بين الرواة» (المصدر نفسه: ص ١٨٥).

٣. الأحاديث المقلوبة: ص ٣١؛ وانظر أيضاً: مرة العقول: ج ١، ص ١٧٥.

٤. انظر مثلاً: فراند الأصول، الشيخ الأنصاري: بحث الشبهة الوجوبية لتعارض النصين، شرح توقيع إمام العصر بهذا المضمون: «والجواب في ذلك حديثان: أما أحدهما فإنه إذا انتقل عن حالة إلى أخرى فعليه التكبير، وأما الحديث الآخر...» يقول الشيخ الأنصاري: «... إلا أنَّ جوابه - صلوات الله وسلامه عليه - بالأخذ بأحد الخبرين من باب التسليم يدل على أنَّ الحديث الأول نقله الإمام بالمعنى، وأراد شموله لحالة الانتقال من القعود إلى القيام، بحيث لا يتمكن إرادة ما عدا هذا الفرد، فأجاب ﷺ بالتخير».

والتصحيح، وإن كان لكلا الأمرين تأثير في فهم الحديث، يقودنا إلى البحث في النصوص، إلا أنَّ التحريف والتصحيح كان بصدد التنبيه على اختلاف شكل المفردات وتركيب هياتها، أمَّا في هذا الأسلوب فمن الممكن أنَّ تختلف المفردات في النصوص المختلفة، إلا أنَّ معناها واحد، أو أنَّ تشترك في إطار معنوي محدود على الأقل.

إنَّ ملاحظة أسلوب النقل بالمعنى، تفرض علينا أنَّ لا نكتفي بنصٍّ أو نصِّين للحصول على معنى معيَّن، وإنَّما ينبغي ملاحظة المعنى العامَّ الناجم عن النصوص والقدر المشترك للأحاديث المرتبطة بموضوع واحد. ولهذا فعندما تتعدَّد النصوص المتَّحدة المضمون، لا يمكن - ببساطة - اعتبار جميع جزئياتها وظروفها وألفاظها صحيحةً وحجةً، كما أنَّه لا يمكن إسقاطها جميعاً عن الاعتبار. وهذا بمعنى أنَّ جميع جزئيات النصوص المتَّحدة المضمون معتبرة إذا لم تكن متعارضة، كما أنَّ القدر المشترك منها معتبر. ولا ينبغي إهمال الأجزاء غير المتكررة والمختصة بكلِّ نصٍّ؛ لأنَّ مقبولية النقل بالمعنى إنَّما تكون في نقل الرواية الموثوقين بهم كما هو الحال في نقلهم اللفظي، فالمفروض أنَّ الراوي الثقة لا يغيِّر المعنى المنقول عن المعصوم عليه السلام، بل يكون اختياره للمفردات بملاحظة النصِّ وفهمه الدقيق، وهكذا كانت سيرة الرواة.

ومن الجدير بالذكر، أنَّنا لا ننكر تجاوز هذه الطريقة، ولا تنفي احتمال خطأ الراوي؛ إلاَّ أنَّه لقلَّة في الرواية الثقة أو لتسهيل سبيل النقل لا يُلْتَمَس إليه في النهج العقلاني الممضى من قبل الشارع، كما لا يُلْتَمَس إلى احتمال الخطأ في النقل اللفظي، كاحتمال عدم صحَّة السماع أو عدم صحَّة القراءة.

وعليه - بناءً على هذه القاعدة - إذا كانت إحدى الفقرات الواردة في نصٍّ لا تتسجم مع القدر المشترك في النصوص الأخرى، فلا اعتبار لها، لكنَّه لا يعني عدم حجِّية الجزء غير المشترك دوماً، بل هو في الحجِّية نظير أيِّ خبرٍ واحد آخر؛ بمعنى أنَّه حجة ما لم

يضاده خبر آخر، ولا يسقط عن الحجية بمجرد الاختلاف في الزيادة والنقصان أو الخصائص التي لا تؤثر في المعنى؛ لأنه قد ينقل الراوي جزءاً من حادثة ويرويها آخر بصورة كاملة.

وهذا يعني أننا نتمكن من الإصرار على جزء كبير من نصوص الأحاديث، وبسبب تكرارها في المجموعات والكتب الروائية، يحصل لنا الوثوق بصورها، وبتكوين الأسرة الحديثية والملاحظة المجموعية للروايات، نطرح الفقرات الشاذة والنادرة.

نعم، في حالة تعارض نقلين فإنهما يسقطان عن الحجية، لكن هذا لا يخص النقل بالمعنى، بل هو شامل للنقل اللفظي أيضاً؛ حيث يسقط الحديثان عن الحجية في حالة التعارض.

ولابد أن نضيف هنا: أنه لكثرة النقل المكتوب في التراث الحديثي الشيعي بالنسبة للنقل الشفهي، فإنه لا يوجد اختلاف كبير بين الروايات، وإن وجدت اختلافات جزئية؛ مثل:

مِنْ حِكْمَتِهِ [المؤمن] عِلْمُهُ بِنَفْسِهِ^١.

مِنْ حِكْمَتِهِ [المؤمن] مَعْرِفَتُهُ بِذَاتِهِ^٢.

أَفْضَلُ الْحِكْمَةِ مَعْرِفَةُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ وَوُقُوفُهُ عِنْدَ قَدَرِهِ^٣.

والكثير من الأحاديث في نهج البلاغة والمصادر النظرية له - مثل غرر الحكم، وعيون الحكم والمواعظ، وكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في الكافي وتحف العقول - من هذا القبيل. والنموذج الآخر لبيان النقل بالمعنى وقلة الاختلاف في النقل: باب «من طلب عشرات المؤمنين وعورتهم» في الكافي، ففي هذا الباب تجد الأحاديث: الأول والثالث والسادس والسابع متحدة المعنى وبينها اختلاف يسير، وهي مشتركة في النهي عن

١. بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٨١.

٢. نزعة الناظر: ص ٤٥.

٣. غرر الحكم: ح ٣١٠٥.

إحصاء عشرات المؤمنين^١.

ونضيف في الختام: أنَّ بعض علماء أهل السنة تعرَّضوا لهذه المسألة، منهم مسفر عزم الله الدُّمَينِي في كتابه مقاييس نقد نصوص السنة، الذي يرى التفصيل في المسألة، فقال أولاً: إِنَّ الصحابة كانوا ينقلون بالمعنى غالباً^٢، وكان بعضهم لا يجيز تغيير حتى كلمة واحدة؛ مثل: عبد الله بن عمر^٣. كما أنَّ البخاري كان ينقل بالمعنى، ومسلماً ينقل الحديث بنفس لفظه^٤؛ ونقل الدميني مرفوعة ابن مسعود التي استدلَّ بها القائلون بجواز النقل بالمعنى:

إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُحَدِّثُنَا بِحَدِيثٍ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَسُوْقَهُ كَمَا سَمِعْنَاهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَعْنَى فَلْيَحْدِثْ»^٥.

وينقل عن المخالفين هذين الحديثين عن النبي ﷺ:

نَصَّرَ اللَّهُ امْرَأَةً سَمِعَتْ مَتَا حَدِيثًا فَحَفِظَتْهُ حَتَّى يُلَاقَهُ؛ فَرَبَّ مُبْلَغٍ أَحْفَظَ لَهُ مِنْ سَامِعٍ^٦.

١. انظر: الكافي: ج ٢، ص ٣٥٥، ونص الأحاديث المذكورة كالآتي:

- زُرَّازَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى الْكَفْرِ: أَنْ يُوَاعِي الرَّجُلَ الرَّجُلَ عَلَى الدِّينِ فَيُحْصِي عَلَيْهِ غَتْرَاتِهِ وَزَلَّاتِهِ لِيُعْتَقَهُ بِهَا يَوْمًا مَا.

- زُرَّازَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: إِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى الْكَفْرِ: أَنْ يُوَاعِي الرَّجُلَ الرَّجُلَ عَلَى الدِّينِ فَيُحْصِي عَلَيْهِ غَتْرَاتِهِ وَزَلَّاتِهِ لِيُعْتَقَهُ بِهَا يَوْمًا مَا.

- زُرَّازَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى الْكَفْرِ: أَنْ يُوَاعِي الرَّجُلَ الرَّجُلَ عَلَى الدِّينِ فَيُحْصِي عَلَيْهِ زَلَّاتِهِ لِيُعْتَقَهُ بِهَا يَوْمًا مَا.

- ابن بكير عن أبي عبد الله ﷺ، قَالَ: أَبْعَدُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ: أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ يُوَاعِي الرَّجُلَ وَهُوَ يَحْفَظُ عَلَيْهِ زَلَّاتِهِ لِيُعْتَقَهُ بِهَا يَوْمًا مَا.

٢. انظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٣٠٨.

٣. لم يكن ابن عمر يقبل تفسير كلمة «العائرة» إلى «الرافضة» في حديث «مثل المنافق كمثل الشاة الرافضة» «العائرة» بين الغنمين»، انظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ص ٢٦٨.

٤. انظر: الأصول، السرخسي: ج ١، ص ٣٥٦؛ الكفاية في علم الرواية: ص ٣٠٠.

٥. الكفاية في علم الرواية: ص ٣٠٢.

٦. مسند ابن حنبل: ج ١، ص ٤٣٧.

رَبِّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبِّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ^١.

وردة الدميني الاستدلال بهما قانلاً: إِنَّ أداء كَلِّ ما سمع يرجع إلى أداء المعنى، لا أداء نفس الألفاظ، وهذا المعنى عرفي وشائع، بشرط أَنْ لا يؤدي إلى اختلاف في معنى الحديث^٢.

وقد اقترب بهذا القول من الرأي الشيعي المستند إلى المروي عن صادق آل محمد عليه السلام: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السلام: أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْكَ فَأَزِيدُ وَأَنْقُصُ؟ قَالَ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مَعَانِيَهُ فَلَا بَأْسَ^٣.

سيرة المحدثين

إِنَّ التصنيف وجمع الأحاديث المتشابهة في الموضوع والمضمون، هو المنهج السائد عند الرواة والمحدثين والفقهاء الكبار، وهذا ما يبين أهمية تكوين الأسرة الحديثية في إطار فهم الأحاديث. كما يُشاهد ذلك في كتب المصنفين من الرواة؛ أمثال: ابن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، والحسين بن سعيد الأهوازي، وعلي بن مهزيار.

ونرى هذا المنهج في أكثر الأصول الحديثية؛ مثل: كتاب الصلاة لحريز بن عبد الله السجستاني، وقد تبع هذا المنهج كبار المحدثين وقدمائهم؛ نظير: البرقي صاحب كتاب المحاسن - وهو من أقدم الجوامع الحديثية الشيعية^٤ - ومحمد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات، ومحمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي، والشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وغيره، والشيخ الطوسي في الكثير من كتبه. فقد رجّحوا النهج الموضوعي على الأسلوب المسندي^٥.

١. سنن الترمذي: ج ٤، ص ١٤١؛ وانظر: الكافي: ج ١، ص ٤٠٣.

٢. انظر: مقاييس نقد متون السنة: ص ١٩ - ٢٧.

٣. الكافي: ج ١، ص ٥١، ح ٢.

٤. كان هذا الكتاب ضخماً لكن فقد منه جزء كبير بسبب حوادث الدهر، وطبع الباقي منه في مجلدين.

٥. الأسلوب المسندي يعتمد جمع الروايات على حسب الرواة من دون الالتفات إلى مضامينها، وهو أسلوب قديم رائج بين أهل السنة؛ نظير مسند ابن حنبل، وغيره.

فقد كانوا يعتقدون بأصل عام وواضح؛ أنَّ الأحاديث متناظرة فيما بينها، وإذا كانت تشير إلى موضوع واحد وتُتجه نحو مسألة واحدة فلا بدَّ من دراستها معاً وبمنظرة عامّة. ونجد هذا الأسلوب مقبولاً بين أهل السُنّة أيضاً؛ ولهذا صَنّفوا الصحاح السُنّة على أساس التبويب الموضوعي.

وتشير التصانيف الموضوعية - سواء في الأبواب الفقهية، أو في الأخلاق والتأريخ والسيرة - إلى حذاقة المحدث، ومنه يفهم دقّة المؤلّف فيما استوحاه من الروايات من خلال ملاحظة تصنيفه للأحاديث في الأبواب المتناسبة مع تلك المضامين.

وقد استلهم بعض المحدثين الأجلّاء عناوين الأبواب من مطاوي الأحاديث المندرجة تحتها والمفهوم المتحصّل منها؛ ومن أشهرهم: الشيخ الحرّ العاملي (م ١١٠٤هـ) الذي أنجز عملاً كبيراً في كتاب تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، فقد اختار في الحقيقة الأسلوب الموضوعي في مرحلة الفحص وجمع الأحاديث، وكذلك في مرحلة الترتيب والتصنيف.

والمحور الذي اعتمده ﷺ في جمع الأحاديث هو المسائل الفقهية، فكان يستقصي عن الروايات الواردة حولها، ثم يصنّف ما جاء ناظراً إلى كلّ مسألة في باب معيّن؛ وقد سلك الفيض الكاشاني في كتابه الوافي هذا الأسلوب في جمع وشرح أحاديث الكتب الأربعة أيضاً، كما رتّب العلامة المجلسي أحاديث الشيعة في بحار الأنوار بنفس الأسلوب.

وفي العصر الحاضر، اقترح آية الله السيّد البروجردي ﷺ على تلامذته وضع المجموعتين الروائيتين الكبيرتين وسائل الشيعة ومستدرك الوسائل جنب بعضهما، وأضاف إليهما الآيات القرآنية وروايات أخرى، فسار على ذلك الأسلوب أيضاً، وألّف أحد تلامذته كتاب جامع أحاديث الشيعة، فجعل عملية الاستنباط أكثر دقّة وسهولة.

ودافع بعض الأجلّاء المعاصرين - كآية الله السيّد موسى الشبيري الزنجاني - عن منهج السلف، ويرى أنَّ الأحاديث الضعيفة لا بدَّ أن تُجمع أيضاً وتوضع إلى جنب الأحاديث

الصحيحة ويُنظر إليها بصورة مجموعة واحدة؛ لكي يتضح المقصود من المفردات الأساسية المستعملة في الأحاديث الصحيحة، ويتضح ويفهم التعريض وعلاقة الأحاديث ببعضها. ونحن نعتقد أنه لا بدّ من الفحص في أحاديث سائر الفرق والنحل الشيعية وغير الشيعية أيضاً؛ لكي تميّز الإشارات الظاهرة والخفية للأحاديث، وتبيّن معارض كلام الأئمة عليهم السلام وبعض مواجهاتهم المحتملة للأفكار الأخرى.

وقد تعرّض علماء الفقه والأصول لهذه المسألة في مواطن مختلفة من علم أصول الفقه، مثل «التخصيص»، «التبيين»، «تأخير البيان عن وقت الحاجة»، وتبّهوا على وجوب الفحص العام والتأمّ قدر الإمكان، وضرورة العثور حتّى على القرائن الكلامية الصادرة عن الأئمة الآخرين^١.

ومن بين متخصصي علم الحديث المعاصرين الشيخ رضا الأستادي، فقد شبّه هذا المسلك بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم - وهو أسلوب مقبول - وأرجع خلفية ذلك إلى العلامة المجلسي في كتابه بحار الأنوار، وقال: نوّكد على التصنيف الموضوعي؛ أي أنّ الاستنباط من الروايات رهين بجمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد^٢.

فوائد تكوين الأسرة الحديثية

إنّ الفائدة المهمة والأساسية لتكوين الأسرة الحديثية - إضافةً إلى الفهم الدقيق للحديث - هي تبين الحكم النهائي؛ سواء كان فقهيّاً أو أخلاقياً أو غير ذلك. وبعبارة أخرى: يمكننا بعد البحث الكامل الشامل؛ والعثور على جميع الأحاديث العامة والمطلقة والمخصّصة والمقيّدة وغيرها؛ وضّم بعضها إلى بعض، أن نحكم على المتحصّل من مجموعها بالاعتبار وحجّة ما ينتج من كلّ الأحاديث عند ضّم بعضها إلى

١. لمزيد من الاطلاع على هذا المصطلح وبعض النماذج الأخرى انظر: عدّة الأصول: ج ١، ص ٥٠ - ٥٢ و ٤٠٣، وج ٢، ص ٤١٧؛ وانظر أيضاً: فرائد الأصول: ج ٣، ص ٦٨ حول فهم معنى نقض اليقين بقرينة مجموع الروايات.

٢. مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ١١، ص ١٨ و ١٩، حوار مع آية الله أستاذي.

البعض الآخر، وفي غير هذه الحالة، يمكن أن يكون الحكم المنسوب إلى الدين أو إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام في كثير من الحالات خاطئاً، فلا يصح اعتباره حجة.

ونحن نتبع هذا الأسلوب في حواراتنا اليومية أيضاً؛ سواء كنا في مقام المتكلم أو المخاطب، فلا نرتب الأثر على عموم اللفظ أو إطلاقه في أول وهلة. فمثلاً على الرغم من سعة معاني بعض المفردات، إلا أننا نحدّ من اتساعها بإضافة صفة أو شرط، أو قد نستثني بعض المصاديق والأفراد والطوائف بلفظ آخر.

وقد يضيف المتكلم قيوداً في كلامه إجابة لسؤال المتكلم، وقد يأتي بها قبل السؤال؛ لكي يبيّن مراده النهائي بنحو تام، وفي بعض الأحيان يعتمد المتكلم على كلامه السابق أو اللاحق أو يحيل إليهما ليتّضح مقصوده. ولا يختلف كلام الأئمة عليهم السلام ومحاوراتهم اللغوية عن الأسلوب الشائع، فقد أمضوا الأسلوب المتعارف وتعاملوا به، وقد أوضح علماء أصول الفقه العلاقات بين العبارات المختلفة ونظّموا بحوثاً تحت عناوين العام والخاص و... ونحن نشير هنا إلى بعضها.

تخصيص الحكم

العموم في الاصطلاح: عبارة عن شمول المفهوم لكل ما يصلح أن ينطبق عليه، وبعبارة أخرى: فعلية الشمول فيما فيه قابليته. والعام: عبارة عن اللفظ الدالّ على المفهوم وشموله. فمعنى لفظ «العام» يترّكّب من أمرين: المفهوم القابل للانطباق على كثيرين، وفعلية ذلك الانطباق.^١

والمخصّص في الاصطلاح: عبارة عن الدليل الواقع في مقابل ما هو أعمّ منه مورداً عموماً مطلقاً؛ بحيث يكون - غالباً - أقوى دلالة منه، ويصير سبباً لرفع اليد عن حكمه وترك العمل به.^٢

١. اصطلاحات الأصول: ص ١٧٣.

٢. المصدر السابق: ص ٢٣٤.

وبعبارة أخرى: فإنَّ العامَّ والخاصَّ مفهومان نسيَّان، ويكتسبان معناهما بالتضاد. وقد ذكر الأصوليون عدَّة تقسيمات للعام؛ من قبيل: العموم البدلي، العموم الاستغراقي العموم المجموعي، وذكروا ألفاظاً تختصَّ بكلِّ واحدٍ منها. كما أنَّهم ذكروا تقسيمات أخرى للخاص؛ مثل: المخصَّص اللفظي، والمخصَّص اللبِّي^١. وقد طُرحت هذه المسائل في علم أصول الفقه؛ ولذا سنختم هذا البحث مكتفين بذكر النموذجين التاليين:

المثال ١: اعتبرت الكثير من الروايات - تبعاً للقرآن - أنَّ الإسراف عمل مذموم، ومنها:

«الإسرافُ يُفني الجَزِيلَ»^٢.

و«أَقْبَحُ البَذْلِ السَّرَفُ»^٣.

إلا أنَّ بعض الأحاديث عرَّفت الإسراف وحدَّته بحيث يمكن اعتبارها مخصَّصة؛ مثل:

«الإسرافُ مذمومٌ في كُلِّ شَيْءٍ، إلَّا في أفعالِ البرِّ»^٤.

و«لَيْسَ فيما أَصْلَحَ البَدَنِ إِسْرَافٌ»^٥.

المثال ٢: روي عن النبي ﷺ:

لِكُلِّ نَبِيٍّ شَفَاعَةٌ، وَإِنِّي خَبَأْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَايَرِ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٦.

وجاء في حديث آخر أيضاً:

١. المخصَّص اللفظي: هو ما كان لفظاً، كما إذا ورد: «لا تكرم فساد العلماء» بعد ورود «أكرم كلَّ عالم». واللبِّي: هو ما كان من قبيل المعنى ولا قالب لفظي له؛ فكأنَّه لب لا قشر له، كما إذا قام الإجماع أو دلَّت السيرة على عدم لزوم إكرام الفاسق في المثال السابق، وكذا إذا قال المولى: «أكرم جبراني» وحكم العقل بقبح إكرام من كان منهم عدواً للمولى، فالإجماع والسيرة وحكم العقل من المخصَّصات اللبِّيَّة (المصدر السابق: ص ٢٣٤).

٢. غرر الحكم: ح ٣٣٥.

٣. المصدر السابق: ح ٢٨٥٧.

٤. المصدر السابق: ح ١٩٣٨.

٥. الكافي: ج ٤، ص ٥٤؛ وج ٦، ص ٤٩٩ عن إسحاق بن عبد العزيز عن الإمام الصادق عليه السلام.

٦. الأمالي، الطوسي: ص ٣٨٠، ح ٨١٥.

شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَايَرِ مِنْ أُمَّتِي^١.

وهاتان الروايتان تخصّصان بالرواية التالية:

وَأَمَّا شَفَاعَتِي فَفِي أَصْحَابِ الْكِبَايَرِ، مَا خَلَا أَهْلَ الشَّرِّ وَالظُّلَمِ^٢.

تقييد الحكم

المطلق في اللغة: بمعنى المرسل وما لا قيد له، وفي الاصطلاح: هو اللفظ الدالّ على معنى له نحو شيوخ وسريان بالفعل، فهو من صفات اللفظ، وقد يقع صفةً للمعنى أيضاً. وأما المقيّد: فهو يقابل المطلق تقابل العدم والملكية؛ فهو اللفظ الذي لا شيوخ له بالفعل مع قابليّته لذلك بالذات^٣.

المثال ١: «الْعِتَابُ حَيَاةُ الْمَوَدَّةِ»^٤. وقد قيّد هذا الحديث - إلى حدٍّ ما - بالحديثين

التاليين:

كَثْرَةُ الْعِتَابِ تُؤْذِنُ بِالْإِرْتِيَابِ^٥.

إِنَّا لَأَن نُّكَرَّرَ الْعَتَبَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُغْري بِالذَّنْبِ وَيُهَوِّنُ الْعَتَبَ^٦.

المثال ٢: «إِنَّا لَكَثْرَةُ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ الزَّلَلُ وَيُورِثُ الْمَلَلَ»^٧. وهذا الحديث أيضاً

مقيّد بالحديثين الآتيين:

لَا تَكْثُرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ يَغْيِرُ ذِكْرَ اللَّهِ قَسْوَةَ الْقَلْبِ^٨.

لَا تَكْثُرُوا الْكَلَامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ يَكْثُرُونَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ

١. كنز العمال: ح ٣٩٠٥٥.

٢. الخصال: ص ٣٥٥، ح ٣٦.

٣. انظر: اصطلاحات الأصول: ص ٢٤٦.

٤. غرر الحكم: ح ٣٦٥.

٥. المصدر السابق: ح ٧١١.

٦. المصدر السابق: ح ٣٧٤٨.

٧. المصدر السابق: ح ٢٦٨٠.

٨. سنن الترمذي: ج ٤، ص ٣٢، ح ٢٥٢٣؛ الأماي، الطوسي: ص ٣ عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قَاسِيَةً قُلُوبُهُمْ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ^١.

فَيَتَضَحَّ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: أَنَّ ذَمَّ كَثْرَةِ الْكَلَامِ لَا يَشْمَلُ الْحَسْنَ وَالْجَمِيلَ، وَمِنْهُ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

المثال ٣: «ثَمَرَةُ الْعَقْلِ مُدَارَاةُ النَّاسِ»^٢، و«عُنْوَانُ الْعَقْلِ مُدَارَاةُ النَّاسِ»^٣. فَإِنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مُطْلَقَانِ، وَيَقِيدَانِ بِالْحَدِيثِ الْآتِي:

رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ مُدَارَاةُ النَّاسِ فِي غَيْرِ تَرْكِ حَقٍّ^٤.

فهذه الأمثلة تَبَيَّنَ بوضوح مدى تأثير البحث عن الأحاديث المتشابهة ووضعها إلى جنب بعض في بيان القصد الأصلي للأحاديث.

وقد تنبّه علماء الحديث من أهل السُنَّةِ إلى هذه المسألة أيضاً، ومن هؤلاء الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه المدخل لدراسة السُنَّةِ النبوية، الذي عنوانه باباً - ناظراً إلى هذا الموضوع - أسماء «جمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد»^٥. وهناك يذكر القرضاوي العديد من الأحاديث المتشابهة؛ مثل الرواية المروية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ:

مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَمْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَهُوَ فِي النَّارِ^٦.

وذكره النسائي في سننه وعن النبي ﷺ بنفس المضمون:

مَا تَحْتَ الْكَمْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ^٧.

وواضح هنا أَنَّ المقصود منه هو الرجل الذي يلبس ثياباً بهذا الشكل، وكون ذلك الجزء من الثياب في جهنم كناية؛ وإلا فليس للثياب ذنب لكي تُحرق في جهنم!

١. الكافي: ج ٢، ص ١١٤ عن عمرو بن مُجَمِّع عن الإمام الصادق ﷺ. حيث قال: قال المسيح ﷺ...

٢. غرر الحكم: ح ٤٦٢٩.

٣. المصدر السابق: ح ٦٣٢١.

٤. تحف العقول: ص ٤٢؛ وانظر أيضاً: العقل والجهل في الكتاب والسُنَّة: ح ٧٦٧.

٥. المدخل لدراسة السُنَّةِ النبوية: ص ١٢٨.

٦. صحيح البخاري: ج ٧، ص ٣٤.

٧. السنن الكبرى: ج ٥، ص ٤٨٩، ح ١٧٠٦.

وقد نُقل هذا الحديث برواية أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ:

ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئاً إِلَّا مَنَّةً، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسِيلُ إِزَارَهُ¹.

ثم عَقَّبَ على تلك الرواية بقوله: إِنَّ الَّذِينَ تَبِعُوا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - كَالنَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ - أَدْرَكُوا أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَقِيدٌ بِالْخِيَلَاءِ؛ أَيَّ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ بِقَصْدِ التَّكْبَرِ فَهُوَ يَسْتَحَقُّ هَكَذَا عَقُوبَةً، وَالْأَحَادِيثُ التَّالِيَةُ مَقِيدَةٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءٍ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَحَدَ شِقَائِي إِزَارِي يَسْتَرْخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَسْتُ مَعْنٍ يَضَعُهُ خِيَلَاءً².

وينقل عن أبي بكرٍ كلاماً آخر في نفس الباب يبيِّن فعل النبي ﷺ:

خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ يَجُرُّ ثَوْبَهُ مُسْتَعِجِلاً حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ³.

وجاء في حديثٍ صريحٍ آخر عن أبي هريرة أَنَّ النبي ﷺ قال:

لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ خِيَلَاءً⁴.

ونقل مسلم بن الحجاج النيسابوري هذا الحديث أيضاً في كتابه، ونقل حديثاً آخر أصرح من جميع الروايات وبيِّن النتيجة ولا يدع مجالاً للترييد والتأويل، بحصر الحكم بقصد التكبر. وقد نقل هذا الحديث بطرق متعدِّدة عن ابن عمر، ونصّه:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَذَنِّي هَاتَيْنِ يَقُولُ: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ،

١. صحيح مسلم: ج ١، ص ٧١.

٢. صحيح البخاري: ج ٧، ص ٣٤.

٣. المصدر السابق.

٤. المصدر السابق: ص ٣٣.

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^١.

وقد أدى عدم ملاحظة مجموع الروايات إلى قيام بعض السلفيين المتحجرين بارتداء ثياب قصيرة غير مألوفة وقيحة، والاعتراض بتكبر على من يخالفهم في ذلك، غافلين عن أنهم بهذه الرؤية يصبحون مصداقاً للحديث، ويصبح ذلك اللباس القصير سبباً لخيلائهم وغرورهم، وبدلاً عن الاستغفار من ذلك العمل فإنهم يعتبرونه من شعائر الإسلام والفرائض المهمة، ويتهمون مخالفينهم بعدم التدين أو نقصانه. ولو أنهم راجعوا جميع الأحاديث المتعلقة بهذا الموضوع وأرجعوا بعضها إلى بعض ونظروا إليها برؤية شاملة، لفهموا المقصود من هذه الروايات، ولا رتدعوا عن ادعاءاتهم ولا انتهوا عن التشدد والتضييق على الناس فيما وسع الله تعالى عليهم.

تبيين الحكم

المجمل: هو اللفظ الذي ليس له ظهور بالفعل، ولو كان ذلك بسبب اكتنافه بما أوجب إجماله وإبهامه، وأقسامه كثيرة. والمبين: هو ما كان ظاهر الدلالة على المعنى المقصود.^٢

وللمجمل أنواع كثيرة، منها: المجمل الذاتي؛ كالحروف المقطعة في القرآن، أو المشترك اللفظي؛ مثل كلمة «قرأ»^٣. والمشارك المعنوي؛ مثل: ﴿أَوْ يَغْفُوا أَلَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ الْنِكَاحِ﴾؛ إذ يمكن أن يكون المعنى بها الزوج أو أبا الزوجة. وهناك أقسام أخرى للمجمل تُبحث في علم أصول الفقه.

نموذج:

عن رسول الله ﷺ قال:

كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبَدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ.^٤

١. صحيح مسلم: ج ٦، ص ١٤٧.

٢. اصطلاحات الأصول: ص ٢٣٣.

٣. التي بمعنى الطهر والحيض.

٤. البقرة: ٢٣٧.

٥. سنن أبي داود: ج ٢، ص ٤٤٣، ح ٤٨٤.

فَأَدَّى الإجمال في كلمة «أجذم» إلى إجمال الحديث، إلاَّ أنَّ هذا الإجمال يزول بالرجوع إلى الأحاديث المشابهة. فقد نُقِلَ عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ:

كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ. أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ^١.

وعن رسول الله ﷺ قال:

كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ، فَهُوَ أَقْطَعُ أَبْتَرٌ، مَمْحُوقٌ مِّنْ كُلِّ بَرَكَهٍ^٢.

بالرغم من أننا يمكن أن نعثر على معنى «أجذم» عند مراجعة كتب غريب الحديث، إلاَّ أنه يحتمل أن يكونوا قد استنبطوا هذا المعنى من خلال ملاحظة الأحاديث المماثلة، وهذا ما يُبحث في علم «غريب الحديث».

ومن المفيد أن نطالع كلام الشريف الرضي - جامع نهج البلاغة - في هذا المجال أيضاً، والذي يعتبر شاهداً على أنَّ العثور على معنى اللفظ الغريب حصل بواسطة جمع الأحاديث المتشابهة والقرائن المتعددة، فيقول:

هذا القول مجاز، وإنما شبهه - عليه الصلاة والسلام - الأمر الذي يهَمُّ الإفاضة فيه وتمس الحاجة إلى الكلام عليه إذا لم يُنظر فيه حمد الله - سبحانه وتعالى - بالأقطع اليد؛ من حيث كان قالصاً عن السبوح وناقصاً عن البلوغ. ومما يقوِّي ذلك: ما رواه أبو هريرة أيضاً، قال - عليه الصلاة والسلام - : «الْخُطْبَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَهَادَةٌ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»، فأقام - عليه الصلاة والسلام - نقصان الخطبة مقام نقصان الخلقة. ومما يشبه هذا الخبر: الحديث الآخر الذي ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه غريب الحديث، وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : «مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ ثُمَّ نَسِيَ لِقَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَهُوَ أَجْذَمٌ». قال: والأجذم: المقطوع اليد^٣.

١. مسند أحمد بن حنبل: ج ٢، ص ٣٥٩.

٢. كز العمال: ح ٢٥١٠ عن الراوي عن أبي هريرة.

٣. المجازات النبوية: ص ٢٤٤، ح ١٩٧.

وهذا الأسلوب - أي مراجعة الأسرة الحديثية - مفيد ومؤثر في حلّ المسائل الصعبة في الحديث؛ مثل نظرة الإسلام إلى الدنيا والآخرة، وإلى المال والثروة، وكمال عقل النساء ونقصانه، وبعض الصفات الإلهية؛ مثل «الصمد»... إلى آخره^١.

وقد استفاد العلامة الطباطبائي^٢ من هذا الأسلوب في تعليقه على أول حديث «باب الخير والشر» من كتاب الكافي^٣، وحلّ إشكاله ومنع من شبهة الجبر بالإرجاع إلى أول حديث من الباب السابق^٤؛ واستعان بالرواية السادسة من «باب الجبر والقدر» لحلّ إشكال الرواية الثانية من نفس الباب^٥.

جدير بالذكر، أنّ حلّ هكذا مسائل - والذي يحتاج إلى تنظير وتحليل القضايا المختلفة والمرتبطة مع بعضها - يبيّن لزوم مراجعة طوائف حديثية عديدة، تمثل كلّ واحدة منها مجموعة مستقلة من الأسرة الحديثية. ونحن نطلق على هذه المجموعة الموسّعة للأحاديث المترابطة: «الأسرة الحديثية الكبرى»، وسنشير إليها بإجمال.

أسلوب جمع الأسرة الحديثية

ليس العثور على الأحاديث المترابطة والمتناظرة أمراً سهلاً وسريعاً دائماً، وإن ساعد تطوّر العلوم والتقنية الحديثة - وخاصة في مجال الحاسوب الآلي - على تذليل العقبات وسرعة الوصول إلى المعلومة.

والخطوة الأولى في هذا المجال - كما في أيّ تحقيق آخر - هي اقتطاف ثمار الجهود التي بذلها العلماء والمحدثون المتقدّمون، وترشدنا المراجعة المباشرة لكتب ومصادر الحديث إلى الأحاديث المتشابهة في الكثير من الحالات^٦. أمّا إذا كان المصدر المذكور

١. وقد اتبع مركز أبحاث دار الحديث هذا الأسلوب في كتب من قبيل: التنمية الاقتصادية ومعرفة الله في الكتاب والسنة.

٢. انظر: الكافي: ج ١، ص ١٥٤.

٣. المصدر السابق: ص ١٥٢.

٤. انظر: المصدر السابق: ج ١، ص ١٥٦ و ١٥٨.

٥. مثل أحاديث تناول اللحم في: المحاسن: ج ٢، ص ٢٤٨، ومعنى جعل الصلوات لرسول الله ﷺ في الكافي: ج ٢،

ص ٤٩١.

غير مرتَّب موضوعياً أو يعسر الاستفادة منه بسبب الترتيب غير الصحيح وغير المضبوط، فلا بُدَّ من الاستعانة بطرق أخرى، ولا بدَّ من طَيِّ هذه الطرق جميعاً؛ لكي نحصل على الشكل الكامل للأسرة الحديثية.

مراجعة الجوامع الروائية والتصانيف الموضوعية

لقد صُنِّفَ الكثير من الجوامع الروائية - وبالأخصَّ الشيعية منها - بأسلوب موضوعي؛ ولهذا فإنَّ العثور على الحديث المطلوب في أحد الأبواب يمكن أنَّ يرشدنا إلى طائفة من الأحاديث المشابهة لها، وبسبب جهود المؤلف وتتبُّع الجامع والشامل نعرثر على الكثير من الأحاديث ذات الصلة.

النموذج الواضح لهذه الجوامع: كتاب وسائل الشيعة في مجال الأحاديث الفقهية، وكتاب بحار الأنوار في مجال الأحاديث غير الفقهية؛ فإنَّ لهما الأثر الكبير في استقطاب أنظار الباحثين في الحديث وإغنائهم عن مراجعة المصادر الأصلية، وانجرَّ ذلك في القرون الأخيرة إلى انزواء الكتب الأربعة.

وعلى هذا الأساس، نوصي الباحث بمراجعة المصادر الأصلية مضافاً إلى الجوامع. ونعتبر بعض الفشل في العثور على الأحاديث المطلوبة أو النصوص الصحيحة حصيلة الاختصار في المراجعة على الجوامع.

ومن الأمور المفيدة: مراجعة الكتب الخاصة المؤلفة حول الموضوع الأصلي المبحوث عنه؛ فمثلاً لا بدَّ من ملاحظة أحاديث الصداقة والأخوة في كتاب مصادقة الإخوان المنسوب إلى الشيخ الصدوق، والأحاديث المتعلقة بالأشهر المباركة (رجب، شعبان، رمضان) في كتاب فضائل الأشهر الثلاثة للصدوق أيضاً.^١ وللعثور على الأحاديث الأخلاقية والاجتماعية والسياسية يراجع كتاب ميزان الحكمة، وموسوعة معارف الكتاب والسنة والكتب

١. وفي مضمار أحاديث أهل السنة تحسن المراجعة لمؤلفات موضوعية؛ نظير: الشكر، مكارم الأخلاق، الإخوان لابن أبي الدنيا، الترغيب والترهيب للمنزوي.

المستخرجة منه؛ مثل: المحبة في القرآن والسنة، والتنمية الاقتصادية في القرآن والسنة. وأحياناً يرجعنا مؤلفو هذه الكتب إلى بابٍ مشابه ومصدر أصيل وغني في الموضوع المطلوب، وهذا بعينه يفتح المجال لدراسات أوسع حول المسألة.

الاستفادة من المعاجم اللفظية والموضوعية

كلٌّ من استعمال معجم ألفاظ القرآن الكريم يمكنه الاستفادة من أي معجم لفظي آخر. وبمعرفة المحور الأساسي للحديث تُستخرج الأحاديث ذات الصلة به من خلال التشابه اللفظي وتتبع المشتقات؛ فمثلاً إذا كان موضوع البحث هو الحديث: «لَيْسَ لِحَسودٍ خُلَّةٌ»^٢، فإنه ينبغي تتبع مشتقات الجذر «حسد» للعثور على أحاديث نظير: «أَقْلُ النَّاسِ لَذَّةُ الْحَسودِ»^٣ و: «لَا رَاحَةَ لِحَسودٍ»^٤. وهكذا الأمر في المعاجم الموضوعية، مع فارق أن الأحاديث التي تذكر مدخلاً معيناً لا يلزم أن تكون بنفس الهيئة؛ فمثلاً يمكن العثور على مشابه هذا الحديث في المعاجم الموضوعية تحت عنوان «تعيب الحاسد» أو «حرمان الحاسد»^٥.

وتتضح هذه المسألة أكثر بأدنى مراجعة للمعاجم اللفظية والموضوعية لكتائبي غرر الحكم ونهج البلاغة، أو معاجم أخرى دَوَّنت للجوامع الروائية؛ مثل: بحار الأنوار، ووسائل الشيعة، والكتب الأربعة، والصحاح الستة لأهل السنة. وفي السنوات الأخيرة ومع تهينة الفهارس اللفظية والموضوعية للكثير من الكتب الحديثية، صار العثور على الحديث المطلوب أسهل.

١. ولزميد الأتلاخ على سائر هذه الكتب القيمة، انظر الموقع الإلكتروني لدار الحديث: www.hadith.net.

٢. غرر الحكم: ح ٣٣.

٣. معاني الأخبار: ص ١٩٥.

٤. تحف العقول: ص ٣٧٦.

٥. معجم موضوعي لبحار الأنوار، إعداد مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية، قم.

استخدام الحاسوب

تعمل البرامج الحاسوبية المعدة في مجال العلوم الإسلامية - ولا سيما الحديث الشريف - عمل المعاجم اللفظية، مع الفارق الكبير في السرعة والدقة؛ إلا أن فائدتها الأهم تكمن في البحث عن مفردتين أو أكثر بهدف تحديد نطاق البحث والحصول على نتائج أكثر دقة، وهي الطريقة المناسبة في البحث عن المفردات الكثيرة الاستعمال التي يعسر العثور عليها في المعاجم بالطرق اليدوية.

فمثلاً بسبب كثرة مشتقات الجذر «حسد» سيواجه الباحث عدداً كبيراً من الأحاديث المشتملة على هذه المشتقات؛ مما يجعل عملية دراستها أمراً صعباً، أما إذا رُكِّبت مع كلمة «راحة» أو «لذة» أو مادّتهما، فإنّ عددها سيقُلّ إلى حدٍّ كبير. لهذا السبب، فإنّ مهارة التركيب المتناسب للالفاظ والموارد تجعل البحث الإلكتروني أسرع ويستغرق زماناً أقلّ، وفي بعض الحالات يمكننا العثور على عدد أكبر من الأحاديث المشابهة.

وأحد الاقتراحات لاختيار المداخل: هو اختيار المبتدأ والخبر أو الشرط والجزء للحديث المبحوث عنه؛ فإنّ الأحاديث التي يتحد فيها المبتدأ والمسند إليه، تشترك في الموضوع الأصلي، وتصدق هذه المسألة على الخبر والمحمول أيضاً، إلا أنّ عددها يصبح أقلّ بكثير؛ مثل الأحاديث التالية:

صَدِيقُ الْجَاهِلِ مَتَعُوبٌ مَنكُوبٌ^١.

صَدِيقُ الْجَاهِلِ فِي تَعَبٍ^٢.

أو:

مَنْ صَبَرَ؛ صَبِرَ قَلِيلاً^٣.

مَنْ صَبَرَ سَاعَةً؛ حُمِدَ سَاعَاتٍ^٤.

١. غرر الحكم: ج ٥٨٢٩.

٢. بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٥٢.

٣. الكافي: ج ٢، ص ٨٨.

٤. بحار الأنوار: ج ٧٩، ص ١٣٦.

أو:

ما مِنْ عَبْدٍ فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَاباً مِنَ الْمَسْأَلَةِ؛ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَبْعِينَ بَاباً مِنَ الْفَقْرِ^١.

مَنْ فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ مَسْأَلَةٍ؛ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَبْعِينَ بَاباً مِنَ الْفَقْرِ^٢.

النماذج

والآن نذكر مثالين؛ لإيضاح تأثير جمع الأسرة الحديثية في فهم الحديث، وتمارين أسلوب البحث عن المبتدأ والخبر للحديث:

المثال ١: الحديث المشهور في نهج البلاغة والذي فهم بنحو صحيح تارةً وغير صحيح

أخرى -

قِيَمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ^٣.

وقد روي هذا الحديث في كتابي من لا يحضره الفقيه^٤ والإرشاد^٥ بتغيير كلمة «يحسنه» إلى «يحسن»، وقد قال الشريف الرضي: «وهذه الكلمة؛ التي لا تُصاب لها قيمة، ولا تُوزَن بها حكمة، ولا تُقَرَّن إليها كلمة»^٦.

هذا الحديث متداول كثيراً على الألسنة، وقد ترجمه بعضهم بمعنى لم يقصده أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولو كان هذا الحديث بمفرده لما أمكن الاعتراض كثيراً على هكذا ترجمات، إلا أننا عندما نبحث عن أسرة هذا الحديث، فإننا سنجد معناه الصحيح بسهولة وبلا ترديد، ونقدّم ترجمة أخرى للحديث.

١. جامع الأخبار: ص ٣٧٩، ح ١٠٦١.

٢. بحار الأنوار: ج ٩٣، ص ١٥٤.

٣. نهج البلاغة: الحكمة ٨١.

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٣٨٩، ح ٥٨٣٤.

٥. الإرشاد: ج ١، ص ٣٠٠.

٦. نهج البلاغة: ص ٤٨٢، تعليق على الحكمة ٨١.

فباستعمال التركيب «قيمة كل امرئ» الذي يبدأ به الحديث، نظفر بالأحاديث المشتملة على هذه العبارة:

أ- قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يَعْلَمُهُ^١.

ب- لَا يَسْتَحْيِيَنَّ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنْ يَتَعَلَّمَ؛ فَإِنَّ قِيمَةَ كُلِّ امْرِئٍ مَا يَعْلَمُ^٢.

ج- يُبْنَى عَنْ قِيمَةِ كُلِّ امْرِئٍ عِلْمُهُ وَعَقْلُهُ^٣.

د- وروى الإمام الباقر عليه السلام عن كتاب علي عليه السلام - الذي هو في الحقيقة ما خطه الإمام علي عليه السلام - أنه قال:

قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ وَقَدْرُهُ مَعْرِفَتُهُ^٤.

هـ- وبقليل من التغيير في مفردات المدخل يمكن العثور على هذا الحديث أيضاً:

قال علي عليه السلام: النَّاسُ عَالِمٌ وَمُتَعَلِّمٌ.

وأنشد مُتَمَثِّلاً بهذين البيتين:

فَكَمْ مِنْ بَهِيٍّ قَدْ يَرُوقُ رَوَاؤُهُ وَيُهَجَّنُ فِي التَّادِي إِذَا مَا نَكَلَّمَا
فَقِيمَةُ هَذَا الْمَرْءِ مَا هُوَ مُحْسِنٌ فَكُنْ عَالِماً إِنْ شِئْتَ أَوْ مُتَعَلِّماً*

ويبين هذا الشعر مقصود الإمام علي عليه السلام جيداً؛ لأن الشطر الأخير من الشعر هو مضمون كلام الإمام قبل إنشاد الشعر وتمثله به، والمصراع الثالث هو نفس الجملة المبحوث عنها والتي نفهم معناها الوارد في سياقٍ ومعنى واحد.

ومما يثير الانتباه، أنَّ نفس المعنى والمقصود ورد في هذا الشعر المنسوب إلى أمير

المؤمنين علي عليه السلام:

لَا فَضْلَ إِلَّا لِأَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّهُمْ عَلَى الْهُدَى لِمَنْ اسْتَهْدَى أَدْلَاءُ

١. غرر الحكم: ج ٦٧٥٢.

٢. المصدر السابق: ج ٢٧٨٧.

٣. المصدر السابق: ج ١١٠٢٧.

٤. معاني الأخبار: ص ١.

٥. نزهة الناظر: ص ٥٢، ح ٢٨.

وَقِيَمَةُ الْمَرْءِ مَا قَدْ كَانَ يُحْسِنُهُ وَالْجَاهِلُونَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَعْدَاءُ^١

و - وكذلك إذا قمنا بالبحث عن عبارة المحمول والخبر - يعني «ما يحسن» أو «ما يحسنه» سنعثر على الحديث التالي:

النَّاسُ أَبْنَاءُ مَا يُحْسِنُونَ، وَقَدْ كُلُّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ، فَتَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ تَبَيَّنَ أَقْدَارُكُمْ^٢.

وعلى الرغم من اتّضاح المقصود من مجموع هذه الروايات، لكنّ للاطمئنان أكثر يمكن مراجعة ما فهمه الأديباء، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي - أول كاتب لمعجم لغوي - يقول في كتابه النفيس العين:

أَحَثُّ كَلِمَةٍ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «قِيَمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ»^٣.

والنقطة الأخيرة ما جاء في رواية أخرى عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنّه قال:

قُلْتُ: أَرَبْعًا أَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقِي بِهَا فِي كِتَابِهِ... قُلْتُ: قِيَمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي قِصَّةِ طَالُوتَ: "إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ"^٤...^٥.

أما كيفية استشهاد الإمام علي عليه السلام بالآية، فهي أنّ الناس اعترضوا على اختيار طالوت وقالوا: إنّه ليس من طبقة الأشراف ولا من أصحاب الثروة، فجاء الجواب على لسان نبيّهم ببيان فضيلتين أساسيتين يحتاج إليهما القائد: القدرة البدنية، والقدرة العلمية. إذاً، قيمة الإنسان ليست بالنسب، بل بالعلم والقدرة.

جدير بالذكر، أنّه يمكن اعتبار «ما يحسن» أعمّ بعض الشيء من «ما يعلم»؛ فمثلاً

١. الديوان المنسوب إلى الإمام علي: ص ٢٤.

٢. الكافي: ج ١، ص ١٤ و ٥٠: تحف العقول: ص ٢٠٨.

٣. العين: ص ٢٨؛ وانظر أيضاً: الصحاح: مادة «حسن».

٤. البقرة: ٢٤٧.

٥. الأمالي، الطوسي: ص ٤٩٤، ح ١٠٨٢.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ دَرَجَةِ الصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟
قَالُوا: بَلَى، قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ: الْحَالِقَةُ^١.

وجاء في رواية أخرى عن سعيد بن المسيّب: قال رسول الله ﷺ:

أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ صَلَاةٍ وَصَدَقَةٍ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: صَلَاحُ
ذَاتِ الْبَيْنِ، وَإِتَاكُمُ الْبَغْضَةَ؛ فَإِنَّهَا هِيَ الْحَالِقَةُ^٢.

ونقرأ في حديث آخر عن رسول الله ﷺ:

أَلَا إِنَّ فِي التَّبَاغُضِ الْحَالِقَةَ؛ لَا أَعْنِي حَالِقَةَ الشَّعْرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةَ الدِّينِ^٣.

وعن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأَمَمِ: الْحَسَدُ وَالبَغْضَاءُ؛ هِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ نَحْلِقُ الشَّعْرَ،
وَلَكِنْ نَحْلِقُ الدِّينَ^٤.

وفي حديث آخر عن النبي ﷺ:

إِتَاكُمُ الْبَغْضَةَ لِدَوِي أَرْحَامِكُمُ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّهَا الْحَالِقَةُ لِلدِّينِ^٥.

الأسرة الحديثية الكبرى

تقدّم دور الأسرة الحديثية في فقه الحديث، والآن نشير إلى دور الأسر الحديثية الأخرى
الموجودة في مواضيع مرتبطة بالموضوع الأصلي في فهم الأحاديث الناطقة إليه، وإن

١. سنن أبي داود: ج ٢، ص ٤٦٠، ح ٤٩١٩؛ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٧٣، ح ٢٦٢٧؛ مسند أحمد بن حنبل: ج ٦، ص ٤٤٥
كلها عن أبي الدرداء؛ كز العمال: ج ٣، ص ٥٨، ح ٥٤٨٠.

٢. الزهد، ابن المبارك: ص ٢٥٦، ح ٧٣٨.

٣. الكافي: ج ٢، ص ٣٤٦ عن مسمع بن عبد الملك: الأمالي، المقيد: ص ١٨١، ح ٢، عن ابن سنان، كلاهما عن الإمام
الصادق عليه السلام؛ بحار الأنوار: ج ٧١، ص ١٣٢، ح ١٠١.

٤. سنن الترمذي: ج ٤، ص ٧٤، ح ٦٦٢٨؛ مسند أحمد بن حنبل: ج ١، ص ١٦٧؛ مسند أبي يعلى: ج ٢، ص ٣٢، ح ٦٦٩؛
السنن الكبرى: ج ١٠، ص ٢٣٢؛ كز العمال: ج ٣، ص ٤٦٢، ح ٧٤٤٣؛ منية المريد: ص ٣٢٤؛ تنبيه الخواطر: ج ١،
ص ١٢٧.

٥. دعائم الإسلام: ج ٢، ص ٣٥.

كان الارتباط بينها من جهة التقارب؛ كأحاديث الأمل والمنى، أو التقابل؛ كأحاديث الحزن والسرور.

المواضيع المتقاربة

المقصود من التقارب هنا: هو تقارب المفهوم المحوري لطائفتين من الأحاديث، وأن كلّ واحدة منهما تمثل أسرة حدِيثية مستقلة، وهي واضحة ضمن إطار معناها، ولكن نظراً لسعة المفاهيم العقيدية والأخلاقية الواردة في مجالات الحياة الفردية والاجتماعية، فإننا بحاجة إلى لحاظ جميع الروايات التي تندرج تحت الموضوعات المرتبطة ببعضها. فمثلاً الأسرة الحدِيثية لـ«الأمل» تضم أكثر من مئة حديث، وتشمل مواضيع نظير: الأمل المذموم، الأمل الممدوح، طول الأمل و... فهذه كلّها من العناوين الفرعية لباب «الأمل»، إلا أن مفاهيم «التمني» و«الرجاء» قريبة من هذا الموضوع ومرتبطة به بلحازات معيّنة؛ ولهذا يحتاج عرض الرؤية الكاملة والدقيقة للإسلام والأنمة ﷺ حول «الأمل» إلى أن ندرس هذه الطوائف الثلاث، بل وحتى بعض أحاديث باب «الطمع» أيضاً.

وبعبارة أخرى: إذا أردنا القيام بدراسة كاملة، لا بدّ - مضافاً إلى مطالعة جميع أحاديث باب «الأمل» - أن نجتمع الأسرة الحدِيثية لكلّ من أبواب: «التمني» و«الرجاء» و«الطمع»، وبملاحظة الأحاديث المشتركة والمتقاربة لكلّ من هذه المجموعات الحدِيثية المترابطة، نحصل على النتيجة النهائية حول مفهوم «الأمل» والحسن منه والقيح.

جدير بالذكر، أن الموضوعات المترابطة قد لا تضم عدداً كبيراً من الأحاديث؛ كالطمع بالنسبة للأمل، فبعد البحث والاطمئنان من قلّة نصوصها نلحق أحاديثها إلى جنب الأسرة الحدِيثية للموضوع الأصلي ولا نوردها ضمن أسرة مستقلة متقاربة، وإنما نجعلها كمداخل لتكوين الأسرة الحدِيثية الأولى والتي تمثل النواة للأسرة الحدِيثية الكبرى؛ نظير: «النزّهة» و«السرور»، فإنّ أحاديث النزّهة قليلة جدّاً، وإن كانت مؤثرة في فهم أحاديث السرور.

المواضع المتقابلة

يُحدّد نطاق المفهوم من خلال ملاحظة المفهوم المقابل له، وفي أكثر الأحيان يُعرّف ويُبيّن بذلك، وهي شبيهة بفهم المفردات المتضادة، ومن مصاديق «تُعرف الأشياء بأضدادها». والآن إذا فُرض أنّ لهذين المفهومين المتقابلين قيمة متعادلة وتكراراً متوازناً، فإنّ الاكتفاء بملاحظة أحاديث أحد الطرفين والغفلة عن أحاديث الطرف المقابل، يوقننا في الإفراط في تقييم ذلك المفهوم الذي يُراد دراسته والسير على هديه مدحاً أو قدحاً بلا حدود، ومن ثمّ الانجرار إلى الإفراط والتفريط في مقام العمل؛ وبعبارة أخرى: فإنّ كلاً من المفهومين المتقابلين قيد مهمّ للآخر وناظر إليه، ويؤدّي عدم ملاحظته ومراعاته إلى نفس الإشكال الذي يقع في مجموعة الأسرة الحديثة، فيصير الحكم المقيّد مطلقاً، أو نحسب الحكم الخاصّ عامّاً بسبب عدم ملاحظة تلك القيود.

فعلى سبيل المثال: إنّ الاكتفاء بلحاظ أحاديث «السكوت» وإهمال أحاديث «الكلام» قد يؤدّي بالفرد إلى الإفراط في السكوت والعزلة عن الناس، وكذلك الأحاديث التي تتحدّث عن الفرح والسرور إذا لاحظناها وحدها دون الانتباه إلى أحاديث «الحزن»، سنقع في المبالغة في الفرح.

ولهذا، فإنّ جمع الأسرة الحديثة للمفهوم المقابل ضروريّ أيضاً، وفي المثال المتقدّم فإنّ أحاديث باب «اليأس» التي تضادّ باب «الأمل» لا بدّ أنّ تُلاحظ وتُدرس إلى جنب أحاديث «الأمل».

جدير بالذكر، أنّ مجموعة أحاديث الموضوع المقابل تكون أحياناً أكثر عدداً وأكبر أهمية؛ ولهذا السبب فإنّها تؤدّي إلى تغيير تامّ في نظرتنا إلى الموضوع؛ فمثلاً أحاديث باب «الحزن» أكثر عدداً من أحاديث «السرور»، فهي تغيّر نظرتنا تجاه السرور؛ وهذه النظرة لا تتغيّر على الرغم من ضمّ أحاديث «التزّهة» و«النشاط» و«البهجة» إلى أحاديث السرور؛ لأنّ النسبة الأصلية لم تتغيّر بعد.

وهذا المنهج - أعني ملاحظة الأحاديث ذات الموضوعات المتقابلة والمترابطة إلى جانب الموضوع الرئيسي - مُتَّبَع في تاريخ تدوين الحديث، وإن لم يكن منتشرًا. وقد سار على هذا النهج من المتقدمين الشيخ الكليني في تنظيم أحاديث «كتاب العقل والجهل، والإيمان والكفر» من كتاب الكافي، ومن المعاصرين يمكن الإشارة إلى كتابي ميزان الحكمة والحياة. ويعتبر المستشرق «توشي هيكو إيزوتسو» من الرواد في هذا الباب؛ فإنه - مضافاً إلى طرحه مباحث نظرية في هذا المجال - ألَّف كتابه مفهوم الإيمان في الكلام الإسلامي^١ على أساس تقابل الإيمان والكفر والترابط بين الفسق والنفاق والكفر، وإن كان قد اختار أمثله وشواهد بحثه من أحاديث أهل السنة؛ بسبب عدم معرفته بأحاديث الشيعة، وعدم اطلاعه على بدائع أفكار أئمة أهل البيت^{عليه السلام}.

الملخص

- ✓ القرائن اللفظية المنفصلة - التي هي في الأغلب أحاديث متشابهة مترابطة - تكون إلى جانب الحديث المبحوث فيه مجموعة الأسرة الحديثية.
- ✓ توجد بين أحاديث المجموعة المترابطة الواحدة علاقات كثيرة؛ مثل: التخصيص والتقييد والتبيين، وتكون أحياناً متحدة المضمون، إلا أنها ناظرة إلى موضوع واحد.
- ✓ تكوين الأسرة الحديثية يعني العثور على الأحاديث ذات الصلة وفهم النسبة بينها؛ بهدف فهم المراد الأصلي للمعصوم.
- ✓ ضرورة البحث عن القرائن وتكوين الأسرة الحديثية تنشأ من نقطتين:
أولاً: وحدة المبدأ العلمي لأهل البيت^{عليه السلام}، ورجوعهم إلى نور واحد.
وثانياً: وجود النقول المختلفة لأحاديثهم إلى جنب أسلوب النقل بالمعنى.
مضافاً إلى ذلك، فقد جرى محدّثو الشيعة في تدوين كتب الحديث على النهج الموضوعي دون النهج المسندي، وهو قريب جداً من تكوين الأسرة الحديثية.

١. تُرجم إلى الفارسية من قبل زهراء پور سينا، وطبعته مؤسسة سروش للنشر سنة ١٣٧٨ هـ.ش في طهران.

- ✓ عند تكوين الأسرة الحديثية المشتملة على نصوص منقولة بالمعنى أو مصحفة، فإنّ القدر المتيقّن منها سيّسم بالاعتبار، وأمّا الأجزاء المختلفة من كلّ نصّ فإنّما تتسم بالصحة فيما لو لم يكن بينها تعارض.
- ✓ يمكن العثور على مجموعة الأسرة الحديثية من خلال الرجوع إلى: الجوامع الحديثية والمعاجم الموضوعية واللفظية، والبرامج الآليّة والكمبيوترية في البحث عن التراكيب والهيئات المختلفة. نعم، ينبغي للباحث أنّ يحدس الألفاظ ذات العلاقة بالأحاديث المطلوبة للعثور عليها.
- ✓ الفائدة الأولى لتكوين الأسرة الحديثية: هي أنّها تقرب الباحث إلى استنباط الحكم الشرعي الصحيح، وتجنّب من التسرّع في نسبة حكم غير صحيح إلى الشارع.
- ✓ الفائدة الأخرى لها: هي تبيين الروايات المجعّلة والمبهمّة، وإمكان إرجاع الروايات المتشابهة إلى المحكمة، ورفع الشبهة من هذا الطريق، ولقد استعان الكثير من الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين بهذا الأسلوب، وشرحوا الروايات المجعّلة.
- ✓ نظراً لسعة المفاهيم العقيدية والأخلاقية الواردة في مجالات شتّى للحياة، فإنّنا بحاجة إلى لحاظ جميع الروايات التي تندرج تحت الموضوعات المرتبطة بنحو التقارب أو التقابل.

أسئلة وبحث

- ١ - اشرح النسبة بين القرائن المنفصلة المقالية وبين الأسرة الحديثية.
- ٢ - ما هي ضرورة العثور على الأسرة الحديثية؟
- ٣ - وضح النسبة بين تكوين الأسرة الحديثية والتفسير الموضوعي للقرآن الكريم.
- ٤ - ما هو الشرط الأساسي في النقل بالمعنى للحديث؟
- ٥ - اذكر اثنين من أساليب تكوين الأسرة الحديثية، وشرحهما باختصار.
- ٦ - اذكر فائدتين من فوائد تكوين مجموعة الأسرة الحديثية.
- ٧ - ما المقصود من الأسرة الحديثية الكبرى؟ وما هي ضرورة تكوينها؟
- ٨ - اشرح حديث «العزّ مع اليأس» بملاحظة الأسرة الحديثية.

الفصل السابع

متابعة الأحاديث المتعارضة

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

- * دور الأحاديث المتعارضة في فهم الحديث، وتحديد المقصود الرئيسي للمتكلم.
- * تأثير التقيّة والنسخ في فهم الحديث.

المدخل

قلنا في الدرس السابق: إنّ الفائدة من تكوين مجموعة الأسرة الحديثية هي البحث عن الأحاديث التي نحن بصدد تقييدها أو تخصيصها؛ حيث يساعدنا على فهم المقصود الرئيس للمتكلم؛ وفي الحقيقة أنّ الأحاديث المخصّصة والمقيّدة للحديث الأوّل مخالفة وغير منسجمة، إلّا أنّ عدم الانسجام هذا لا يدوم إلى نهاية المطاف؛ حيث يمكن جمعها بشكل بسيط. ولكنّه في بعض الأحيان توجد أحاديث لا تنسجم مع الحديث الذي نحن بصددّه، ولا يمكن إزالة هذا التعارض وعدم الانسجام بسهولة، بل هو ثابت ومستقرّ كما يصطلح عليه الأصوليون.

ففي هذه الحالة يكون الحديث الأوّل متزلزلاً ويفقد حجّيته؛ لأنّه وبسبب وجود أحاديث عديدة تحكي عن حكمة كلام الأنّمة ﷺ ووحدته وصدوره من نور واحد طاهر، فإنّنا لا يمكن أن نقبل بهذا الاختلاف الواضح.

وهذا التوقع الصحيح كان موجوداً منذ بداية صدور الحديث، فسلم بن قيس الهلالي كان يبقى متحيراً من نسبة الأحاديث المتعارضة إلى رسول الله ﷺ؛ مما جعله يسرع إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام حتى يبين له سر هذا الاختلاف^١.

وهذا السؤال كان يطرحه كل من محمد بن مسلم ومنصور بن حازم ومعلّى بن خنيس وآخرين على الإمام الصادق عليه السلام، وحتى الأئمة المعصومون عليهم السلام كانوا يتعرفون - أحياناً - على كيفية عمل شيعتهم عندما يحصل لهم التعارض والاختلاف بين الأحاديث، وكان الإمام علي عليه السلام يمنع بصراحة من توهم التناقض في كلامه؛ فعندما يذم الدنيا يجعل حديثه ذا جهات وأبعاد مختلفة، فيقول:

أَلَا إِنَّ الْحَدِيثَ ذُو شُجُونٍ، فَلَا يَقُولَنَّ قَائِلُكُمْ إِنَّ كَلَامَ عَلِيٍّ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَارِضٌ^٢.

وقد ذكر الشيخ الكليني الكثير من هذه النماذج في باب «اختلاف الحديث» من كتاب فضل العلم^٣، كذلك اتخذ كل من سبق الكليني ومن جاء من بعده نفس المنحى^٤. وفي الوقت الحاضر أخذ الفقهاء وعلماء الأصول على عاتقهم حل هذه المشكلة في أبحاث التعادل والتراجع.

ولهذا لم تعرض له في هذا المجال الضيق؛ لأنهم طرحوا هذه القضية المترامية الأطراف بعمق في الأبحاث النظرية، وقاموا في علم الفقه بتطبيق نتائجها في الأحاديث

١. الكافي: ج ١، ص ٦٢.

٢. بحار الأنوار: ج ٤٠، ص ٣٤٧ نقلاً عن أمالي الطوسي؛ أمالي الصدوق: ص ٧٢٠.

٣. الكافي: ج ١، ص ٦٢ - ٦٨.

٤. يمكن أن نشير إلى بعض الرواة الكبار؛ منهم: محمد بن أبي عمير ويونس بن عبد الرحمن، انظر: رجال النجاشي: الرقم ٣٢٧ و ٤٤٧؛ الفهرست، الطوسي: ص ٢٢٦. ويمكن أن نشير إلى بعض المؤلفين؛ منهم: البرقي مؤلف المحاسن، فمع الأسف أن هذا القسم من الكتاب لم يصل إلينا، وإن جاء حديث ابن أبي يعفور في سؤال من الإمام الصادق عليه السلام في باب «الشواهد» (انظر: المحاسن: ج ١، ص ٥ و ٢٢٥؛ رجال النجاشي: ص ٦٣)، ويعد كتاب الاستبصار للشيخ الطوسي الذي هو خزانة من الأخبار.

والأحكام الفقهية؛ فأشار بعض الفقهاء - مضافاً إلى تبين طرق حلّ التعارض المستنبطة من الأحاديث - إلى أسباب ظهور التعارض والاختلاف أيضاً، فالعوامل هي: سوء الفهم، التقيّة، عدم العثور على القران، النقل بالمعنى، وضع الحديث، تدريجية بيان الأحكام، اختلاف مستوى فهم الرواة والمخاطبين، الاختصاص بالموضوع أو الزمن الخاص، التمييز بين الأحكام العامة والأحكام الشخصية. مضافاً إلى عوامل أخرى: كالتصحيح، والتدخل العمدي وغير العمدي للرواة والناسخين^١.

وقد حوّلت هذه الدراسات مبحث التعارض والاختلاف إلى أحد الفروع المهمة لعلم فقه الحديث، وحوّلت ذلك إلى ساحة لاختبار قدرة وقوة الفقهاء والمحدثين، والحقّ أنّه كذلك؛ لأنّ حلّ اختلاف الأخبار يتوقّف على التخصص في كلّ فروع علوم الحديث (من الأبحاث اللغوية والأدبية، إلى الرجال وفقه الحديث). أمّا التطرّق إليها والإتيان بالنماذج الحديثية فيستحقّ كتاباً مستقلاًّ لكننا هنا نركّز عليه من زاوية واحدة؛ وهي التأثير المباشر للأحاديث المعارضة على فهمنا للحديث.

وارتأينا أنّ العثور على أحاديث أخرى سيغيّر - أحياناً - فهمنا للحديث الأوّل؛ وفيما يلي نطرح بعض الأمثلة:

العدول عن المعنى الحقيقي إلى المجازي

نعلم أنّ المسافر يجب أن يقصر صلاته الرباعية، وهذه من المسلّمات في فقه الإمامية، فعلى هذا لو صلّى شخص صلاة كاملة في السفر وتذكّر بعدها، فماذا يجب أن يفعل؟ وجاءت في

١. انظر: أصول الفقه، المظفر: الباب التاسع، فراند الأصول، الأنصاري: ج ٤، الخاتمة: كفاية الأصول، الآخوند الخراساني:

المقصد الثامن: دروس في علم الأصول، محمّد باقر الصدر: الخاتمة: الرافد في علم الأصول، السيستاني: ج ١،

ص ٢٥: أسباب اختلاف الحديث، محمّد إحساني فر.

٢. نشر في هذا المجال - ولله الحمد - كتابان: أحدهما بعنوان «أسباب اختلاف الحديث» لمحمّد إحساني فر، والآخر بعنوان «دروس في اختلاف الحديث» لحيدر المسجدي.

هذا المجال روايتان مختلفتان عن الإمام الصادق عليه السلام، فالرواية الأولى علقت وجوب إعادة الصلاة على عدم مضي اليوم، والرواية الثانية علته على عدم مضي الوقت.

الرواية الأولى: سأل أبو بصير عن الرجل يصلّي في السفر أربع ركعات ناسياً، قال: إن ذكر في ذلك اليوم فليعد، وإن لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا إعادة عليه^١.

والرواية الثانية عن العيص بن القاسم، وهي:

إن كان في وقت فليعد، وإن كان الوقت قد مضى فلا^٢.

فمع أخذ رواية العيص بن القاسم بنظر الاعتبار، يمكن أن يكون المقصود من كلمة «اليوم» في الرواية الأولى هو «الوقت» مجازاً - كما أشار إليه العلامة البحراني في الحدائق الناضرة - يعني أطلق الكل وأراد الجزء، ففي هذه الصورة إذا صلى شخص صلاة الظهر تماماً ولم يتذكر الحكم إلى غروب الشمس وكان عنده وقت يكفي لصلاة العصر، فلا يجب عليه أن يعيد صلاة الظهر أو يقضيها وإن بقي شيء من الوقت. وبعبارة أخرى: إننا نفهم - بواسطة الحديث المعارض الذي نقل عن العيص بن القاسم - أن هذه الفترة الزمنية القليلة في آخر النهار لم تحسب، واستعملت لفظة «يوم» بدلاً من كلمة «وقت»^٣.

حمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب

نعلم أن المراد من بعض الجمل الخبرية هو إنشاء الوجوب أو الحرمة، وأحياناً تستعمل في الاستحباب بقرينة الخبر المعارض. والمثال على ذلك: رواية أبي عبيدة الحذاء عن الإمام الصادق عليه السلام:

الرُعاف والقيء والتخليل يسيل الدّم إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء، وإن

١. كتاب من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٢٧٤.

٢. الكافي: ج ٣، ص ٤٣٥.

٣. انظر: كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٢٧٤ ذيل الحديث؛ الحدائق الناضرة: ج ١١، ص ٤٣٣.

لَمْ تَسْتَكْرِهْ لَمْ يَنْقُضِ الْوُضُوءُ^١.

فإنها تعارض الكثير من الروايات التي لا تعدّ دم الرعاف والغم والقيء ناقضةً للوضوء على حال، فلا يمكن أن تبقى على ظاهر وجوبها؛ ولهذا حملها الشيخ الطوسي على استحباب الوضوء عند استكراه شيء منها، وقد استحسن الفقهاء هذا الحمل^٢.

ويمكن العثور على نماذج أخرى كثيرة بالمرور إجمالاً على كتابي تهذيب الأحكام والاستبصار للشيخ الطوسي.

حمل ما ظاهره الوجوب على الترخيص

الظاهر من لفظ الأمر هو الوجوب، إلا أننا قد نعرض عنه فنحمله على الترخيص بسبب وجود الحديث المعارض، ففي رواية عمّار الساباطي عن الإمام الصادق (عليه السلام):

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَيْفَ يَقْضِيهَا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهُمَا يَوْمًا، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَيَّامٍ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهَا أَيَّامًا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةَ أَفْطَرَ بَيْنَهُمَا يَوْمًا^٣.

فحمل الشيخ الطوسي قوله: «فليفطر» على الترخيص؛ نظراً للروايات المتعددة الدالة

على جواز قضاء ما فات من الصوم بصورة متوالية، بل رجحانه، قانلاً:

والأفضل أن يقضي ما فات متتابعاً، وروي أنه يصوم ستة أيام أو ثمانية أيام متتابعاً ويفترق الباقي، والأول أحوط^٤.

وعليه، فالمقصود جواز الفصل في قضاء ما فات من الصوم، فأمر الإمام (عليه السلام) هنا لا يدل

على الوجوب للمكلف، بل على الإباحة والجواز.

١. تهذيب الأحكام، الطوسي: ج ١، ص ١٣، ٢٦؛ الاستبصار، الطوسي: ج ١، ص ٨٣، ح ٢٦٣.

٢. انظر: كشف اللثام: ج ١، ص ١٢٧؛ جواهر الكلام: ج ١، ص ٢٤؛ مستمسك العروة الوثقى: ج ٢، ص ٢٦٤.

٣. تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٢٧٥، ح ٨٣١.

٤. المبسوط: ج ١، ص ٢٨٧.

حمل الأمر على حال الضرورة

قد نقيّد الأمر بحال الضرورة بسبب وجود حديث معارض، وفي هذا الشأن يمكن الاستشهاد برواية يونس بن يعقوب عن الإمام الصادق عليه السلام، حيث جاء فيها:

حَصَرَتِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ وَأَنَا فِي الْكَعْبَةِ، أَفَأَصَلِّي فِيهَا؟ قَالَ: «صَلِّ»^١.

ونظراً للروايات المانعة من الصلاة في داخل الكعبة يقول الشيخ الطوسي:

الْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ نَحْمِلَهُ عَلَى حَالِ الصَّرُورَةِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهَا، فَجَبَّتْ يَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُومٌ غَيْرٌ مَحْظُورٌ^٢.

فيختصّ مضمون الروايات الأخرى المانعة بحال الاختيار.

وقد نحمل الجواز على حال الضرورة أحياناً بسبب وجود الأحاديث المعارضة؛ نظير ما رواه جميل بن دراج عن الإمام الصادق عليه السلام حول الإحرام:

لَا بَأْسَ بِالظَّلَالِ لِلنِّسَاءِ، وَقَدْ رُخِّصَ فِيهِ لِلرِّجَالِ^٣.

لأننا نعلم أنّ الروايات لا تجيز الاستظلال للرجل المحرم؛ ولهذا حمل الشيخ الطوسي هذه الرواية على حال الضرورة.

ومن الجدير بالذكر، أنّ هناك موارد أخرى سنشير إلى بعضها لاحقاً في مبحث «موانع فهم الحديث».

حمل الألفاظ الظاهرة في الحرمة على الكراهة

وحمل النهي الظاهر في الحرمة على الكراهة هو مظهر آخر من مظاهر رفع اليد عن الظهور الأولي للعبارة؛ بسبب وجود الأخبار المعارضة.

وقد صرح الشيخ الطوسي كثيراً بهذه المسألة؛ نظير قوله:

١. الاستبصار: ج ١، ص ٢٩٨، ح ١١٠٣.

٢. المصدر السابق: ج ١، ص ٢٩٩.

٣. تهذيب الأحكام: ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧٤.

٤. المصدر السابق: ص ٣٠٩ - ٣١٢.

ومنها ما رواه السكوني عن الإمام الصادق عليه السلام الذي ينقل عن أبيه الإمام الباقر عليه السلام:

لَا يُؤْمُ صَاحِبُ التَّيْمِ الْمُتَوَضِّعِ، وَلَا يُؤْمُ صَاحِبُ الْفَالِجِ الْأَصْحَاءِ^١.

فحمل الشيخ الطوسي هذه الرواية على الكراهة^٢، واستدلّ عليه بطفافة من الأخبار التي تجيز إمامة المتيمّم للمتوضّع، والتي أوردها بعد ذكر هذا الخبر^٣.

الحمل على التقيّة

التقيّة لغة: الصيانة والستر عن الأذى^٤، وفي الاصطلاح: بيان المعصوم لحكم معيّن من دون قصد بيان الحكم الواقعي؛ وإنّما هو للاتّقاء على نفسه أو شيعته.

وعلى هذا، فإنّنا لو واجهنا الأحاديث التي تتنافى مع القضايا الثابتة فقهيّاً أو اعتقاديّاً؛ ولا يسعنا قبولها ولا يسعنا ردّها لصحّة أسانيدها، فنحن حمل صدورها تقيّة.

وهذا من المظاهر الأخرى لحمل الحديث على خلاف ظاهره والتصرّف في دلّالته، إذا كانت دلّالته صريحة وغير قابلة للتفسير والتأويل.

وبعبارة أخرى: مع افتراض أنّ الأحاديث المعارضة متقنة وصحيحة ولا يمكن أنّ نقدح في أسنادها، فحينئذٍ نضطرّ إلى التصرّف في دلالة الحديث، أو كشف جهة صدوره ونحمله على التقيّة.

وهنا نشير إلى نموذج واحد من بين النماذج المتعدّدة للتقيّة^٥.

ينقل عمّار بن موسى في رواية عن الإمام الصادق عليه السلام:

فِي الرَّجُلِ يَتَوَضَّعُ الْوُضُوءَ كُلَّهُ إِلَّا رِجْلَيْهِ ثُمَّ يَخُوضُ الْمَاءَ بِهِمَا خَوْضاً؟ قَالَ:

١. المصدر السابق: ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦٢.

٢. المصدر السابق: ج ٥، ص ٣١٢.

٣. المصدر السابق: ص ١٦٧، ح ٣٦٣-٣٦٦.

٤. قال ابن منظور: «وَقِيْتُ الشَّيْءَ أَقْبَهُ إِذَا ضَمَّنْتَهُ وَسَتَرْتَهُ عَنِ الْأَذَى» (لسان العرب: ج ١٥، ص ٤٠٦).

٥. للاطلاع على الأمثلة الأخرى انظر: مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢٣، ص ٢٣ «الشيخ الطوسي وطرق التأويل والجمع بين الأخبار في تهذيب الأحكام».

«أَجْزَأَهُ ذَلِكَ»^١.

فمن الواضح أَنَّ الموضوع - وفقاً لهذه الرواية - غير صحيح، وهناك روايات كثيرة - مضافاً إلى إجماع الشيعة أيضاً - دالة على البطلان وعدم الإجزاء؛ ولهذا حمل المحدثون والفقهاء - أمثال الشيخ الطوسي - هذه الرواية على التقيّة^٢.

جدير بالذكر، أَنَّ هناك فقهاء قد حملوا بعض الروايات على التقيّة بالرغم من إمكان حملها على الضرورة أو غيرها؛ فمثلاً رجّح الشيخ الطوسي التقيّة في ذيل الخبر الدالّ على جواز مسح الرأس من الخلف^٣، وجواز أكل ذبيحة اليهود والنصارى^٤، وأيضاً أسرع الشيخ يوسف البحراني في ترجيح التقيّة على الوجوه الأخرى. والحكم في هذا الشأن مبنيّ على حلّ روايات التعادل والتراجيح، وبيان استعمال التقيّة، وقد بُحث في علم الأصول^٥.

الحمل على النسخ

النسخ عند الشيعة هو بمعنى التخصيص الزمني، وهو مقبول عندهم؛ فإنّ الناسخ يحدّد زماناً معيّناً للمنسوخ ويلغي ظهوره الأوّلي في التأييد؛ لأنّ كلّ دليل في ظهوره الابتدائي يدلّ على أنّه أبديّ وثابت، لكنّ الحديث الناسخ وظيفته أنّ يهدم هذا التأييد ويزيله؛ لأنّه حديث معارض وأقوى من المنسوخ.

إنّ وجود النسخ في الأحاديث أمر مسلّم وقطعيّ بحيث تصرّح بعض الأحاديث في باب «اختلاف الحديث» في الكافي بذلك، لكنّ الاختلاف في سعة وشموله^٦. وبعض

١. تهذيب الأحكام: ج ١، ص ٦٦، ح ١٨٧.

٢. المصدر السابق.

٣. المصدر السابق: ج ١، ص ٩١، ح ٢٤٠.

٤. المصدر السابق: ج ٩، ص ٦٩، ح ٢٩٦.

٥. للاطلاع على تفاصيل أكثر انظر: تقيّة (بالفارسية)، صفري فروشاني، بوستان كتاب، ١٣٨١ هـ.ش.

٦. الكافي: ج ١، ص ٦٢ - ٦٤.

الروايات المصرحة قد صدر في الجواب عن سرّ اختلاف أصحاب الرسول ﷺ مع بعضهم البعض، واختلافهم مع نظريات وآراء الأئمة ﷺ. وسنعرض هنا بعض الروايات، فمنها ما رواه في الكافي عن مُحَمَّد بن مُسلم:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرُوءُونَ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَّهِمُونَ بِالْكَذِبِ، فَيَجِيءُ مِنْكُمْ خِلَافُهُ بِهِ؟ قَالَ: «إِنَّ الْحَدِيثَ يُنْسَخُ كَمَا يُنْسَخُ الْقُرْآنُ»^١.

فمن الجدير بالذكر، أنّ النسخ كالتقية يُلجأ إليه في المراحل النهائية للبحث حول الحديث، وبعد الاطمئنان من عدم إمكان الجمع بين الأحاديث المختلفة بالتخصيص والتقييد والحمل على الاستحباب؛ فهو ليس حلاً عرقياً، وليس طريقة عامة وأولية بل متأخرة عن الطرق المشار إليها.

والأمثلة التي يمكن إثباتها في النسخ قليلة، والمواضع التي يدعى النسخ فيها قد رفضها أكثر فقهاء الشيعة؛ مثل: وجوب ردّ السلام أثناء الصلاة، وتبديل إحرام حجّ الأفراد إلى عمرة التمتع^٢، ووجوب الوضوء بعد أكل لحم الإبل^٣، وجواز الزواج المؤقت^٤، واستحباب صوم الاثنين والخميس^٥، ومواضع أخرى جاءت في كتب الفقه. والآن نشير إلى موضع قد قبله بعض الفقهاء:

فجاء في رواية عن الإمام الصادق ﷺ نقلها محمد بن مسلم:

سَأَلْتُهُ عَنْ إِخْرَاجِ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ مِنْ مِئْسَى، فَقَالَ: «كُنَّا نَقُولُ: لَا يُخْرَجُ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِإِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ فَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِهِ»^٦.

١. المصدر السابق: ص ٦٤؛ وانظر أيضاً: الذكري: ص ١٣٤.

٢. الخلاف: ج ٢، ص ٢٦٩.

٣. منتهى المطلب: ج ١، ص ٣٨ و ٣١٣.

٤. نهاية المرام: ج ١، ص ٢٢١.

٥. هذا الادعاء لابن الجنيد (انظر: مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٥٠٥).

٦. الكافي: ج ٤، ص ٥٠٠.

إنَّ الأحاديث التي بصدد هذا الموضوع موجودة في الجوامع الروائية والكتب الفقهية^١. وهناك نماذج أخرى يمكن الإشارة إليها؛ مثل: المنع من زيارة القبور^٢، صوم يوم عاشوراء، أكل لحم حمار الوحش؛ وقد ذكر المحقق الكبير السيد محمد باقر الحسيني الأمستريادي المشهور بالميرداماد (م ١٠٤٠هـ) نماذج منها في الرواشح السماوية^٣.

ملاحظة

الجدير بالذكر، أنَّ تأثير الأحاديث المعارضة على فهم الحديث لا يقتصر على المواضع المذكورة، وإنما هناك أبحاث - مثل: الجري والتطبيق^٤، والظهر والبطن في الروايات النازلة إلى تفسير القرآن، واختلاف مستوى فهم المخاطب^٥، وغيرها تعتبر أموراً يجب ملاحظتها؛ لأنها مؤثرة في المقصود المحوري للمتكلم.

الملخص

✓ إنَّ المعرفة؛ والرجوع إلى الأحاديث المعارضة؛ وحلَّ اختلاف الروايات مع بعضها الآخر، تُعتبر من الفروع المهمة لعلم فقه الحديث؛ ويحتاج حلَّ التعارض إلى مهارة في جميع علوم الحديث.

✓ ترجع أهمية بحث التعارض وحلَّ اختلاف الأحاديث إلى أنَّنا لا يمكن أنَّ ننسب تعارضاً في أفكار وكلام الأنمة المعصومين (عليهم السلام)، أو تناقضاً في أحكامهم.

١. على سبيل المثال انظر: المحاسن: ج ٢، ص ٢٢٠؛ الكافي: ج ٤، ص ٥٠١؛ السرائر: ج ٣، ص ١٣٠؛ تذكرة الفقهاء: ج ٨، ص ٣٢٣.

٢. نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها: صحيح مسلم: ج ٣، ص ٦٥.

٣. الرواشح السماوية: ص ٢٤٧ - ٢٤٩.

٤. سيأتي بحثه في عوائق فهم الحديث.

٥. مثل تفسير كلمة «نفت» من الآية «لِيَقْضُوا تَقْتَهُمْ»، فإنَّ تفسيرها لذريح المعاري كان مختلفاً عما قيل لغيره من الرواة، انظر: الكافي: ج ٤، باب الحج.

- ✓ العوامل المؤثرة في تعارض الأخبار متعددة، بعضها يرتبط بنا؛ وهي: سوء الفهم، عدم العثور على القرائن، التصحيف، النقل بالمعنى، وضع الحديث، اختلاف مستوى فهم الرواة والمخاطبين. والعوامل الأخرى كثيراً ما ترتبط بأجواء صدور الحديث؛ مثل: التقية، النسخ، البيان التدريجي لبعض الأحكام.
- ✓ الالتفات إلى الروايات المعارضة يؤثر في فهم الأحاديث. وقد يغير المعنى الحقيقي إلى المجازي، والوجوب إلى الاستحباب، كما قد يوجب أحياناً حمل الجواز على الضرورة، والألفاظ الظاهرة في الحرمة على الكراهة، والحمل على التقية والنسخ.
- ✓ التقية لغة: الصيانة والستر عن الأذى، واصطلاحاً: هي بيان المعصوم لحكم معين من دون قصد بيان الحكم الواقعي، وإنما هو للاتقاء على نفسه أو شيعته.
- ✓ النسخ عند الشيعة بمعنى التخصيص الزمني للحكم، فالناسخ يزيل أبدية الحكم ويحدده في فترة زمنية خاصة.
- ✓ النسخ والتقية ليسا جمعاً عرقياً كالتيقيد والتخصيص، بل يلجأ إليهما عادةً بعد تعذر الجمع العرفي بين الحديثين المختلفين.
- ✓ ملاحظة الأحاديث المعارضة مؤثرة في مجالات أخرى أيضاً؛ كالجري والتطبيق، والظهور والبطن في الأحاديث التفسيرية.

أسئلة وبحث

- ١ - ما الفرق بين التعارض البدوي والمستقر؟
- ٢ - أوضح ثلاثة أسباب لبروز التعارض بين الأخبار، مع ذكر مثال لكل منها.
- ٣ - ما هو دور الأخبار المعارضة على فهم الأخبار؟
- ٤ - اذكر ثلاثة أمثلة جديدة لتأثير الأخبار المعارضة على فهم الحديث.
- ٥ - ما معنى نسخ الحديث عند الشيعة؟ اذكر مثالين مقبولين من قبل بعض الفقهاء.

الفصل الثامن

الاستعانة بما توصل إليه البشر

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

- * إمكانية تأثير المعرفة البشرية على فهم الحديث.
- * كيفية تأثير العلم البشري على فهم الحديث والنتائج المترتبة عليه.
- * أهمية الاستفادة من شروح وتراجم وتفسير علماء الحديث في فهم الحديث.

المدخل

بعد دراسة المراحل العديدة لفهم الحديث واجتياز سبيله الداخلي، نصل إلى مرحلة اختبار هذا الفهم مع سائر المعلومات المرتبطة به، فنقارن في هذه المرحلة الأخيرة المعنى المفهوم من الحديث مع معطيات العلوم البشرية.

وإنّ لهذه الاستفادة موضوعين متميزين:

الأول: العلوم البشرية؛ كعلم الطب والاقتصاد، وكثير من العلوم الإنسانية الجديدة؛ كعلم النفس والاجتماع والسياسة والحقوق.

الثاني: شروح وتفسير العلماء والمحدثين المختصين في فرع الحديث وباقي العلوم الدينية المستلهمة من الحديث؛ كالفقه وتفسير القرآن والأخلاق.

إنّ تناجات كلّ من هاتين المجموعتين تؤثر مبدئياً في فهمنا للحديث، فهما مشتركتان في هذا الأمر؛ وأمّا كيفية هذا التأثير من حيث الشدّة والضعف فليست على مستوى واحد بالضرورة؛ ولذا سنقسم هذا الفصل إلى قسمين:

العلوم الإنسانية

إنّ تأثير العلم البشري على فهم الحديث هو جزء من مسألة أكبر؛ ألا وهي علاقة العلم بالدين. وهذه النقطة - وهي أنّ فهم الحديث هل يمكن أن يتحوّل أو يُعَمَّق عند اكتشاف الحقائق العلمية وما وصل إليه البشر في عالم الوجود؟ - هي السؤال الأوّل في هذا المبحث. أمّا كيفية هذا التأثير والأشكال والصور المختلفة لهذا التأثير المتبادل والنتائج المترتبة عليه، فهي مسألة تأتي فيما بعد.

إمكانية تأثير المعرفة البشرية على فهم الحديث

إنّ المعصومين عليهم السلام هم الذوات الطاهرة والنفوس الزكية، وهم أسمى وأشرف البشر، وعلومهم ربّانية خالصة، ومنشأ علمهم: إمّا بشكل مباشر، أو عن طريق الوحي؛ فإنّ كلامهم ينبع من حقيقة الوجود^١.

إنّ العلاقة بمصدر الوجود تُنتج ثبوت الأفكار والمعتقدات، والنتيجة المنطقية لهذا الموضوع: هي استمرار هذه الحوارات والآراء المعلنة على أساس هذه العقائد.

وهذه النتيجة المنطقية تخلق حاجزاً كبيراً في ذهن البعض عن كيفية وقوع تغيير في معنى الحديث وفهمه بمرور الزمن ومع ظهور نظريات وفرضيات جديدة. وبعبارة أخرى: إنّ التغيّر والتبدّل من لوازم العلم البشري، واستمرار ظهور علماء جدد والقيام بالاختبارات والتجارب الجديدة، جعل العلوم البشرية تشكّل حالة واقعية سيّالة وقابلة للتغيير، وتخرج

١. انظر: بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٧٢ - ١٩١، باب «أنّهم عليهم السلام عندهم مواذ العلم وأصوله، ولا يقولون شيئاً برأيٍ وقياس؛ بل وروّوا جميع علوم النبي صلى الله عليه وآله، وأنّهم آمناء الله على أسرارِهِ».

المعرفة البشرية من حالة الثبوت والاستمرار، فكيف يمكن أن نوفق بين هذه المعرفة المتغيرة مع ذلك المعنى الثابت؟

تُطرح أجوبة عديدة لهذا السؤال المعقّد:

يرى بعض «النسبيين»^١ - ببساطة - أن الحديث الشريف أيضاً قضية علمية، ويجعلونه ضمن المجموعة المتحركة للعلم، فهم يعتقدون أن دخول القضايا والنتائج الجديدة للعلم البشري في ضمن الأفكار الإنسانية تسبّب تحولاً كبيراً في القضايا السابقة؛ بحيث ينكرون المعرفة الثابتة بحقيقة الوجود، ويرفضون أي استثناء في هذا المجال، ويُسرون هذا التأثير إلى كلّ فروع العلم البشري؛ بحيث يدّعون أن للمركزات الذهنية تأثيراً في كلّ المجالات وحتى المتون الدينية المقدّسة.

الرأي المختار

نحن نقبل هذا التأثير بنحو إجمالي؛ ولكن ليس في كلّ مكان وزمان، ونعتقد كذلك بإمكان الفصل بين معنى الحديث والمفهوم الحاصل منه في الذهن.

الحديث في الوقت الحاضر حكاية كلام وفعل المعصوم، وله طبيعة بشرية؛ فهذه حكاية وإعادة لكلام المعصوم عليه السلام، لا أن نفس الكلام يقرع أسماعنا ويرد في أذهاننا. وعليه فمن الممكن أن يكون نقله عرضة لآفات؛ كالتقطيع والتصحيف وعزله عن القرائن العديدة اللفظية والمقامية، ولا يتطابق مع محكيّه بنحو تامّ.

وبعبارة أخرى: أن الشيء الذي يعلمه ويعتقده الأنمة المعصومون عليه السلام يطابق حقيقة الوجود، وهو صحيح وثابت بحيث لا يقبل الزوال، أما ما ينقل هذا العلم والاعتقاد فهو فعل الرواة ومن الفعاليات البشرية، وما نقهه نحن من أخبار الرواة فهو أيضاً جهد ذهني وبشري، وهذان الاثنان عرضة للخطأ والالتباس؛ ولهذا فهما قابلان للتغيير والإصلاح.

وللمثال على ذلك: إن علم الطب والتجارب العلمية والعملية قد تحدّث تحولاً هاماً

١. من يعتقد أن المعرفة الإنسانية ليست مطلقة وإنما نسبية.

في فهمنا لبعض الأحاديث الطيِّية، فهناك كثير من الناس - وحتى المحدثين - كانوا يعتقدون أنَّ توصية الإمام عليه السلام بأكل طعام خاصٍّ أو مشروب معيَّن هو عامٌّ وفي كلّ مكان؛ يعني هو مفيد في كلّ الأمكنة ومؤثّر لعلاج كلّ الأفراد المصابين بوجع خاصٍّ مذكور في الحديث. إلّا أنَّ الشيخ الصدوق ورغم تعبّده بالأخبار - وربّما لمشاهدته عدم تأثيره أو لمخالفته لقطعيّات علم الطبِّ والتجربة البشرية - فإنّه حكم أنَّ بعض هذه الأدوية والأطعمة خاصٌّ بمناطق معيَّنة باردة أو حارة أو أفراد لهم طبائع خاصّة^١.

كما نواجه بعض الأخبار التي لا تتسجم مع مسلّمات علم التأريخ؛ فإنّ لحاظ هذه المسلّمات يفرض علينا إعادة النظر في الخبر نقلاً أو فهماً؛ وكذلك فإنّ تأثير العلوم الإنسانية المعروفة (كالعلوم النفسية والاجتماعية) أكثر من العلوم المحضة والتجريبية (كعلوم الرياضيات والكيمياء والفيزياء).

ولا يستتج من هذا الكلام أنَّ تأثير العلوم البشرية على فهم الحديث يكون بصورة عامّة وشاملة ودائمة؛ لأنّ هذا الادّعاء يحتاج إلى استقراء تامٍّ أو قياس برهاني، ولا يمكن القطع بحكم كليٍّ من خلال ملاحظة العشرات وحتى المئات من التأثيرات الجزئية والمصادقية، لكنّ هذا الاحتمال للتأثير يقودنا إلى أنَّ نفكر في نتائج العلوم البشرية على الأقلّ في حدود العلم والقضايا المؤثّرة في فهم الحديث، ونؤسّس الحوار بين هذين الفرعين المعرفيين.

وهذا يعني أنّنا على ضوء تنامي عمر الإنسان والإمكانيات الماديّة سنبحث القضايا العلمية التي لها علاقة عقلانيّة ومجرّبة بمضمون الحديث المراد فهمه، وليس من باب الصدفة والاحتمالات البعيدة عن الذهن.

والمثال على ذلك: مقارنة مضمون ومحتوى كتاب الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر^٢ مع معطيات علم الاجتماع والسياسة؛ فإنّه يبدو مناسباً ومعقولاً، أو الاستفادة من العلوم النفسية

١. انظر: الاعتقادات: ص ١١٥.

٢. نهج البلاغة: الكتاب ٥٣.

يهدف فهم أفضل وأعمق لكتاب الإمام علي عليه السلام التربوي لابنه، فهو مقبول أيضاً.
أما البحث والتقصي في علم الكيمياء والفيزياء للوصول إلى فهم أكمل لهذين
الكتابين، فهو غير معقول كما يبدو.

كيفية تأثير العلوم على فهم الحديث

تؤثر العلوم البشرية على فهم الحديث في صورتين:
الأولى: تُحدث تساؤلاً وتُهيئ بيئة للحوار حول الحديث.
الثانية: الاختلاف والتعارض.

أما الصورة الأولى: فإن العلوم البشرية - التي تشكّل انعكاساً لحاجات الإنسان المادية
والنفسية - تُحدث هواجس وتساؤلات ذهنية، وعن طريق هذه الأسئلة ينشط الذهن الوقاد
عند مواجهة المعاني المناسبة وأخذ النقاط المكنونة في كلّ قضية علمية، واستخراج
اللطائف الخفية والكشف عن بواطن النص، وإذا كانت القضية العلمية حديثاً صادراً عن
نفوس نافذة البصيرة، فإنّها تقدّم جواباً شافياً لهذه الأسئلة الذهنية من باب الأولوية.

ففي هذا الميدان لا يُعدّ فهمنا الأولي للحديث خطأ، وإنما يعمّق فهمنا له، وتُتضح
الأمر الخفية وغير المصرّح بها في كلام الإمام عليه السلام؛ ولهذا يمكن أن نستفيد من
المتخصصين في مجالات العلوم البشرية ممّن استطاعوا أن يمزجوا بين ما لديهم من خبرة
في علوم الحديث؛ وبين نتائجهم العلمية في المجالات الأخرى، فهذا مفيد لنا ويحلّ الكثير
من التعقيدات.

وبهذه الطريقة يستخرج المحدثون المهرة في الأدب والبلاغة العربية لطائف النص،
وكذلك يستخرج الباحثون - الذين لهم معرفة بروح وشخصية الإنسان من حديث يبدو أنّه
بسيط - العشرات من الخصائص الفردية والنفسية للإنسان.

كمثال على ذلك نأخذ حديث:

أَقْلُ النَّاسِ مَرْوَةً مَنْ كَانَ كَاذِبًا^١.

ففي النظرة الأولى نرى ذمًّا للكذب والكاذب، ونستنتج منه أنه ينبغي عدم الكذب، لكنَّ الشخص الذي اطلع على علم النفس تنقذح الأسئلة التالية في ذهنه حول علاقة الكذب بقلَّة المروءة والشعور بالحقارة: هل هذه العلاقة من جانب واحد أو من جانبيين؟ وإذا كانت من جانبيين فما هو التابع منهما لصاحبه حدوثاً أو عدماً، وزيادة أو نقصاناً؟ هل قلَّة المروءة تؤدِّي إلى الكذب، أم أنَّ الكذب يقلِّل من المروءة؟

وتقودنا هذه الأسئلة - التي يمكن أن تخلق مجالاً في بناء الاختبارات النفسية أيضاً - إلى مثل هذا الحديث:

لَا يَكْذِبُ الْكَاذِبُ إِلَّا مِنْ مَهَانَةٍ نَفْسِيَّةٍ^٢.

ويحفِّز ذهننا لبحث عن علاقة «حقارة النفس» و«الكذب» بنحوٍ كامل^٣.

أما الصورة الثانية - وهي المجال الآخر لتأثير العلوم البشرية على فهم الحديث - : فإنه إذا تعارض فهمنا مع نتائج التجارب العلمية للبشر، فإنَّ الذهن - وبسبب هذا التعارض والاختلاف للقضايا العلمية الجديدة مع إحدى القضايا المعترف بها سابقاً - ينطلق لحلَّ التعارض، وسيرى في البداية أنَّ الاثنين على صواب بحيث يفكر أن يخلق حالة من التناسق بين القضيتين، وبعد ذلك إذا لم يتمكَّن من ذلك فإنه يتردَّد في إحدى هاتين على الأقلَّ ويضع الأخرى جانباً.

وكلامنا هنا أنَّ هذه الشكوك والدراسات لا ينبغي أن تكون في جانب واحد، فمضافاً إلى البحث والتنقيب في ميدان العلم والتجربة، يجب أن نلاحظ كلَّ القرائن، وأسباب وأجواء

١. بحار الأنوار: ج ٦٩، ص ٢٥٩، ح ٢١.

٢. كنز العمال، المقيي الهندي: ح ٨٢٣١، بحار الأنوار: ج ٦٩، ص ٢٦٢، ح ٤٥.

٣. تطرقتنا في مكان آخر بالتفصيل إلى علاقة الحديث وعلم النفس: مجلة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢٩، مقالة «بهره گیری از حدیث در روانشناسی» (الاستفادة من الحديث في علم النفس).

صدور الحديث، وغيرها من العوامل المؤثرة في فهم نصّ الحديث ومقصود المتكلّم أيضاً. وإن كان من الممكن في المحاولات الجديدة لفهم الحديث أن نصل إلى المفهوم الأول مرّة أخرى مع وجود الأسئلة والاحتمالات الجديدة ونحصل على نفس النتيجة السابقة، فينبغي أن نشكّ في النتيجة العلمية حينئذٍ، وإذا كانت النتيجة العلمية بديهية وقطعية ولا يوجد للشكّ طريق إليها، يجب أن نعلم أنّ الحديث غير مفهوم، فردّد علمه إلى أهله، كما صرّح به الأئمة^٢.

وقد أدركنا بالتجربة أنّ الفهم الصحيح والمنطقي للحديث لا يتغيّر بدخول القضايا العلمية وظهور النظريات العلمية في كثير من الأحيان، وعليه يجب لحاظ اجتياز المراحل الصحيحة والمنطقية لفهم الحديث خطوة بعد خطوة وبدقّة، ولا يشمل كلّ فروع العلم البشري، بل التعرّف على العلوم التي لها علاقة أكثر بالحديث (كعلم الفلسفة والأخلاق) والسعي الحثيث والجهد الكبير في حلّ اختلاف نتائج ومعطيات كلّ هاتين المجموعتين، يساعداً على التعمّق في فهم الحديث.

الإفادة من شروح المحدثين

إنّ الشروح والتفاسير وحتى التراجم الفنيّة والصحيحة للحديث، هي مظاهر أخرى للفهم البشري للحديث؛ ولهذا فإنّ مراجعة شروح الحديث والتراجم المعتبرة وكذلك مراجعة بعض الكتب الفقهيّة، تصحّح وتعمّق فهمنا للحديث. ومن المسلّم به أنّ المحدثين والعلماء السابقين كانوا أكثر تمحوراً من الجيل الجديد على الحديث، وكان قربهم الزماني من عصر صدور الحديث، وكذلك البيئة العلمية للقرون القريبة من صدور النصّ، يجعلهم أكثر منّا استعداداً وتوفيقاً في فهم وإدراك الحديث.

١. من الممكن أن يحصل الشكّ في المكاسب العلمية من الشكّ في الفرضيات الأولى، أو الانتقال من التجارب إلى مرحلة التحليل والتعميم والاستنتاج.

٢. الخصال، الصدوق: ص ٦٢٧: «إذا سمعتم من حديثنا ما لا تعرفون، فردّوه إلينا وقفوا عنده، وسألوا حتّى يتبيّن لكم الحقّ»؛ وانظر أيضاً: مختصر بصائر الدرجات: ص ٧٧، وبحار الأنوار: ج ٢، ص ١٨٩، ح ٢٠؛ وص ١٩١، ح ٢٨.

وهذه النقطة تصدق بنحوٍ آخر على أصحاب الجوامع الثانوية للحديث (أي الفيض الكاشاني، والعلامة المجلسي، والشيخ الحر العاملي)؛ فإنَّ لهؤلاء إحاطة واسعة وأنساً مستمراً بأحاديث الشيعة؛ لذا فإنَّ فهمهم للحديث قريب من الواقع كثيراً. ولهذا السبب تُعتبر الشروح الكبيرة - مثل: مرآة العقول، وروضة المتقين، والنكاط البيانية للوافي، وشروح الكتب الأربعة - مغنماً مهمّاً بالنسبة لنا.

وهذا لا يعني أننا نبقي مقلّدين لفهم المتقدّمين ونقبل كلّ ما قالوا وما كتبوا بدون تدقيق وتمحيص، بل المقصود أن نهتمّ بتلك الشروح، ونستعين بهم في حلّ مشاكل النصوص، ونأمل أن تكون نتائج هذه المحاولة ذات قيمة راقية.

إنَّ علم السابقين وإن لم يكن حجةً لكنّه ذو أهمية كبيرة. وعلى هذا الأساس، فلا نرجع إلى الشروح التي ذكرناها في بحث «النشأة التاريخية لفقه الحديث»، وأيضاً تلك التي تطرّق إليها الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة.

الملخص

✓ إنّ الخطوة الأخيرة في تعميق فهم الحديث: هي ملاحظة الجهود البشرية؛ سواء في مجال النصّ كالشروح والتعليقات، أو في العلوم الناعمة إلى محتوى الحديث.

✓ نعتقد أنّ تأثير العلم البشري على فهم الحديث موجود، لكنّه ليس دانيماً ولزومياً؛ ولهذا فملاحظة فهم الآخرين وكذلك الاستفادة من العلوم البشرية، يمكن أن تغيّر أو تعمّق فهمنا للحديث.

✓ إنّ كيفية تأثير العلم البشري على فهم الحديث يمكن أن تقع على نحوين على الأقلّ: الأول على شكل إيجاد السؤال؛ وبالتالي زيادة الدقّة في الحديث والبحث عنه والكشف عن باطنه، والثاني لدى تعارض معطيات العلوم البشرية مع مضمون الحديث.

✓ إنّ قطعية التجارب المكثّرة تُحدث أحياناً تغييراً في فهمنا الأولي بالنسبة لعموم أو إطلاق الحديث، كما أنّ المعنى الواضح للنصوص المعتبرة يُحدث أحياناً ترديداً في التحليلات

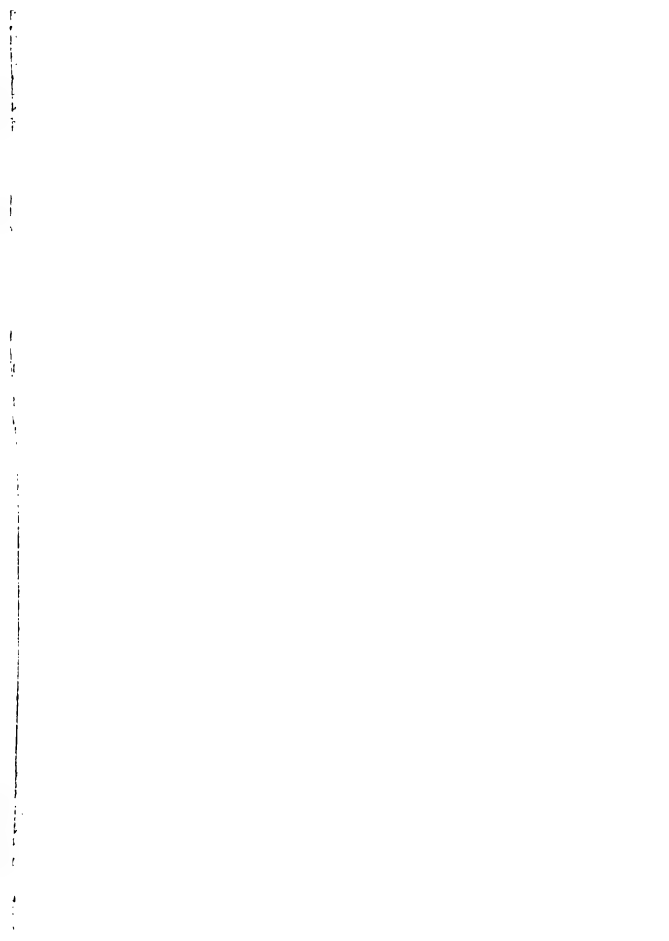
والنظريات العلمية؛ وفي المواضع التي تكون كلتاها قطعية ولا تقبلان التأويل، فيجب حينئذ أن نقف ونردّ تفسيره إلى أهله عليه السلام؛ بناءً على أحاديث «ردّ العلم».

✓ أن تأثير العلوم الجديدة على فهمنا للحديث ليس دائماً، بل اتّفاقياً. وعليه فينبغي أن نلاحظ العلوم البشرية في المواطن التي يكون احتمال التأثير عقلاً وقابلاً للمتابعة والتعلّم والتعليم، كما هو المشهود في المنهج الاجتهادي للفقه الشيعي في مواجهته لأسئلة كلّ عصر وتلبية احتياجاته.

✓ إنّ الشروح والتراجم الفنيّة والصحيحة للحديث، هي مظهر آخر للمحاولات البشرية لفهم الحديث.

أسئلة وبحث

- ١ - ما هو تأثير المعطيات العلمية للإنسان على فهمنا للحديث؟
- ٢ - كيف يحصل تغيير في فهمنا للحديث باكتشاف معلومات جديدة؟
- ٣ - اشرح ثلاثة طرق للحصول على فهم المتقدّمين للحديث.
- ٤ - اذكر ثلاثة شروح حديثة هامة، وبيّن خصوصية كلّ منها.
- ٥ - اشرح حديثين ذوي صلة بالعلوم النفسية والاجتماعية.
- ٦ - اشرح حديث: «إِخْشَوْا اللَّهَ خَشْيَةً لَيْسَتْ بِتَعَذُّيرٍ، وَاعْمَلُوا لِلَّهِ فِي غَيْرِ رِيَاءٍ وَلَا سُمْعَةٍ»، وقارنه مع شرح العلامة المجلسي.
- ٧ - قارن بين شرحي العلامة المجلسي والمولى صالح المازندراني للحديث التالي: «مَنْ نَصَبَ اللَّهَ غَرَضاً لِلْخُصُومَاتِ، أَوْشَكَ أَنْ يُكْثَرَ الْإِنْتِقَالَ».
- ٨ - اذكر حديثين أصبحا أكثر قبولاً أو أفضل فهماً بسبب تطوّر العلوم الإنسانية.

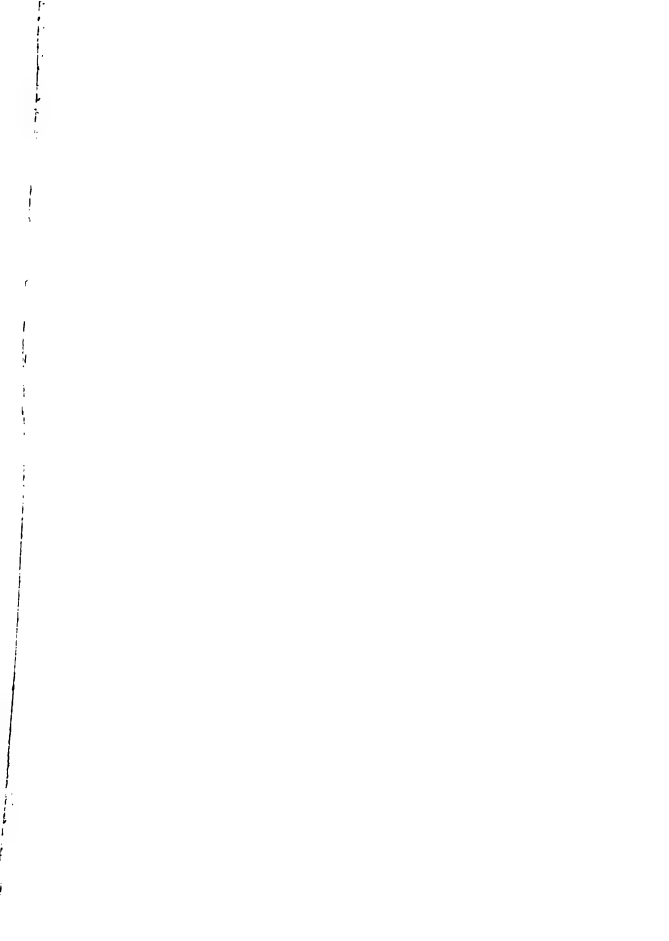


القسم الثالث

موانع فهم الحديث

الفصل الأول: موانع فهم نص الحديث

الفصل الثاني: موانع فهم المقصود في الحديث



نظرة عامة

إنّ فهم معنى الحديث - كأَيّ نصّ آخر - له أسلوب ومعيّار، ولا يمكن حمله على أيّ معنى؛ وهذا الفهم إنّما يكون مطابقاً لقصد المتكلّم والكاتب أو قريباً منه في صورة اتّباع الطريقة العقلانية الحاكمة على فهم النصوص، وعدم بقائه عالقاً في عقد الموانع والآفات، فينتهي إلى سوء الفهم حينئذٍ.

وقد درسنا في الأبحاث السابقة العوامل المؤثّرة في فهم الحديث، وفي هذا الفصل سنتناول الموانع التي تحول دون تأثير العوامل المذكورة؛ فمثلاً عند إحراق الخشب نحن بحاجة إلى نار مشتعلة، بالإضافة إلى عدم وجود الرطوبة في الخشب، فالعوامل المؤثّرة في فهم الحديث نظير النار المشتعلة، وموانع الفهم نظير البلل والرطوبة. فلن تحترق الخشب ما لم يتحقّق كلا الأمرين معاً، ولا يتمّ فهم الحديث ما لم يُلاحظ الجانبان المذكوران معاً.

وعليه، فإنّنا سنذكر في هذا القسم العوائق التي تحول دون تأثير العوامل المذكورة في المرحلة السابقة والتي تقف حائلاً أمام الفهم الصحيح للحديث. فبعض هذه الموانع يعتبر النقطة المعاكسة لأحد العوامل المؤثّرة في فهم الحديث، وسيتمّ توضيح ذلك من خلال ذكر الأمثلة.

وبعبارة أخرى: فإنّ الفهم الصحيح للحديث مرهون بكسب القدرات المذكورة في الأبحاث السابقة، وتهذيب الذهن من العوائق المشار إليها في هذا القسم.

تستطيع هذه العوائق - وبسهولة - أن تقضي على كلّ المحاولات والنشاطات التي اكتسبناها في سيرنا لفهم الحديث، وتحرمنا من التوصل إلى الفهم الصحيح للحديث.

وعلى هذا الأساس، نشير إلى الكثير من هذه الموانع في قسمين، وإن كان هذا التقسيم ليس حصرياً.

القسم الأول: الموانع المتعلقة بالنص وتقع في المرحلة الأولى لفهم الحديث؛ أي فهم النص.

القسم الثاني: هو المتعلق بالمرحلة الثانية لفهم الحديث؛ أي فهم المقصود الحقيقي للمعصوم المتكلم.

ونحن نستطيع أن نتعرف على بعض العوائق الموجودة والمتعلقة بالباحث وكيفية تعامله مع الحديث؛ لكن لبساطة البحث وتناسبه الكلي مع المرحلتين الأساسيتين لفهم الحديث، فإننا نذكر تلك العوائق في نفس هاتين المجموعتين^١.

الجدير بالذكر، أن العوائق التي أحصيناها لا تشمل جميع مراحل فهم الحديث، والمثال على ذلك: هو عدم ملاحظة الأحاديث المتعارضة؛ والتي تُعدّ من أهم موانع فهم الحديث، حيث تقدّمت أمثلتها في القسم السابق.

١. تعرّضنا لهذه الموانع في كتابنا «أسباب شناسي حديث» (بالفارسية)، والذي نأمل أن يوفقنا الله تعالى لترجمته إلى اللغة العربية.

الفصل الأول

موانع فهم نص الحديث

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرف القارئ على:

- ضرورة إزالة عوائق فهم الحديث.
- طريقة اكتشاف عوائق فهم الحديث.

الاشتراك اللفظي

اللغة العربية - كسائر اللغات - تشتمل على مفردات ذات معانٍ عديدة؛ وهو ما يسمّى بـ«الاشتراك اللفظي»، وقد بُحث ذلك في علم أصول الفقه، وبُحث أيضاً تحت عنوان «الإيهام» في الأدب، وهو الذي يعقد على الباحث - أحياناً - فهم النص؛ لعدم وجود قرائن مميزة. فالحلّ الأساسي لهذه الموارد هو البحث عن القرائن المتصلة والمنفصلة؛ كأسباب صدور الحديث، والأحاديث المشابهة.

وينحلّ أيضاً بالاستعانة بالتركيب والسياق؛ وذلك بوضع المعاني المختلفة لتلك المفردة ولحافظها واحداً بعد واحد في تلك العبارة. ونشير هنا إلى مثالين حديثين^١.

١. للأغلاخ على الأمثلة القرآنية انظر: فقه اللغة، التعالبي: ص ٣٤٥، باب «وقوع الفعل الواحد على عدّة معانٍ»، ذيل الألفاظ «قضى» و«صلّ». والمثال الواضح من الأمثلة القرآنية مررنا عليها سابقاً، وتمرضنا إلى لفظ «تقدر».

١ - إِنَّ كَلِمَةَ «اِخْتِلَافٍ» فِي الْحَدِيثِ الْمُرَوِّى عَنْ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ ﷺ: «إِخْتِلَافٌ أَمْتِي رَحْمَةً»^١، يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْفَرْقَةِ وَتَعَدُّ الْجَمَاعَاتِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَجِيءِ شَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ وَقِيَامِهِ مَقَامِهِ. فَالَّذِي تَصَوَّرَهُ عَبْدُ الْمُؤْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ فَقَطْ، وَغَفَلَ عَنِ الْمَعْنَى الْآخَرِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَدِّقَ كَوْنَ الْاِخْتِلَافِ (بِمَعْنَى الْفَرْقَةِ) رَحْمَةً، فَذَهَبَ إِلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام وَعَرَضَهُ عَلَيْهِ قَائِلًا:

إِنَّ قَوْمًا زَوَّوْا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اِخْتِلَافَ أَمْتِي رَحْمَةٌ؟ فَقَالَ: صَدَقُوا. قُلْتُ: إِنْ كَانَ اِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً فَاجْتِمَاعُهُمْ عَذَابٌ؟ قَالَ: لَيْسَ حَيْثُ ذَهَبَتْ وَذَهَبُوا، إِنَّمَا أَرَادَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾. فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ فَيَتَعَلَّمُوا ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ؛ إِنَّمَا أَرَادَ اِخْتِلَافَهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ لَا اِخْتِلَافًا فِي دِينِ اللَّهِ؛ إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ.^٢

فعلى هذا يكون معنى الحديث: هو أنَّ يختلف المسلمون في طلب العلم، لا الاختلاف في دين الله.

فقد جاء لفظ «اختلاف» في الروايات الأخرى بهذا المعنى؛ كما نخطب أهل البيت عليه السلام في الزيارة «الجامعة الكبيرة» بأنهم «مختلف الملائكة»، والأهم من ذلك أنه قد استعمل بهذا المعنى في القرآن الكريم أيضاً.^٣

الجدير بالذكر، أنَّ هذا الحديث قد صُحِّحَ وَخُرِّجَ عَلَى مَعْنَى التَّفَرُّقِ أَيْضًا.^٤ والنقطة الجديرة بالذكر، أنَّ المعاني المتعددة ناتجة عن تشابه هيتين من مادة واحدة أحياناً، لا أنَّ هناك للمادة معنيين، وهذا يحصل في اللغة العربية بسبب تغيير حروف العلة.

١. معاني الأخبار: ص ١٥٧، ح ١؛ علل الشرائع: ج ١، ص ٨٥؛ بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ١٦٤.

٢. معاني الأخبار: ص ١٥٧، ح ١.

٣. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي غَلَقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ١٩٠)؛ وانظر أيضاً: البقرة: ١٦٤، ويونس: ٦، والمؤمنون: ٨٠.

٤. انظر: بحار الأنوار: ج ١، ص ٢٢٧.

والمثال على ذلك: لفظ «مُرتاب» المحتمل لمعنى الفاعل والمفعول معاً في الرواية المنقولة عن الإمام علي عليه السلام:

لَا تُصَاحِبْ هَـذَا فَتَعَدَّ مُرْتَاباً.^١

فإنَّ «الريب» عند نقله إلى باب الافتعال يصير اسم فاعله ومفعوله على هيئة واحدة؛ لأنَّ كلاً من «مُفْتَعِل» و«مُفْتَعَل» يُستبدل حرف الياء فيهما إلى «ألف»؛ بسبب تحريكه وفتح ما قبله، وإن كان من الممكن أن يتعيَّن أحد الاحتمالين بسبب السياق والترادف في المعنى. وأحياناً يؤدي الإعلال وتغيُّر الحروف إلى أن تتشكَّل هيئة واحدة من مادتين، وبسبب تشابه الصيغتين تشبَّه إحدى المادتين بالأخرى. والمثال على ذلك: كلام لأمير المؤمنين عليه السلام يخاطب به الأشعث بن قيس وهو على منبر مسجد الكوفة يخطب، بعد أن اعترضه الأشعث في بعض كلامه، فقال له عليه السلام:

حَائِكُ ابْنِ حَائِكٍ، وَمُنَافِقُ ابْنِ كَافِرٍ.^٢

فقد يتصوَّر أنَّ كلمة «حانك» من مادة «حَوَّك» بمعنى الحياكة والنساجة، إلَّا أنَّه لا يتناسب مع ماضي ونسب الأشعث؛ لأنَّه كان هو وأبوه من كبار قبيلة كندة في اليمن^٣. ولهذا فقد احتمل الأستاذ شهيدى - مترجم نهج البلاغة إلى اللغة الفارسية - أنَّ كلمة «حانك» مأخوذة من مادة «حيك»؛ بمعنى التكبر، وهذا المعنى ينسجم مع ماضي وسلوك هذه الشخصية^٤.

ومثال آخر للتشابه التركيبي: لفظ «حسان»؛ الذي يمكن أن يكون مثني «حَسَن»، ويمكن أن يكون كلمة مستقلة بصيغة «جِسنان».

١. بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ١٠.

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١٩، ص ٦١.

٣. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ج ١، ص ٢٣٩، الرقم ٢٠٥؛ موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنة والتأريخ: ج ١٢، ص ٥٣.

٤. انظر: نهج البلاغة (ترجمه إلى الفارسية سيّد جعفر شهيدى): ص ٤٥٤ - ٤٥٥، التعليقة ٣ و ٥ على الخطبة ١٩؛ موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنة والتأريخ: ج ١٢، ص ٥٣.

يصف الإمام علي عليه السلام في الخطبة الشقشقية الإقبال الشديد للناس عليه بعد مقتل عثمان قانلاً:

فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالتَّاسُ كُفْرِ الصَّبْعِ إِلَيَّ يَنَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، حَتَّى لَقَدْ
وُطِئَ الْحَسَنَانُ وَشُقَّ عِظْفَايَ، مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرِيضَةِ الْقَتَمِ^١.

فقد اعتبر الكثير من مترجمي نهج البلاغة أنَّ المقصود من كلمة «الحَسَنَان» هما الحسن والحسين عليه السلام؛ فقد سُمِّيَا كذلك لقاعدة التغليب^٢. ولكن القطب الراوندي - الذي يُعتبر من أوائل شراح نهج البلاغة - وبعده ابن أبي الحديد، قد فسّراه بمعنى «إبهامي الرّجلين». واحتمل الأستاذ شهيدى - في تَمّة ترجمته لنهج البلاغة - معنى ثالثاً، حيث قال: إنَّ كلمة «حَسَنَان» تعمّ سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله: الإمام الحسن المجتبي والإمام الحسين سيّد الشهداء عليه السلام، ولكن بالنظر إلى معنى الفعل المجهول وكذلك شكل المجلس الذي كان فيه الإمام عليه السلام، يُستبعد أن يكون المقصود من كلمة «الحَسَنَان» هما الحسن والحسين عليه السلام؛ حيث كان عمرهما أكثر من ثلاثين سنة في ذلك الحين (ذي الحجة من عام ٣٥ للهجرة)، فكيف يقول الإمام عليه السلام إنَّهما وُطِئا تحت الأرجل؟! ومع فرض كثرة المقبلين والناس حول الإمام فلماذا خصّ الحسنين عليه السلام بالذكر؟ ينقل ابن أبي الحديد عن القطب الراوندي أنَّ «الحَسَنَان» بمعنى إبهامي الرّجلين، وإن كان هذا التفسير يبدو مناسباً، إلّا أنّني وحسب تتبّعي لم أر أحداً من اللغويّين فسّر «الحَسَنَان» بهذا المعنى، لكنّهم أشاروا إلى أنَّ هذه الكلمة بمعنى عَظْم العَصْد^٣، وهذا المعنى يتناسب مع كلمة «عِظْفَايَ»؛ أي «جنبائي»^٤.

١. نهج البلاغة: الخطبة الشقشقية (الخطبة ٣)، ص ٤٩.

٢. التغليب الذي يُستعمل في تسمية الأسماء غالباً، هو تسمية أحد الاسمين المتشابهين أو المترابطين، وغالباً ما يكون هو الأكبر بدلاً من عطفهما، مثل استعمال كلمة «شمسين» بدلاً عن الشمس والقمر.

٣. قال ابن منظور نقلاً عن ابن الهيثم: «الحَسَن: هو طرف عَظْم العَصْد الذي يلي المَنَكِب» (لسان العرب: ج ١١، ص ٢٢٦)؛ ونقل ذلك الزبيدي أيضاً (تاج العروس: ج ١٥، ص ٧٧٠).

٤. نهج البلاغة (ترجمه إلى الفارسية جعفر شهيدى): ص ٤٥٠، التعليق ١٢ على الخطبة (٣) الشقشقية.

جدير بالذكر، أنه لا بدّ من دراسة سائر الروايات والتقول التاريخية المرتبطة بهذا الموضوع حتّى يمكن القطع بالمعنى المقصود، ومما هو في سياق هذا الكلام: الخطبة (٢٢٩) من نهج البلاغة التي تتحدّث عن أحداث هذه البيعة العامّة لأمير المؤمنين (عليه السلام)؛ حيث يشير إليها الأستاذ شهيد في تعليقه.

ومن الأمور الهامة في هذا المجال هو ملاحظة التغيّر التغليبي في مادّة واحدة بعد إدخالها في أبواب الثلاثي أو الرباعيّ المزيد^١، ولما كان موضع هذا البحث هو علم الصرف والأدب فلا نتطرّق إلى تأثيراته، ولكن نكتفي بنقطة واحدة؛ وهي أنّه بسبب وجود بعض الهينات المتشابهة في باب الفعل المجزّء والمزيد، فمن الضروريّ الأخذ بنظر الاعتبار التوافق الحاصل من الهيئة المنتخبة وبقية الجملة، وإنّ مراعاة هذه المسألة تزداد أهمّيّتها في النسخ الخطيّة القديمة التي غالباً ما تكون خالية من الحركات الإعرابية^٢.

التطور الدلالي

يعتقد علماء اللغة أنّ بعض الألفاظ تتغيّر بمرور الزمن؛ حيث تتأثر بالتغيرات الزمنية والمكانية في عصرها، فيُستعمل ذلك اللفظ الذي يحمل معنىً وخاصّاً في عصرٍ ما بمعنى آخر في العصور اللاحقة، أو يكون له عدّة معانٍ فيترك أو يقلّ استعماله في بعضها في طول الزمان، لكنّ لتدرجية هذا التبدّل وبطئه لا يلتفت إليه الناس في الغالب.

فكان إصرارنا وتأكيدنا على مراجعة كتب اللغة المعاصرة لزمن صدور الحديث نابعاً من هذه النقطة الضرورية؛ لأنّه من الممكن أنّ لا يشير اللغويون المتأخرون إلى هذا التغيّر، بل يذكرون الاستعمال الجاري في عصرهم فقط، كما هي الطريقة المتداولة لعلماء اللغة.

١. مثل: «طَهَّر» و«طَهَّرَ».

٢. مثل: «تَنَزَّل» التي قد تكون ماضي باب التفعّل، وقد تكون مضارعة المؤنث، والتي كانت في الأصل «تَنَزَّل» ومُحذفت نازها الأولى بسبب التثنية، وأخرى تكون «تَنَزَّل» مضارعة المؤنث، باب التفعّل.

ومن العلماء الذين أشاروا إلى هذه النقطة: الغزالي، فإنه يذكر في فصل «العلم» من كتابه إحياء علوم الدين بعض الألفاظ التي تغيرت معانيها الأولية عما كانت عليه في زمانه، مثل: «العلم، الفقه، الحكمة...» إلى آخره^١.

والأمثلة التالية تبين هذا المانع بشكل أوضح:

المثال ١:

عن مهاجر عن رجل من ثقف قال: استعملني علي بن أبي طالب عليه السلام على بانقيا وسواد من سواد الكوفة، فقال لي والناس حضور:
«انظر خراجك فجد فيه، ولا تترك منه درهماً، فإذا أردت أن توجه إلى عمليكَ فمر بي». قال: فأبته فقال لي: «إن الذي سمعت مني خدعة، وإياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج، أو تبيع دابةً عمل في درهم، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو»^٢.

الشاهد هنا هو كلمة «العفو»، فإذا أخذناها بمعناها المتداول اليوم - أي التجاوز والصفح - فلا يفهم من الجملة معنى صحيح، لكن فسرها العلامة المجلسي في مرآة العقول بمعناها الآخر؛ وهو «الزيادة» أو «الوسط» مستنداً إلى أقوال اللغويين^٣. ومن الملاحظ أن «الزيادة» هي أفضل وأصح (أي الذي يكون أزيد من مصرفه)؛ بقرينة الآية الشريفة: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ»^٤.

المثال ٢:

والمثال الآخر هو كلمة «التعمق»، فإن معناها في اللغة العربية المعاصرة هو الغور وبُعد النظر في العمل أو بُعد النظر في الكلام^٥؛ فإنها تدل على معنى إيجابي وقيم، فتستخدم

١. إحياء علوم الدين، الغزالي: ج ١، ص ٣٦. والغزالي لم يقل بالتمييز بين التفسير التدريجي للمعنى وخلط المعنى الاصطلاحي واللغوي والعرفي.

٢. الكافي: ج ٣، ص ٥٤٠، ح ٨.

٣. أنظر: مرآة العقول: ج ١٦، ص ٧٢.

٤. البقرة: ٢١٩.

٥. معجم لاروس: ج ١، ص ٦٠٣.

صفة العميق والمتعمق للباحث الذي يغوص في أعمال التحقيق والبحث العلمي. لكن في العربية القديمة وبالمال إلى الحديث لا نرى ذلك، بل كانت بمعنى الإفراط والتجاوز للحد، وهو معنى مذموم^١.

ولهذا فإن الغفلة عن هذا التطور ستؤدي بنا إلى فهم الرواية التالية بشكل خاطئ:

عَنْ عاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلِيمٌ أَنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ مُتَعَمِّقُونَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فَمَنْ رَامَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَقَدْ هَلَكَ»^٢.

فإن كلمة «متعمقون» في هذه الرواية ليست لمدح الأقوام المتأخرين، وإن كانت في بيان فضل سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وقد استخدم الرسول الأكرم عليه السلام لذم أقوام تجاوزوا الحد وانحرفوا عن الصراط السوي ممن اعترضوا على الرسول عليه السلام عند تقسيمه غنائم معركة حنين وصرخوا في وجهه يدعونه للعدل في القسمة، فمنع نبي الرحمة عليه السلام أصحابه من التعرض لهم قائلاً:

سَيَكُونُ لَهُ شِيعَةٌ يَتَعَمَّقُونَ فِي الدِّينِ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهُ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ^٣.

وأثبت التاريخ أن هذا الشيخ هو الذي قاد الخوارج إلى قتال أمير المؤمنين عليه السلام، وقد سُموا بـ «المارقين»، و«المارق» يقال للسهم الذي يخرج من القوس بشدة وتجاوز أكثر من حده بحيث يصل إلى هدفه ويمرّقه ويجتازه. وهذا المعنى يؤيد - بنحو آخر - مفهوم الإفراط وتجاوز الحد^٤.

١. أنظر: الروايات المتعلقة بسورة التوحيد والتي جاءت في بحار الأنوار: ج ٧٧، ص ٢٣٤، ح ٣؛ وميزان الحكمة: ج ٢، ص ١١٠٤، ح ٧٣٨٧، و ص ١١٠٠، ح ٧٣٥؛ وكز العمال: ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٥٣٤٨. وأنظر أيضاً: الكافي: ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١؛ وأيضاً: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: ج ٦، ص ٢٧٢ عبارة «ضيّقوا على أنفسهم» حول نفسية الخوارج.

٢. الكافي: ج ١، ص ٩١، ح ٣؛ التوحيد: ص ٢٨٣، ح ٢.

٣. مسند أحمد بن حنبل: ج ٢، ص ٢١٩.

٤. وهذا هو الأساس للتحليل الجديد لمعرفة الخوارج، والذي أبداه سماحة آية الله الريشهري في موسوعة الإمام علي بن أبي طالب: ج ٦، ص ٢٦١ - ٢٨٨.

إِنَّ لَفْظَ «التَّعَمَّقُ» قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ أَيْضاً بِمَعْنَى الذَّمِّ؛ حَيْثُ عَدَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) مِنْ أَرْكَانِ الْكُفْرِ، قَانِلاً:

الْكُفْرُ عَلَى أَرْبَعٍ دَعَائِمٍ: عَلَى التَّعَمُّقِ وَالتَّشَاوُعِ وَالتَّرْيِغِ وَالتَّشْقَاقِ؛ فَمَنْ تَعَمَّقَ لَمْ يُنْبِ إِلَى الْحَقِّ^١.

ويظهر من الرواية التالية أَنَّ هذا المعنى كان سائداً حَتَّى أواخر القرن الثاني، فروى الشيخ الحرّ العاملي بسنده عن أبي جرير الرقاشي، قال:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (عليه السلام): كَيْفَ اتَّوَصَّاهُ لِلصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا تَعَمَّقْ فِي الْوُضُوءِ، وَلَا تَطْلِمِ وَجْهَكَ بِالْمَاءِ لَطْماً وَلَكِنْ اغْسِلْهُ مِنْ أَعْلَى وَجْهِكَ إِلَى أَسْفَلِهِ بِالْمَاءِ مَسْحاً- وَكَذَلِكَ فَاَمْسَحِ الْمَاءَ عَلَى ذِرَاعَيْكَ وَرَأْسِكَ وَقَدَمَيْكَ^٢.

وقال الخليل الفراهيدي:

«وفي الحديث: لو تَمَادَى الشَّهْرُ لَوَاصِلَتْ وَصَالاً يَدُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ. وَالتَّعَمَّقُ: الْمَبَالِغُ فِي الْأَمْرِ الْمُنْشُدِ فِيهِ (الَّذِي يَطْلُبُ أَفْصَى غَايَتِهِ) وَالتَّعَمَّقُ وَالتَّعَمُّقُ: مَا بَعْدَ مِنْ أَطْرَافِ الْمَقَاوِرِ. وَالْأَعْمَاقُ: أَطْرَافُ الْمَقَاوِرِ الْبَعِيدَةِ، وَقِيلَ: الْأَطْرَافُ وَلَمْ تَقَيَّدْ»^٣

التباس المعنى اللغوي والاصطلاحي

المعنى الاصطلاحي: هو استعمال اللفظ في معنى غير معناه الأصلي بين مجموعة خاصة من الناس، وهذا المعنى غير معروف عند العرف العام؛ أي أَنَّ هناك طائفة من الناس أو من العلماء يستخدمون اللفظ في معنى خاص بهم. وقد يكون له - أحياناً - ارتباط وثيق بذلك المعنى، كما قد يختلف هذا المعنى الجديد اختلافاً كبيراً عن المعنى الأصلي والعرفي له، فيؤدّي معرفة أهل الاصطلاح واستعماله المتكرّر عندهم إلى تبادر المعنى الاصطلاحي قبل

١. نهج البلاغة: الحكمة ٣٦.

٢. وسائل الشيعة: ج ١، ص ٣٩٩.

٣. العين: باب «عمق».

المعنى الأصلي عندما يسمعون ويقرأون هذا اللفظ، وبالتالي فإن الأحاديث التي استعمل فيها اللفظ بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي سيفهمونها بنحو غير صحيح.

وكنموذج على ذلك: لفظ «الأدب»؛ ففي المعنى الاصطلاحي يُطلق على اللغة وعلوم البلاغة والأدب، أما في المعنى اللغوي فيدلّ على سلوك عام مقبول لدى العرف والمجتمع. وقد جاء في الحديث بهذا المعنى؛ أي المعروف وغير المنكر لدى العرف.

وهناك نماذج أخرى: كـ «الصلاة»، فهي من المصايد التي اختلطت مع ألفاظ الحديث؛ فكلمة «الصلاة» في اللغة بمعنى الدعاء، وعند الفقهاء بمعنى الصلاة المعروفة (إما مفروضة أو مندوبة). وهي غير مستعملة بمعناها اللغوي في الأبحاث الفقهية، وإن كان معناها اللغوي ليس بمتروك كلياً؛ فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^١، وكذلك في بعض الأذكار، كالصلاة على النبي في تشهد الصلاة والأدعية.

ولأسنا ذهني بالمعنى الاصطلاحي، قد لا يخطر المعنى اللغوي في الذهن، وبالتالي قد نفهم الحديث بشكل خاطئ. ففي الحديث المروي عن رسول الله ﷺ:

إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الطَّعَامِ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ^٢.

يرى الملاء صدرا في تفسيره أن المراد بالصلاة هو معناها اللغوي؛ يعني الدعاء بالبركة والخير للمضيف، والذي يتطابق وينسجم مع فهم بعض شراح الحديث^٣.

والمثال الآخر على ذلك: كلمة «الوضوء»، حيث نفهم منها الطهارة المائية المصطلحة والمعروفة عادةً، بينما جاءت في اللغة بمعنى النظافة^٤. ولهذا لا بدّ من مراعاة ذلك عند شرح

١. الأحزاب: ٥٦.

٢. سنن الترمذي: ج ٢، ص ١٣٩، ح ٧٧٧.

٣. أنظر: عارضة الأخوذي في شرح سنن الترمذي: ج ٣، ص ٣٠٨.

٤. معجم مقاييس اللغة: ج ٦، ص ١١٩.

الأحاديث المتعلقة بأداب الطعام، كالوضوء قبل الطعام وبعده.^١

وعلى هذا الأساس، حمل الشيخ الطوسي الحديث: «وقد رَغَفَ بَعْدَمَا تَوَضَّأَ دَمًا سَائِلًا فَتَوَضَّأَ»^٢ على الغسل، قائلًا:

فيجوز أن يكون أراد بالتوضوء ما هنا غَسَلَ الموضع؛ لأنَّ تَطْهِيفَ العضو يُسَمَّى وَضُوءًا؛ لَأَنَّهُ مأخوذ من الوَضَاءَةِ التي هي الحَسَنُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ غَسَلَ يَدَهُ وَنَظَّفَهَا وَحَسَّنَهَا قِيلَ وَضَّأَهَا، وَيُقَالُ: فَلَانِ وَضِيَءُ الْوَجْهِ، وَقَوْمٌ وَضَّاءٌ. مَسَامِيحُ الْفِعَالِ ذَوُو أَنَاةٍ مَرَاجِيحُ وَأَوْجُهُهُمْ وَضَّاءٌ

وَالْوَضُوءُ يَفْتَحُ الْوَاوِ اسْمٌ مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَالْوَضُوءُ بِضَمِّ الْوَاوِ الْمَصْدَرُ، وَكَذَلِكَ التَّوَضُّؤُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْوُقُودُ يَفْتَحُ الْوَاوِ اسْمٌ لِمَا يُوقَدُ بِهِ النَّارُ، وَالْوُقُودُ بِالضَّمِّ الْمَصْدَرُ، وَمِثْلُهُ التَّوَقُّدُ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُمَكِّنُكُمْ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَى مُقْتَضَى لَفْظِ اللَّغَةِ مَعَ اتِّقَالِهِ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْعُرْفِ إِلَى الْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ؟! أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ: تَوَضَّأْتُ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ إِلَّا الْوَضُوءَ فِي الشَّرِيعَةِ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ غَسَلَ يَدَيْهِ أَوْ غَسَلَ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ: تَوَضَّأَ، بِالِإِطْلَاقِ؟! قِيلَ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ قَدِ انْتَقَلَ إِلَى مَا ذَكَرْتُمْ فِي الْعُرْفِ فَمُضَافَةٌ لَمْ يَنْتَقِلْ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ الْمُضَافُ مِنْهُ بِحَسَبِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ: تَوَضَّأْتُ مِنَ الْحَدَثِ أَوْ لِلصَّلَاةِ، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا الْأَفْعَالُ الْمَخْصُوصَةُ فِي الشَّرِيعَةِ، وَلَوْ قَالَ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ: تَوَضَّأْتُ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ تَوَضَّأْتُ لِلطَّعَامِ، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا غَسْلُ الْعُضْوِ وَالتَّطْهِيفُ؟! وَالَّذِي فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي وَقَدْ رَغَفَ بَعْدَمَا تَوَضَّأَ دَمًا سَائِلًا فَتَوَضَّأَ، فَكَانَ تَقْدِيرُهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْهُ، وَلَوْ صَرَّحَ فَقَالَ: تَوَضَّأْتُ مِنَ الرُّعَافِ، لَمَّا فُهِمَ مِنْهُ إِلَّا غَسْلُ الْعُضْوِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ: تَوَضَّأْتُ مِنَ الطَّعَامِ، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا تَطْهِيفُ الْعُضْوِ الْمَخْصُوصِ.^٣

١. أنظر: وسائل الشريعة: ج ٢٤، ص ٣٣٤، باب ٤٩ (استحباب غسل اليدين قبل الطعام وبعده). والمثير للانتباه أن أكثر أحاديث هذا الباب تؤكد على كلمة الوضوء لا غسل اليدين، إلا أن الشيخ الحر العاملي اختار عنوان «غسل اليدين» على ضوء فهمه الصحيح للأحاديث.

٢. تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٣، ح ٢٩.

٣. تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٣.

عدم الالتفات إلى الحروف

تلعب الحروف في اللغة العربية - وبالأخص حروف التعدي وحروف الجر - دوراً هاماً، وهي كحروف الإضافة في اللغة الفارسية والإنجليزية؛ فإن لوجود هذه الحروف أو عدم وجودها أو تغييرها - وبالأخص حروف التعدية - الأثر الكبير في معنى الكلام، ويؤدي عدم الالتفات إليها - أحياناً - إلى الفهم الخاطئ لمقصود المتكلم. والمثال على ذلك الرواية المشهورة:

«فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^١.

فلو استبدلنا الحرف «عن» بـ «في»، لانعكس المعنى بصورة كاملة^٢.

وهناك كلمات أخرى مثل «العدل» استعملت مع حروف مختلفة، فمثلاً روي عن أمير

المؤمنين الإمام علي عليه السلام في خطبة الأشباح:

كَذَّبَ الْعَادِلُونَ بِكَ إِذْ سَبَّهَوْكَ بِأَصْنَامِهِمْ وَتَخَلَّوْكَ حِلْيَةَ الْمَخْلُوقِينَ بِأَوْهَامِهِمْ^٣.

فنسب عليه السلام الكذب إلى العدل، وهو غريب كما يبدو لأول وهلة، ولكن إذا لاحظنا وجود

«الباء» فهمنا منها أن «عَدَلَ ب...» بمعنى اتَّخَذَ الْعِدْلَ وَالشَّرِيكَ لَهُ. ونفس هذه المادّة إذا

تعدّت بـ «عن» كان لها معنى آخر، فقولنا: «عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقِ» أي: انحرف عن الطريق^٤. ولها

أمثلة في القرآن الكريم؛ كآيات الشريعة التالية:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ﴾^٥.

و﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ

وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ

١. هذه الفقرة جزء من حديث (أنظر: الكافي: ج ٥، ص ٤٩٦؛ صحيح البخاري: ج ٦، ص ١١٦).

٢. رغب فيه: أراد، رغب عنه: لم يُرده (الصاح).

٣. نهج البلاغة: الخطبة ٩١.

٤. أنظر: الصاح: ج ٣، ص ١٢٤٤، العين: ج ٦، ص ٢٧٦.

٥. الأنعام: ١.

٦. الأنعام: ١٥٠.

و﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَبَائِقَ
دَاتٍ بِهَيْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَلَيْسَ لَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾^١.

والجدير بالذكر، أنه قد يكون الفعل متعدياً بنفسه، إلا أنه يُستعمل مع حرف الجر أيضاً
فيتغير معناه قليلاً، وأحد هذه الأفعال «عقل»، فهو متعدٌ بنفسه ويُستعمل مع «عن» بشكلٍ
نادر؛ ولهذا فإنه من الموارد الصعبة التي أجبرت شارحي الحديث على التأمل، ومثال بسيط
على استعمال هذا التركيب في هذه الرواية:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعِيدُ الْكَلِمَةَ ثَلَاثًا؛ لِتُعَقَلَ عَنْهُ^٢.

كما أنه قد يستعمل بعض الأفعال كثيراً مع حرف معين ويأتي في مواضع مع حرفٍ
آخر؛ مثل «يشرب» الذي يستعمل كثيراً مع الحرف «من»، واستعمل مع «الباء» في الآية
الشريفة: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^٣، حيث ذكر الأدباء ذلك مثلاً للإشراب.
ومن أراد الاستزادة فليراجع كتب الأدب واللغة.

التصنيف والتحريف

لا شك أن التغيير المتعمد أو غير المتعمد يؤثر في فهمنا للحديث، والتحريفات المتعمدة
تحصل - في الحقيقة - لهذا الغرض، فتأكدنا في أول دروس الكتاب وإصرارنا على الحذر
من التصنيف والتحريف في الروايات وتحصيل النسخ المختلفة، نابع من هذه النقطة؛
وهي أن الفهم الصحيح لقول الإمام ﷺ رهن الحصول على النص أو المعنى الصادر
منه. وأحد أهداف عرض الحديث هو حصول الراوي على النص الرئيس وغير المحرّف،
حيث ننقل بعض الأمثلة هنا:

المثال ١: نُقِلَ عن إبراهيم بن أبي محمود أنه قال:

١. النعل: ٦٠.

٢. سنن الترمذي: ج ٥، ص ٢٦٢، ح ٣٧٢٠. ولملاحظة الموارد الأخرى يراجع كتاب: العقل والجهل في الكتاب والسنة؛
وأيضاً بحار الأنوار: ج ١، ص ٩٢.

٣. الإنسان: ٦.

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! مَا تَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَرَوِيهِ النَّاسُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُنْزِلُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»؟ فَقَالَ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَرِّفِينَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَاللَّهُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُنْزِلُ مَلَكًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَيَأْمُرُهُ قَيْنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيهِ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟»^١.

ويدل هذا العرض على أن الرواة السابقين كانوا حذرين جداً من تأثير التصحيف في فهم النص، وكلما حصل لهم شك في نص الحديث رجعوا إلى المنبع الفياض والقدسي والإلهي؛ وهو الإمام المعصوم ﷺ، وكانوا يحصلون على النص الرئيس للحديث ويجعلون معناه حجة عليهم؛ وبما أننا فقدنا ذلك المصدر الأصيل، فعلينا أن نعرض الأحاديث على العلم الموروث عنهم، والاستعانة بمن يقوم مقامهم من الواعين؛ لكشف التحريفات والتصحيفات الغامضة.^٢

التقطيع غير الصحيح

إن تقطيع الحديث وإن كان ضرورياً - أحياناً - لطول النص، لكن استخراج فقرة منه منفصلة عن القرائن الحاققة بها قد يؤدي إلى الفهم الخاطئ له، وقد يجعل الحديث مجعلاً ومعمّداً أحياناً؛ وبعبارة أخرى: أن تقطيع الحديث غير مضرّ في الجمل المنفصلة حال كون المحدث عارفاً بأسلوب التقطيع، ولكنه غير صحيح في بعض الأحيان، ويحجب القرائن عن الباحث؛ كما في الحديث المروي عن رسول الله ﷺ:

إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي الثَّلَاثَةِ: الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ.

فإن الراوي لم يأت بصدر الحديث؛ وهو عبارة: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ»، فنسب

١. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٢٤٠.

٢. وللالتفات إلى أهمية هذا البحث وتأثيره على الفهم راجع: المسجدي، التصحيف في متن الحديث.

عقيدة الجاهلية إلى النبي الأعظم ﷺ، وهي نسبة غير صحيحة^١.

وقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه عدّة الأصول - والذي يُعدّ من أهمّ كتبه في علم أصول الفقه - بالإضافة إلى هذا المثال بعض الأحاديث الأخرى التي قُطعت بشكل غير صحيح، وقال:

«إِنَّهُمْ كَانُوا يَحْضُرُونَهُ ﷺ وَقَدْ ابْتَدَأَ الْحَدِيثَ فِيلْحَقَهُ بَعْضُهُمْ فَيَقْلُونَهُ بِانْفِرَادِهِ فَيَتَغَيَّرُ مَعْنَاهُ لِذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ ﷺ إِذَا أَحْسَسَ بِرَجُلٍ دَاخِلٍ ابْتَدَأَ الْحَدِيثَ»^٢.

الجدير بالذكر، أنّ التقطيع لا يخصّ صدر الحديث وإنّما قد يقطع آخره؛ مثل حديث المستدرک للحاكم^٣ والمعجم للطبراني^٤، اللذين قطعاً قسماً من صدر وذيل حديث مفصّل مرويّ في الكافي^٥. والنصّ الأصلي للحديث الذي نُقل عن الإمام علي عليه السلام هو:

لَمَّا وَجَّهَنِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَى التَّيْمَنِ قَالَ: يَا عَلِيُّ! لَا تُقَاتِلْ أَحَدًا حَتَّى تَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَإِيمَ اللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْكَ رَجُلًا خَيْرَ لَكَ مِمَّا طَلَعْتَ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ.

فلم يأتِ الحاكم والطبراني بالقسم الأخير للحديث: «ولك ولاؤه»، ولكنّ المصادر الشيعية الأخرى أوردته كما في الكافي^٦.

مثال آخر:

«أَوَّلُ مَنْ كَاتَبَ لُقْمَانَ»

فبسبب تقطيعه وعدم الإتيان بجملة «وكان عبداً حبشياً»، يُفهم أنّ «مَنْ كَاتَبَ» تعني من يكتب الكتب والرسائل، مع أنّه إذا لوحظت العبارة الثانية، لتبيّن أنّ «كَاتَبَ»

١. نقل المحدثون النصّ المقطّع للرواية عن عبد الله بن عمر، والنصّ الكامل والمصتحق عن عائشة. أنظر: مسند أحمد بن حنبل: ج ١، ص ١٨٠، وج ٢، ص ١١٥، وج ٥، ص ٣٣٥؛ الموطأ: ج ٢، ص ٩٧٢.

٢. عدّة الأصول: ج ١، ص ٩٤.

٣. المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ٥٩٨.

٤. المعجم الكبير: ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٩٤.

٥. الكافي: ج ٥، ص ٣٦.

٦. أنظر: تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ١٤١، ح ٢٤٠؛ الجعفریات: ص ٧٧؛ النوادر، الراوندي: ص ٢٠.

تعني كتابة العقد بين العبد وسيده - وهي المسماة بالمكاتبة عند الفقهاء - حتى يتحرر العبد تدريجياً. فعلى هذا الحديث، يمكن أن يقال بأن لقمان هو مؤسس لقاعدة تحرير العبيد عن طريق المكاتبة.

الملخص

✓ إنَّ عوائق فهم الحديث عديدة، حيث ذُكرت سبعة منها في هذا الفصل:

١ - الاشتراك اللفظي: قد يشكل تعيين المعنى المقصود في الألفاظ المشتركة، والذي

يعيّن المعنى هو القرائن المكتتفة بالكلام والأحاديث المشابهة لها.

٢ - تطوّر اللغة: قد يُنسَى بعض معاني اللفظ المشترك ويُتداول أحد معانيه، فتؤدّي

الغفلة عن المعنى المنسي إلى الفهم الخاطي. ويمكن الحيلولة عن ذلك: بمراجعة

كتب اللغة القديمة وغريب الحديث وجمع كلّ القرائن.

٣ - التباس اللغة والاصطلاح: المعنى الاصطلاحي هو استعمال اللفظ في معنى غير

معناه الأصلي بين مجموعة خاصّة من الناس، وهذا المعنى غير معروف عند العرف

العالم. فهذا المعنى قد يختلف كثيراً عن المعنى الأصلي، ويؤدّي الأُنس به إلى الغفلة

عن المعنى الحقيقي واللفظي.

٤ - عدم الالتفات إلى الحروف: إنّ للحروف - وبالأخصّ حروف التعديّ والجزّ - دوراً

بارزاً في اللغة العربية، ووجودها مع الأفعال قد يحدث تبدّلاً وتغيّراً في معنى العبارة؛

فإنّ بعض الأفعال تستعمل مع حروف متعدّدة ويختلف معناها مع بعضها عن

الأخرى.

٥ - التصحيف والتحريف: يؤدّي التغير السهوي أو المتعمّد لنصّ الحديث إلى تغيّر

معناه؛ ولذا فإنّ العثور على أحاديث معارضة أو نازرة إلى الحديث المبحوث عنه قد

يكشف عنهما، وإنّ أحد الطرق لكشف التصحيف هو عرض الحديث على الأئمة عليهم السلام

أو المحدثين.

٦ - التقطيع المخّل: إنّ التقطيع غير المناسب للحديث وفصل القران عنه يكون مانعاً عن الفهم الصحيح للحديث. ويمكن كشف التقطيع وتدارك مشكلاته بالحصول على الروايات المختلفة وتكوين الأسرة الحديثية.

أسئلة وبحث

- ١ - ما هي منزلة رفع عوائق فهم النصّ في السير العام لفهم الحديث؟
- ٢ - مراجعة كتب اللغة وغريب الحديث في رفع أيّ من موانع فهم الحديث لها أثر كبير؟
- ٣ - أيّ العوائق فهم المتن تقع أكثر من غيرها؟
- ٤ - حاول أن تجد عانقين آخرين لفهم نصّ الحديث؟

الفصل الثاني

موانع فهم المقصود

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أَنْ يتعرّف القارئ على:

* العوائق الأساسية لفهم المراد من الحديث.

* بعض عوائق فهم الحديث التي تعود إلى الباحث.

التتبع الناقص

إنّ الشرط المسبق لكلّ تحقيق ناجح مثمر هو أن يتمكن الباحث من العثور على الموادّ الأولية ومصادر البحث، وينضدها في ترتيب صحيح ومتوافق. وفي ضوء ما تقدّم حول مجموعة الأسرة الحديثية وطرق فهم مفردات الحديث، فإننا مضطرون إلى التتبع الكامل بهدف الوصول إلى الحكم الدقيق والمقصود الحقيقي للحديث الصادر من الإمام عليه السلام. وبعبارة أخرى: يجب أن تُجمع جميع كلماته وكلام بقية الأئمة عليهم السلام؛ لكي يتّضح رأيهم في الموضوع.

وهذا يعني أنّه لا يمكن أن ننظر أو نعثر على بعض الأحاديث ونضع واحداً منها بجانب الآخر ونستنتج بسهولة ونسب النتيجة إلى الإمام المعصوم عليه السلام. وهذه الآفة أحياناً قد تكون وليدة الخمول وقلة المقوّمات العلمية للباحث، وأحياناً لقلة الإمكانيات والأدوات اللازمة

والضرورة للتحقيق وقد تركت آثاراً مرة في تأريخ الحديث، ممّا دفع العلماء المتأخرين إلى إعداد الجوامع الحديثية؛ كبحار الأنوار ووسائل الشيعة، ولا زال النقص واضحاً للعيان في بعض الجوانب، ممّا حدا بالباحثين في علوم الحديث إلى العمل في دراسات أوسع.

إنّ من مواطن العثر على أمثلة تأثير التتبع الناقص في نتيجة البحث هو الكتب الفقهية، وبالأخصّ من خلال إشكال بعض الفقهاء على بعضهم، فيقال - أحياناً - بوجود حديث يمكن أن يكون دليلاً ومستنداً للحكم ولم يعثر الفقيه عليه لكي يناقشه؛ ولهذا فإنّ الفقهاء اللاحقين بعد عثورهم على الحديث - والذي يتمّ أحياناً بفضل الجهود المباركة للشيخ الحرّ العاملي في وسائل الشيعة - يرون أنّ تتبع الفقيه السابق كان ناقصاً^١.

وكذلك فإنّ عدم العثر على الأحاديث الناسخة والمعارضة، يؤدّي أيضاً إلى إسناد حكم غير صحيح إلى الدين، ومن ذلك ما قاله أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام لسليم بن قيس الهلالي في بيان سرّ اختلاف بعض أصحاب الرسول ﷺ وعدم صحّة آرائهم:

وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَمَرَهُ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ،
أَوْ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفَظْ
التَّاسِخَ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ
مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ^٢.

ونحن نواجه هذه المشكلة في مسائل أخرى أيضاً؛ فإنّ بعض المنحرفين والمغالين سقطوا في قعر الشهات نتيجة عدم الأخذ بمجموع الأحاديث. فمثلاً التمسك بالحديث التالي وحده وبدون الأخذ بالأحاديث المفسرة له، صار ذريعة للذين يبتغون معنوية الدين من دون عمل وطاعة:

إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَحِبُّ الْمُصَلِّينَ وَلَا أَصَلِّي،
وَأَحِبُّ الصَّوْمَيْنِ وَلَا أَصُومُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ

١. أنظر: الحدايق الناضرة، ج ١٩، ص ١٢٨.

٢. الكافي، ج ١، ص ٦١.

وَلَكَّ مَا اكْتَسَبَتْ^١.

وقال بعضهم - على ضوء هذا الحديث والأحاديث الأخرى المشابهة^٢ له - : إنَّ محبة أهل البيت عليهم السلام تكفي لنيل الدرجات العالية في الجنة، من دون الإتيان بالتكاليف الشرعية، فهؤلاء يُلَخَّصون الإسلام في محبة أهل البيت عليهم السلام من دون سعي وطاعة، وبهذه الطريقة جعلوا أنفسهم قادة لهذه القافلة، وأسسوا تيار الغلو.

لكن الرواة والفقهاء العظام تصدّوا لهم، وعرضوا أفكارهم على الأنمة عليهم السلام، وطرحوا الأحاديث الموضوعة من قبلهم، وواجهوهم بشدة متكلمين على آراء الأنمة عليهم السلام واعتراضهم وبراءتهم منهم.

فإذا راجعنا الأحاديث المشابهة نعرف وبسهولة مفهوم هذا الحديث، فينقل الشيخ الطوسي في الأمالي هذه الحادثة بالنحو التالي:

أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجُلٌ يُحِبُّ مَنْ يُصَلِّي وَلَا يُصَلِّي إِلَّا الْفَرِيضَةَ، وَيُحِبُّ مَنْ يَتَصَدَّقُ وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِالْوَاجِبِ، وَيُحِبُّ مَنْ يَصُومُ وَلَا يَصُومُ إِلَّا شَهْرَ رَمَضَانَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»^٣.

وبشكل أوضح وأصرح منه رواية يقول فيها الإمام الباقر عليه السلام:

«يَعْنِي لَا أَصَلِّي وَلَا أَصُومُ التَّطَوُّعَ؛ لَيْسَ الْفَرِيضَةُ»^٤.

الخلفيات المعرفية

يتأثر البشر - عادةً - بالمعطيات العلمية وبالثقافة الجديدة والقديمة، والتحرر التام من ذلك لا يحصل إلا نادراً، فينبغي أن لا تقع في شرك هذا التأثير الذهني في فهم الحديث، وإن كان صعباً وشاقاً؛ والشرط الأساسي للحصول على هذا الفهم الأصيل هو إقصاء الذهن عن

١. الكافي: ج ٨، ص ٨٠.

٢. جاءت بعض هذه الأحاديث في كتاب المحبة في الكتاب والسنة: ص ١٨٢، باب «دور المحبة في مصير الإنسان».

٣. الأمالي، الطوسي: ص ٦٢١، ح ١٢٨١.

٤. دعائم الإسلام: ج ١، ص ٧٢.

الفرضيات الأولى والمرتكزات المسبقة.

وقد شاهدنا في تاريخ الفقه والحديث جهوداً جبّارة لفقهاء ومحدثين كبار في التحرّر من هذه القيود والارتكازات الذهنية، والمثال المهمّ على ذلك: ابن إدريس الحلّي، فقد حلّ قيود ثمانين سنة من التقليد الفقهي للشيخ الطوسي (جده الأعلى).

ونستطيع أيضاً ومن خلال دراستنا الدقيقة للعوامل المؤثرة على الذهن (كالثقافة الطائفية والإقليمية، وتفسيرات ونظريات العلماء الكبار السابقين والمعاصرين)، أن نسيطر ونتحكّم بالسوابق الذهنية والتوقعات المؤثرة على الذهن.

من الجدير بالذكر، أنّ هذه التأثيرات تظهر بشكل كبير في جانب الظهورات التصديقية، ويقلّ تأثيرها في المرحلة التصورية.

إنّ الباحث وخبير اللغة الياباني «توشيهيكو ايزوتسو» لديه كلام حول فهم القرآن الكريم - ويمكن أنّ يصدق على الحديث أيضاً - يقول فيه:

ومن أجل تحقيق هدفنا في عزل الشبكة المفهومية الأساسية للقرآن ككلّ، فإنّ المطلوب الأول هو أن نحاول قراءة القرآن من دون أية مفاهيم مسبقة. وبكلمة أخرى: علينا ألاّ نقرأ القرآن من نافذة أفكار المفكرين الذين بذلوا جهوداً لفهم كتابهم الكريم وتفسيره كلّ بحسب موقعه الخاصّ، وعلينا أن نحاول استيعاب بُنية تصوّر القرآني للعالم في شكلها الأصلي؛ أعني تلك التي قرأها وفهمها أصحاب الرسول ﷺ ومعاصروه.

إلاّ أنّنا لو تحرّينا الدقّة فلا يمكن بلوغها كاملة، لكن يجب علينا أن نبذل ما بوسعنا للاقتراب من هذا الكمال ولو بخطوة^١.

اتباع الأهواء والآراء

ربّما يكون الباحث غير طالب للحقيقة أحياناً، وإنّما يريد أن يطرح رأيه الشخصي مستغلاً الحديث، أو له رأي قد اختاره لنفسه وجعله حجةً وهو يفتش عن دليل يبحث عنه ليبرز به

١. الله والإنسان في القرآن، توشيهيكو ايزوتسو: ص ١٢٦، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧م.

نسبته إلى الدين؛ فإن هؤلاء يُظهرون آراءهم الخاطئة مبرهنةً بالحديث، ويطرحون مقاصدهم الحقيقية من خلال الحديث.

إن التباهي في ميدان العلم وإثبات النظريات غير العلمية بواسطة الأحاديث التي لا تمت إليها بصلة، هو أحد العوامل المانعة من الفهم الصحيح والعميق للحديث، وإن هؤلاء الأفراد عند عثورهم على حديث يصلح أن يكون مؤيداً لآرائهم، يضعون العقل والإنصاف جانباً ويتذرعون به لتثبيت آرائهم، وهذا كتفسير القرآن بالرأي المنهي عنه بشدة، كما جاء عن الإمام علي عليه السلام:

«عَطَفُوا الْهُدَى عَلَى الْهَوَى»، أو «عَطَفُوا الْقُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ»^١.

ولهذا كان الإمام الصادق عليه السلام يشكو من هؤلاء ويقول:

إِنِّي لَأَحَدُتُ الرَّجُلَ بِالْحَدِيثِ، وَأَنْهَاهُ عَنِ الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ فِي الدِّينِ، وَأَنْهَاهُ عَنِ الْقِيَاسِ، فَيَخْرُجُ مِنِّ عِنْدِي قِتَاوُلُ الْحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ^٢.

إن سرّ ظهور النحل والفرق المختلفة - سواء في الوسط الشيعي أو في الوسط السني - هو تلك التأويلات الخاطئة للقرآن والحديث. وكمثال على ذلك: أن المغالين الذين سدّوا السهام المؤلمة نحو أئمة الشيعة والضربات الموجعة في الجسم الشيعي، قد أقنعوا الكثير من البسطاء وجذبوا إليهم الكثير من المتكاسلين عن العمل والعبادة. من خلال وضع الحديث أو تفسيرهم الأحاديث بالرأي؛ مثل: «إِذَا عَرَفْتَ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ».

إن هؤلاء فسروا حديث «إِذَا عَرَفْتَ...» بهذا النحو: أنك إذا وصلت إلى معرفة الله ومعرفة الأئمة عليهم السلام فاعمل ما شئت من الأعمال بل والمعاصي، ويؤيدون هذا المعنى بتفسيرهم غير الصحيحة لأحاديث أخرى.

لكن الأئمة عليهم السلام عارضوا ذلك تماماً؛ حيث عرّفوا العمل في الحديث المذكور بعمل

١. نهج البلاغة: الخطبة ١٣٨.

٢. رجال الكشي: ج ٢، ص ٥٠٧.

البر، ويبنوا أَنَّ المعرفة والإيمان شرطان لقبول العمل، فإذا حصلت المعرفة والإيمان لزم الإسراع للعمل، وأما عكس ذلك فلا يحصد العامل إلا الندامة؛ وهناك أمثلة من الأحاديث الناطرة إلى هذا المعنى، ففي رواية تُثقل عن محمد بن مارد جاء فيها:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَدِيثُ رُؤْيٍ لَنَا أَنَّكَ قُلْتَ: «إِذَا عَرَفْتَ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ». فَقَالَ: «قَدْ قُلْتَ ذَلِكَ»، قَالَ: قُلْتَ: وَإِنْ رَزَّوْا أَوْ سَرَقُوا أَوْ سَرَبُوا الْحَمْرَ؟ فَقَالَ لِي: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ! وَاللَّهِ مَا أَنْصَفُونَا أَنْ نَكُونَ أُخِذْنَا بِالْعَمَلِ وَوُضِعَ عَنْهُمْ!، إِنَّمَا قُلْتَ: إِذَا عَرَفْتَ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ مِنْ قَلِيلِ الْخَيْرِ وَكَثِيرِهِ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْكَ»^١.

وذكر الشيخ الصدوق رواية أخرى عن فضيل بن عثمان، جاء فيها:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَخَابِثَ يَرُوءُونَ عَنْ أَبِيكَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَاكَ عليه السلام قَالَ: «إِذَا عَرَفْتَ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ»، فَهُمْ يَسْتَجِلُّونَ بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّ مُحَرَّمٍ، قَالَ: «مَا لَهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ؟! إِنَّمَا قَالَ أَبِي: إِذَا عَرَفْتَ الْحَقَّ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ مِنْ خَيْرٍ يُقْبَلُ مِنْكَ»^٢.

يفهم من الحديث التالي أَنَّ هذا التحريف المعنوي قد تمَّ عن طريق قائد الغلاة أبي الخطاب^٣، وينقل الشيخ الصدوق في رواية أخرى عن الإمام الصادق عليه السلام عن محمد بن أبي عمير، حيث جاء فيها:

قِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ يَذْكُرُ عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ لَهُ: إِذَا عَرَفْتَ الْحَقَّ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ، فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ أَبَا الْخَطَّابِ، وَاللَّهِ مَا قُلْتُ لَهُ هَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْتُ: إِذَا عَرَفْتَ الْحَقَّ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ مِنْ خَيْرٍ يُقْبَلُ مِنْكَ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْشَأَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ»^٤، وَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «مَنْ عَمِلَ

١. الكافي: ج ٢، ص ٤٦٤.

٢. معاني الأخبار: ص ١٨٢.

٣. محمد بن مقلص الأسدي الكوفي، المشهور بـ«أبي الخطاب»، كان من زعماء الغلاة.

٤. غافر: ٤٠.

صَلِّحَا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً^١.

فقد استشهد الإمام عليه السلام بآيتين من القرآن الكريم تأييداً لرأيه؛ للزوم اقتران المعرفة والإيمان بالعمل لتحقيق الحياة الطيبة.

الأسلوب الالتقاطي

ينبغي للباحث الماهر أن يختار من بين جميع ما عثر عليه في الفحص - من الأسناد والوثائق - ما يتعلق ببحثه وتحقيقه خاصة، وينظّمها بشكلٍ دقيق؛ حتّى يحصل على ما يبتغيه ويوصل القارئ والسامع إلى النتيجة التي توصل إليها. فقد يصل الباحث إلى بعض النتائج ويقوم بدراساتها، ولكنّه لا يقتطف منها الثمرة المنشودة، فإذا كان ذلك بقصد التحريف وإثبات رأيه الذي اعتقده مسبقاً، فإنّ هذا يدخل في المانع الذي ذكرناه مسبقاً، إلّا أنّ هذا الأمر يحصل أحياناً نتيجة لرأي يتبناه.

المثال على ذلك: إنّ مجموعة من الباحثين لا يعتقدون بأية فائدة للروايات ضعيفة السند، ولم يستخدموها في مجال كشف الظهور التصوّري أو الفهم العميق لألفاظ الحديث ومثته، في حين أنّ هذه الروايات ضعيفة السند توضّح أفقاً ثقافياً وبينّة فكرية في عصر الأنمة عليه السلام، وتبيّن مجال وأرضية صدور الروايات والألفاظ الدخيلة في فهم الأحاديث الصحيحة المشابهة، وتظهر الكثير من مواضع التصحيف والتحريف في الأحاديث الصحيحة؛ لأنّه:

أولاً: ليست جميع الروايات ضعيفة السند موضوعة، بل تكتسب بعضها الوثوق بمساعدة القرائن المتعدّدة.

ثانياً: أنّ الأحاديث ضعيفة السند، بل وحتّى الموضوعية، قد صدرت أو وُضعت بأسلوب لغويّ متداول في ذلك العصر، وهو ما يهيئ الأرضية لفهم الروايات الصحيحة والمعتبرة.

١. النحل: ٩٧.

٢. معاني الأخبار: ص ٣٨٨، ح ٢٦.

وعلى هذا، ينبغي ملاحظة الأحاديث الأخرى للفرق والمذاهب (كالزيدية وأهل السنة) أيضاً، بل وأقوال أئمتهم؛ فإن لها أهمية بالغة وأثراً كبيراً في فهم الحديث.

إن كتاب بحار الأنوار هو نموذج واضح للجهود التي بُذلت على تجميع الأحاديث الضعيفة إلى جنب الأحاديث الصحيحة والموثقة، وكذلك أحاديث الفرق الإسلامية الأخرى^١. وقد أكد على ذلك من الفقهاء المعاصرين آية الله السيد حسين البروجردي رحمته الله وآية الله السيد موسى الشيرازي الزنجاني (حفظه الله)، بل نُقل عن السيد البروجردي قوله: إنه من الضروري في الفهم الدقيق للروايات الفقهية الرجوع إلى أحاديث أهل السنة، وحتى فتاوى فقهاءهم. وكان يتطرق في درسه الفقهي - مضافاً إلى هاتين المسألتين - إلى تحقيق الروايات الضعيفة؛ حيث يأخذ منها ما يفيد ولا يعرض عنها إلا بعد التأمل فيها.

الأسلوب القرشي

إن المعصومين عليهم السلام على رغم معرفتهم العميقة للعالم بشكله الحقيقي والصحيح المطابق للواقع الخارجي، كانوا يستخدمون الألفاظ المتعارفة والسائدة في بيان مقاصدهم، ويتكلمون على قدر عقول الناس وإدراكهم؛ وبناءً على أدلتنا الكلامية، فإن رؤيتهم صحيحة ولا يمكن أن تكون خاطئة بأي نحو من الأنحاء، فهم يدركون العالم أفضل بكثير مما يدركه الآخرون، إلا أنهم يضطرون إلى أن يضعوا هذا الفهم الجديد - الذي لا يتطابق في العادة مع فهمنا - في قوالب لفظية بسيطة وعرفية، وهذا في الحقيقة قسم من الواقع يظهره لنا ويوضحونه بحسب ما نستطيع تقبله وتحمله؛ وكذلك كانوا يسلكون نفس الأسلوب من جهة المعنى؛ بحيث كانوا يسايرون عقولنا ويراعون فهمنا.

وكذلك في مسألة التعبير كانوا دقيقين جداً في هذا المضمار، فيستعملون اللغة التي تختص بعصرهم حتى يفهموا المخاطبين، ويعرفوهم ذلك، ولكن قد يكون هذا المعنى

١. انظر: المقال «استفادته علامه مجلسي از احاديث اهل سنت» (بالفارسية) للمؤلف، والمطبوع ضمن مجموعة «يادنامة علامه مجلسي»: ج ٢، ص ٢٣٦.

عميقاً جداً أحياناً فلا تتحمله الألفاظ والأسلوب اللغوي، ففي هذه الحالة كانوا يستعملون الألفاظ القريبة للمعنى المراد ويلغون المحسنات غير الضرورية^١ التي قارنته بمر الزمان، إلى جانب بعض الكلمات الأخرى التي كانوا يستعملونها بغية الوصول إلى المعنى المقصود. وبعبارة أخرى: كانوا يغيرون المعنى النسبي للكلمة^٢، وبلاستفادة من السياق كانوا يقومون بتوسيع أو تدقيق الألفاظ.

ولهذا يجب أن لا نفسر أحاديثهم بسطحية، وأن لا نبين معانيها بنحو ينكره الناس؛ ومن هذا القبيل الأحاديث العقائدية؛ كأحاديث «الطينة» و«السعادة» و«الجبر والاختيار» و«المعراج» و«العرش» و«الكرسي» و«اللوح» و«قلم المحو والإثبات»، ولا تُقاس بالأحاديث البسيطة فحقيقة كانت أو أخلاقية. وكذلك فإن الكثير من مناجاة وأدعية الأنمة^٣ من هذا القبيل أيضاً؛ لأنها كلام «الولي مع المولى»، وليست كلام «المولى مع الولي»، وعليه فإن فهم هذه الطائفة من الأحاديث يحتاج إلى رياضات عقلية وأخلاقية وتنقيب وبحث لغوي وأدبي عميق ودقيق.

قال العلامة الشعراني - الذي يعدّ مدرّساً ومؤلفاً في الأدب واللغة والفلسفة والعرفان والحديث والقرآن - في تعليقه على شرح أصول الكافي للمولى صالح المازندراني الذي يُعدّ من أفضل شروح الكافي وأوسعها:

كان الناس قبل صدر المتألهين يعتقدون بأن كلام الأنمة خطايا مناسباً لأذهان العامة، إلّا قليلاً ممّا تعرّض لشرحه أعظم علمائنا، فلما شرح صدر المتألهين أحاديث الأصول ثبت أن جميع ما ذكره برهانية مبيّنة لدقائق علم التوحيد^٤.

لقد اعترف العلامة الشعراني والعلامة الطباطبائي والإمام الخميني^٥ في العصر الحاضر، وكذلك الحكماء المتقدّمون من الشيعة، بأنّ مصدر ومنبع

١. المقصود المعنى الأولي، ويدون إشارة وبأقل حذف أو إضافة في المعنى.

٢. لمعرفة المزيد عن المعنى النسبي، أنظر: خدا و انسان در قرآن (بالفارسية) «الله والإنسان في القرآن»: ص ٧٨.

٣. شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني: ج ٣، ص ٢١٥.

المعارف الإلهية والأبحاث التوحيدية عند الشيعة هو كلمات الأنمة ﷺ، وبالأخص كلام أمير المؤمنين عليه السلام.

إنّ أحاديثهم القيمة التي تكون كثير من بواطنها الخفية وأبحاثها العميقة بعيدة عن متناول الفهم البشري، قد جُمعت في المجلد الأول من الكافي وتوحيد للصدوق وبعض خطب الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة الذي هو لآلئ الحكمة وخزانة الدرر الباهرة^١.

ويقول الإمام الخميني عليه السلام حول نهج البلاغة:

أيتها الفلاسفة والحكماء! تعالوا وفكروا في عبارات الخطبة الأولى لهذا الكتاب الإلهي، وحققوا واستعملوا فكركم العظيم بالاستعانة بأصحاب المعرفة وكبار العارفين، وفستروا هذه الجملة القصيرة
«مَعَ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُقَارَنَةٍ، وَغَيْرُ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُزَايَلَةٍ»^٢.

ويقول عنه أيضاً العلامة محمد تقي الجعفري أحد شراح نهج البلاغة والمتبحر منذ عشرات السنين في دراسات المدارس الفلسفية الإسلامية والشرقية والغربية:

ذلك اليوم الذي يُدرّس فيه نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ويُحقّق بدقّة وحداية، سوف نستغني فيه عن جميع المذاهب الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والفلسفية^٣.

ولأجل الفهم الدقيق لهذه النقطة؛ وكذلك الاطلاع على دور الأبحاث الأدبية واللغوية في هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى الأحاديث التي تعرّف «الجهل» و«النفاق» و«الكفر»، وتذكر الميزات غير المألوفة لهؤلاء الأفراد؛ وقد تحدّثنا سابقاً عن أحاديث الجهل، والآن علينا أن نتعرّف أكثر فأكثر على المعنى اللغوي القرآني والحديثي للنفاق والكفر.

١. مأخوذة من تعبير الشيخ آقا بزرگ الطهراني حول نهج البلاغة في المجلد الرابع من كتاب الذريعة: ص ١٤٤، في ذيل عنوان «ترجمة نهج البلاغة».

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١.

٣. من بيان الإمام الخميني إلى مؤتمر الذكرى الألفية لنهج البلاغة، رجب ١٤٠١هـ.

٤. نظرة في رحاب علي عليه السلام: ص ٦٥.

النفاق

إِنَّ مَادَّةَ «نَفَق» اسْتُخْدِمَتْ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنِيَيْنِ أَصْلَتَيْنِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى انْقِطَاعِ شَيْءٍ وَذَهَابِهِ، وَالْآخَرُ عَلَى إِخْفَاءِ شَيْءٍ وَإِغْمَاضِهِ... فَالْأَوَّلُ: نَفَقَتِ الدَّابَّةُ نُفُوقًا: مَاتَتْ... وَنَفَقَ الشَّيْءُ: فَنِيَ، يُقَالُ: قَدْ نَفَقَتِ نَفَقَةُ الْقَوْمِ. وَنَفَقَ الرَّجُلُ: افْتَقَرَ؛ أَيْ ذَهَبَ مَا عِنْدَهُ... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: النَّفَقُ: سَرَبٌ فِي الْأَرْضِ لَهُ مَخْلَصٌ إِلَى مَكَانٍ؛ وَالنَّفَاقَةُ: مَوْضِعٌ يَرِيقُهُ الْبَرَبُوعُ مِنْ جُحْرِهِ، فَإِذَا أَتَى مِنْ قِبَلِ الْقَاصِعَاءِ صَرَبَ النَّفَاقَةُ بِرَأْسِهِ فَانْتَفَقَ؛ أَيْ خَرَجَ؛ وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ النَّفَاقِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يَكْتُمُ خِلَافَ مَا يُظْهَرُ، فَكَانَ الْإِيمَانُ يَخْرُجُ مِنْهُ، أَوْ يَخْرُجُ هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ فِي خِفَاءٍ. وَيُمْكِنُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَابِ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْخُرُوجُ.^١

وَصَرَّحَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ وَابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ بِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَسْتَعْمَلُ مَادَّةَ «نَفَق» وَهِيَائِهَا الْمُخْتَلِفَةَ بِالْمَعْنَى الَّتِي اسْتَعْمَلَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْأَحَادِيثُ^٢، وَبَعْدَ أَنْ اسْتَعْمَلَهَا الْقُرْآنُ اتَّسَعَ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. فَاسْتَعْمَلَ الْقُرْآنُ هَذَا اللَّفْظَ لِمَنْ يَغْطِي كُفْرَهُ وَيُظْهَرُ الْإِيمَانُ^٣؛ حَيْثُ أَشَارَ إِلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ الْخَفِيَّةِ لِلرُّوحِ وَالْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ، وَكَمَا قَالَ الْكَثِيرُ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَمُؤَلِّفِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ يَتَنَاسَبُ وَالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ لِلنَّفَاقِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ بِمَنْ يَدْخُلُ «النَّفَقُ» وَ«النَّفَاقَةُ» حَتَّى يَخْفِي نَفْسَهُ، وَإِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْهَرُوبِ هَرَبَ^٤.

وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ يَفْهَمُونَ هَذَا الْمَعْنَى؛ بِحَيْثُ كَانُوا يَطْلُقُونَ اللَّفْظَ وَالْمَفْهُومَ الْقُرْآنِيَّ عَلَى الشَّخْصِ الَّذِي يَدَّعِي الْإِسْلَامَ ظَاهِرِيًّا وَفِي الْبَاطِنِ هُوَ مَعَ الْكُفَّارِ وَيَعِيشُ الشُّكَّ وَالتَّرْدِيدَ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ كَافِرًا بِالْكَامِلِ وَلَكِنْ يَظْهَرُ إِسْلَامُهُ فِي الْخَارِجِ.

١. معجم مقاييس اللغة: ج ٥ ص ٤٥٥؛ وراجع: العين: ج ٥، ص ١٧٧، ومختار الصحاح: ص ٦٧٣، والقاموس المحيط: ج ٣، ص ٢٨٦، وتاج العروس: ج ١٣، ص ٤٦٣.

٢. أنظر: النهاية في غريب الحديث: ج ٥، ص ٩٨؛ لسان العرب: ج ١٠، ص ٣٥٩.

٣. يرى العلامة الطباطبائي أَنَّ النِّفَاقَ فِي الْقُرْآنِ: «إِظْهَارُ الْإِيمَانِ وَإِبْطَانُ الْكُفْرِ» تَفْسِيرُ الْمِيزَانِ: ج ١٩، ص ٢٧٨.

٤. لاحظ كلام أبي عُبَيْدٍ وَابْنِ الْأَثَرِيِّ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ١، ص ٣٥٩؛ تاج العروس: ج ١٣، ص ٤٦٣.

ومع شيوع هذا الاستعمال بين المسلمين؛ واستخدامه من قبل الأنفة ﷺ للمصاديق الأخرى للنفاق - كالخائن والمراني ومن اختلف حضوره عن غيبته - ، فقد توسعت استعمالاته ومعانيه إلى أن وصلت إلى حدٍّ يمكن تقسيمه إلى قسمين كليّتين، هما: النفاق الأكبر والنفاق الأصغر؛ حيث يمكن أن نطلق عليه: النفاق السياسي والنفاق الاجتماعي، أو النفاق العقائدي في قبال النفاق العملي.

إنّ ملاحظة هذا الأفق الواسع لمعنى النفاق تعيننا في فهم الأحاديث الواردة فيه، ووضع الأوامر الصادرة في التعامل مع المنافقين في موضعها. والالتفات إلى ذلك سيضع الشخص ذا الوجهين الذي فيه عيب أخلاقي واحد في معزل عن منافقي صدر الإسلام الذين كانوا يعيشون الفساد والكفر في داخلهم.

الجمود

الجمود هو البقاء على الألفاظ والمعاني الأولية للأحاديث، وحصر الفكر في المعنى الظاهري الضيق.

لقد أوجد الجمود على النصّ فرقاً ضالّةً، منها «الظاهرية» و«السلفية»، وأنتج منحرفين كالوهابيين؛ إنّ الجمود والتصلّب الفكري آفة تهدّد الأفكار الأصيلة والراقية للإسلام، وتضيق أحاديث واضحة ومفيدة.

فقد رأينا سابقاً في بحث «الأسرة الحديثية» أنّ الجمود على لفظ «إسبال الإزار» وعدم إدراك المعنى والمقصود الواقعي للحديث، أدّى إلى ارتداء اللباس القصير جداً والكشاف للرجلين، ممّا يميّز السلفيّين عن جماعة المسلمين.

إنّ الجمود يحدّد ويحصر الأحاديث التي تقيد العموم، ويمنع من تطبيقها وإجرائها من قبل المحدثين والفقهاء على المصاديق المعاصرة؛ فالذي يعيش الجمود دون أن يعرف المعنى الحقيقي وما وراء هذا اللفظ ومصاديقه الآتية، ودون أن يعرف الشروط الزمنية والمكانية والظروف الاجتماعية لكلّ معنى ولفظ، يبقى باحثاً فقط عن الصدق العرفي

واللغوي على المصداق.

وهذا ما جرّ مثل الوهابيين إلى اعتبار التوسّل وزيارة أهل القبور والسجود على التربة شركاً، وكذلك الجماعة الغالية للشيعة المنقرضة حيث ينسب إليهم أنّهم كانوا يكتبون جملة «إسماعيل يشهد أنّ لا إله إلا الله» على كفن الميّت حتّى لو لم يكن اسمه إسماعيل؛ لأنّ الإمام الصادق عليه السلام كتب على كفن ابنه إسماعيل هذه الجملة.

فهذه العلامات لهذا الأسلوب الفكري الذي هو في الواقع نمط من أنماط فصل العقل والتعلّل عن الدين والتدين ويمكن مشاهدته في الفقه أيضاً، والذي يؤدّي أحياناً إلى عدم تعميم الحكم المبين للطائفة إلى طائفة أخرى.

والمثال المشهور لذلك: لفظ «رجل» في قبال «امرأة»؛ حيث يوجد تفاوت بين اللفظين، ولكن قام الفقهاء بتسرية الحكم إلى «المرأة» في مواضع كثيرة، وإن لم يسروا الحكم في بعض الأحاديث اعتماداً على القرائن^١.

الاتّجاه الأخباري

الاتّجاه الأخباري بمعنى الامتناع عن الدراسة النقدية للحديث والاكتفاء بما يفهمه ويطرّحه الآخرون، هو أحد عوائق فهم المقصود، فإنّ الالتزام الشديد بظاهر الحديث والخوف من التفرّيع والتطبيق الاجتهادي والمواجهة بين مفاد الحديث والعلوم والمسائل اليومية، يعتبر من جذور الاتّجاه الأخباري في الحديث.

إنّ الهروب من البحث والتنقيب الواسع في مختلف الجهات والدرجات العلمية والمجالات المتعلّقة به؛ والابتعاد عن البحث الواسع والجدي، يؤدّي إلى معنى مستغرب أحياناً في مجتمعنا المعاصر.

وفي الحقيقة، فإنّ الاتّجاه الأخباري بحالته الشديدة يبعث على تجنّب الباحث للسؤال

١. أنظر: الروضة البهيّة شرح اللمعة دمشقية الشهيد الثاني: كتاب الإقرار، بداية الفصل الثالث، الإقرار بالولد من قبل الأب أو الأم.

الجدي والبحث عن العوامل المؤثرة في فهم الحديث، يؤدي إلى قلة ملاحظته للمجالات الجانبية والدراسات المتعلقة بالحديث، ويمنعه من طي المسير الذي يتناه في أسلوب فهم الحديث، وعلى هذا يُعدّ مانعاً كلياً وكبيراً وعاماً.

والذي يشدّد المسلك الأخباري ويكون مانعاً للبحث العميق في بطون الحديث، هو صعوبة سلوك الطريق الاجتهادي في فهمه والمزالق الضيقة للأبحاث التفسيرية والأدبية، وإن أُحيط هذا المسلك بهالة من القدسية، وتوهم أنّ نقد الحديث ومواجهته بالعلوم الأخرى لا يتناسب وقدسية الحديث.

جدير بالذكر، أنّ هذا لا يعني أنّ كلّ الذين اشتهروا بأنهم أخباريون يؤمنون بهذه الفكرة في كلّ الأحاديث، وإنما يرتبط بالشدّة والضعف في استعمال آليات علم أصول الفقه وغيره في فهم الحديث.

ويمكن اعتبار الحديث القدسي:

مَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرْتُ دُي فِي قَبْضِ رُوحِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ
وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا أُرِيدُ.

من زمرة الأحاديث التي أصبحت أكثر شفافية، بفضل الدراسات والأبحاث العقلية^١.

التباس معاني الجري والتطبيق والتفسير

يحصل هذا الخطأ بصورة أكثر في فهم الروايات التفسيرية والناظرة إلى الآيات القرآنية الشريفة؛ أعني الروايات التي تتكلّم عن الآيات الإلهية والتي تبيّن شأن نزول الآية أو التي يبيّن مصاديقها الخارجية، فإنّ هذه الروايات قد أهملت أحياناً بسبب سوء الفهم، أو استغلّها الغلاة أو المنحرفون لصالحهم في أحيان أخرى.

١. ورد متن الحديث في كتب عديدة؛ مثل: مصباح المتهجّد: ص ٥٩، ودعوات الراوندي: ص ١٣٤ و ٢٤١. وقد ألّفَت الرسائل في شرحه أيضاً، ومن الجدير بالذكر، أنّ هذا الحديث موجود بنصّ مشابه في الكافي: ج ٢، ص ٢٤٦، وتعرّض له شراح الكافي.

وعلى ضوء ما أُتسَس في هذا المجال، فإنَّ العلامة الطباطبائي لا يرى أنَّ الروايات المرتبطة بالآية (٢٥٧) من سورة البقرة - التي اعتبرت النور آل محمد ﷺ والظلمات أعداءهم - مختصة في بيان معنى وتفسير هاتين الكلمتين؛^١ لأنَّه لا توجد في اللغة ولا في الكلام العرفي آية مناسبة ظاهرية بينهما هاتين الكلمتين، فإنَّه ﷺ يعتبر هذه الطائفة من الروايات من باب التأويل أو من قبيل الجري والتطبيق؛ وعلى آية حال فهي تختلف عن كونها تفسيراً.

وهذا الفصل ضروري لفهم الروايات وعلاقتها بالقرآن، وإنَّ الإصرار على كون جميع الروايات المتعلقة بالقرآن تفسيرية مانع كبير في طريق الفهم العميق لهكذا روايات. وقد سعى هذا المفسر الكبير كثيراً في هذا المجال، واستخرج اصطلاح الجري والتطبيق من الروايات بهدف تنظيمها، واستفاد منه في أرجاء تفسيره القيم المسمَّى: الميزان في تفسير القرآن.^٢

إنَّ الفائدة الكبيرة لهذا المبنى هي عدم فهم الحصر من تلك الطائفة من الروايات، وعدم تحديد المصاديق المقصودة للآية في المواضع المنصوصة عليها، فمثلاً: يمكن - على ضوء ذلك - أن لا نحصر «الراسخين في العلم» بأهل البيت ﷺ على ما ورد في الروايات النازلة للآية، بل إنَّ أهل البيت ﷺ هم الفرد الأكمل والأتم لها، وأنَّ العلماء التابعين لأهل البيت ﷺ الذين نهلوا علمهم منهم هم مصاديق أخرى للآية أيضاً.^٣

ومن الجدير بالذكر، أنَّ فهم الحصر وعدمه من الروايات هو بحث علمي تناوله الفقهاء والأصوليون في أبواب عديدة، كـ«الطهارة» و«الغسل» و«الصوم».

١. الميزان: ج ٢، ص ٣٤٧.

٢. أنظر: المصدر السابق: ج ١، ص ٤١٧ و ٢١٧، ج ٢، ص ٢٩، ٣٩١ و ج ٣، ص ٧٠ و ١٢٦، ج ٤، ص ١٧. وللاستزادة: أنظر: تفسير رواني جامع (بالفارسية) للمؤلف: ج ١ ص ٦٠، الدرس الثالث (الجري والتطبيق).

٣. أنظر: المصدر السابق: ج ٣، ص ٧٠.

الجهل بأسلوب الكلام

تستخدم في كلامنا اليومي - وأحياناً في التدريس والخطابة - أنماطاً متعددة من الأساليب الكلامية المختلفة؛ إمّا بالاستفهام أو الاستنكار أو الإخبار أو الجواب أو التأييد، بل قد نستغني باللحن عن بعض الحروف الاستفهامية؛ نظير همزة الاستفهام في قولنا: «أنت فعلت كذا؟»، وأمثالها.

وبتطوّر الكتابة في العصور المتأخّرة، صار بالإمكان بيان أسلوب الكلام للمخاطب القارئ من خلال إدراج علامات: الاستفهام «؟» أو التعجب «!» أو الاستفهام الاستنكاري «!؟» ونحوها، ولم تكن هذه العلامات في العصور السابقة؛ ولهذا قد يُفهم من كلام الإمام عليه السلام أنّه خبرٌ عن شيءٍ إلّا أنّه قد يكون استفهام أو تعجب أو غيره من الكلام الإنشائي وهذا ما يسبّب ظهور بعض المشاكل.

وقد استفاد الشيخ الطوسي من هذه النقطة؛ حيث جمع جمعاً دلّياً بين عدّة أحاديث متعارضة فقهيّاً ولكن من خلال حمل أحد الطرفين المتعارضين على المعنى الاستفهامي أو التعجبي والإنكاري؛ حيث سعى لاقتراح مفهوم أعمق وأحسن للحديث لينسجم مع بقية الأحاديث المتّحدة موضوعاً معه والتي تكون أحياناً أكثر عدداً وأكثر صواباً؛ حتّى لا يُجبر على ردّها.

المثال ١: يسأل يعقوب بن يقطين الإمام الكاظم عليه السلام عن شخص يخرج منه المذي وهو في حال الصلاة، فيجيبه الإمام عليه السلام:

الْمَذْيُ مِنْهُ الْوُضُوءُ^١.

فإذا حملناه على المعنى الخبري سيكون المذي ناقضاً للوضوء، وهو ما يتعارض مع فتوى المشهور عند فقهاء الشيعة؛ ولهذا احتمل الشيخ الطوسي حمله على تعجب الإمام عليه السلام، فكأنّه من شهرته وظهوره في ترك إعادة الوضوء منه قال: «هذا شيء يتوضّأ منه؟!». الجدير بالذكر، أنّ الشيخ الطوسي احتمل احتمالاً ثانياً وهو التقيّة؛ لأنّ مذهب الكثير

من أهل السنة هو أن المذي ينقض الوضوء.

المثال ٢: جاء في الاستبصار:

عَمَّارُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ خُطَافاً فِي الصَّحَرَاءِ أَوْ يَصِيدُهُ، أَيَا كُلُهُ؟ فَقَالَ: «هُوَ مِمَّا يُؤْكَلُ»^١.

يحمل الشيخ الطوسي العبارة الأخيرة هنا على التعجب أيضاً لا على أنها جملة خبرية، واعتبر الرواية التي صرحت بحرمة أكل الخطاف مؤيداً لتوجيهه هذا.

المثال ٣: لا يجوز للمحرم أن يصطاد أو يساعد في الصيد، وهذا من الواضح عند الفقهاء والرواة، وعلى هذا استفاد منها الإمام الصادق عليه السلام في جواب السائل عن جواز شهادة المحرم في عقد النكاح، وإن كان ظاهر الخطاب جواز الصيد وعدم الحرمة.

ابْنُ أَبِي شَجَرَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فِي الْمُحْرِمِ يَشْهَدُ عَلَى نِكَاحِ الْمُحْلِينَ؟ قَالَ: «لَا يَشْهَدُ». ثُمَّ قَالَ: «يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُشِيرَ بِصَيْدٍ عَلَى مُحِلٍّ»^٢.

يقول الشيخ الطوسي في ذيل هذه الرواية: هذه الرواية لا تعارض الأحاديث الأخرى التي تحرم إرشاد الصياد على المحرم؛ لأن الإمام عليه السلام هنا يتكلم على نحو الاستفهام الإنكاري مع مخاطبه، فقال: «يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محلٍّ؟!»؛ فإذا لا يستطيع المحرم أن يكون شاهداً في عقد زواج محلٍّ.

الجدير بالذكر، أن هذا البحث جارٍ في القرآن، وقد استفاد الأنتمة عليه السلام من ذلك في قول إبراهيم عليه السلام: ﴿هَذَا رَبِّي﴾^٣ في خطابه للمشركين، وأشاروا إلى أن كلامه عليه السلام هو استفهامي وإنكاري، وعلى هذا الأساس قد برؤوا ساحته المقدسة من الكذب.

١. المصدر السابق: ج ٤، ص ٦٧، ح ٢٤٠.

٢. المصدر السابق: ج ٢، ص ١٨٨، ح ٦٣٠.

٣. الأنعام: ٧٦، ٧٧.

الملخص

✓ إنَّ العوائق المهمة لفهم المقصود عديدة، وقد أُشير إليها في هذا الفصل:

١ - التَّبَعُ الناقص: جمعٌ ناقصٌ لكلِّ ما له صلة بالبحث، أحياناً يتعلَّق بنفس الباحث وأحياناً أخرى بقلَّة القدرات ونقص طرق مراجعة البحث. وعلى أيَّة حال، فإنَّ نتيجة البحث سوف لا تكون معتبرة.

٢ - الخلفيات المعرفية: أنَّ الأنس بمعطيات العلم والثقافة الجديدة والقديمة، والاعتماد على الفرضيات المسبقة في الذهن، من الأمور التي تمنع الباحث من الوصول إلى المراد الجدِّي للكلام، فالدراسة الدقيقة للمركز في أفكارنا ومنعها من التأثير في تفسير الحديث هي من لوازم الفهم الصحيح له. ومن الجدير بالذكر، أنَّ هذه التأثيرات تحصل كثيراً ما في الظهورات التصديقية، وأمَّا في المرحلة التصوريَّة فبنحو أقل.

٣ - اتِّباع الأهواء والآراء: إنَّ استعمال الأحاديث لتبرير الأفكار الشخصية والفردية، واستغلالها لأجل الأغراض والمقاصد الفردية، يؤدِّيان إلى التسرُّع في التمسك بالأحاديث الموافقة ظاهرياً وعدم التدبُّر فيها؛ فإنَّ التفسير بالرأي للقرآن الكريم يحدث بهذا الشكل أيضاً، وكما أنَّ ذلك غير صحيح وغير مقبول في تفسيره فإنَّ استغلال الحديث للأهواء الشخصية غير مرضيٍّ أيضاً.

٤ - الأسلوب الالتقاطي: الباحث وإن كان بحاجة إلى الانتقاء الصحيح من بين كلِّ الذي وجده أثناء بحثه، لكنَّ عدم الالتفات إلى بعض الأحاديث، كالروايات ضعيفة السند يمنع من فهم النقاط الخفيَّة في النصِّ وكشف التصحيقات الاحتمالية؛ ولهذا فإنَّ من الضروري في المرحلة الأولى للبحث جمع كلِّ الروايات حتَّى ضعاف الأسانيد منها.

٥ - الأسلوب القشري: استخدم أنمة الدين في نقل المعاني والمعارف العميقة الألفاظ

والتركيب المعروفة في اللغة العربية، فأحياناً هذه الألفاظ الشائعة ليست لها القدرة على نقل هذه المعاني، فكان أئمتنا يغيرون المعنى النسبي للكلمة ويضعون بعض الألفاظ جانباً حتى يبينوا معنىً ظريفاً وعميقاً، وعليه فلا ينبغي لنا أن نتناول تفسير هذه الأحاديث بشكل سطحي ونشرح الأدعية والأحاديث العقائدية القيمة والعظيمة بصورة بسيطة وغير معقولة؛ فإن فهم هذه الروايات هو رهن الرياضات العقلية والأخلاقية والبحث الأدبي العميق والظريف.

٦ - **الجمود:** الجمود يعني قبول المعنى الأولي وظاهر الحديث، وليس الولوج والسبر في داخله، فالتحجر الفكري يمنع من تطبيق المعنى الحقيقي للحديث على بعض مصاديقه في يومنا هذا. إن التركيز على ألفاظ الحديث أو تعديته إلى المصاديق الأخرى ليست أموراً بسيطة بل هي بحاجة إلى فهم عميق، واستعمال طريقة معقولة وشائعة، وكذلك الخبرة في بعض العلوم؛ كعلم الأصول والفقه والأدب.

٧ - **الاتجاه الأخباري:** الاتجاه الأخباري بمعنى الامتناع عن الدراسة النقدية للحديث، والاكتفاء بما يفهمه ويطرحة الآخرون، فيجتنب المتشدد من الأخباريين عن الدراسة النقدية والبحث العلمي والخوض في معنى الحديث، ويعتقدون أن هذه البساطة والسطحية نوع تقديس للحديث.

٨ - **الخلط بين الجري والتطبيق والتفسير:** يحدث هذا الخلط غالباً عند فهم الروايات التفسيرية، فبعض الروايات لا تقصد أن تفسر الآيات القرآنية، بل إنها تريد أن تعين مصاديقه، فإن التمييز بين التأويل والتفسير أو التفسير والجري والتطبيق سيجعلنا في منأى من الوقوع في الالتباس في فهم هذه الروايات، وتحديد مصاديق الآية بما ورد في هذه الأحاديث.

٩ - **عدم لحاظ لحن الكلام:** لحن الكلام له دور هام في تعيين مدلوله؛ من كونه خيراً أو تعجباً أو استفهاماً أو استنكاراً، وهذا اللحن لا ينتقل في الكتابة إلا بعلامات مناسبة، وبما أن هذه العلامات لم تكن معروفة سابقاً، فقد يؤدي ذلك إلى سوء فهم الحديث

أحياناً، وبالتالي تتخيل الجملة الإنشائية خبرية أو العكس.

أسئلة وبحث

- ١- اذكر العوائق الرئيسية لفهم الحديث من منظارك مرتبة حسب أهميتها.
- ٢- اذكر حاجزين آخرين غير الحواجز المذكورة لفهم الحديث.
- ٣- ما الفرق بين المانعين: «التبعية الناقصة» و«الأسلوب الانتقائي»؟
- ٤- ما الفرق بين الاتجاه الأخباري والأسلوب القشري في فهم الحديث؟
- ٥- أيّ العوائق الرئيسية لفهم الحديث تطل فهم القرآن أيضاً؟
- ٦- ما هو الحلّ الأساسي - في رأيك - لإزالة عوائق فهم المراد من الحديث؟
- ٧- أيّ عوائق فهم الحديث يتم رفعه بتجميع الأسرة الحديثية؟
- ٨- افحص عن مثال لكلّ مانع من موانع فهم الحديث.
- ٩- ابحث تأثير خلط كلام المحدثين مع نصّ الرواية، وكذلك عدم الدقة في النقل بالمعنى على فهم الحديث.
- ١٠- تناول دراسة رأي العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان حول الروايات الناطرة في ذيل آلاية (٢٥٧) من سورة البقرة التي تعتبر النور آل محمد ﷺ.

الملحقات

الملحق الأول: الكتب اللغوية المهمة

تقدّم في الكتاب أنّ الفهم الصحيح لنصّ الحديث يقتضي الرجوع إلى الكتب اللغوية القديمة والمعتبرة؛ ونحن نقدّم هنا تعريفاً إجمالياً بأهمّ كتب العربية، ونحيل الراغبين في المزيد من الاطلاع إلى كتاب: المعجم العربي بحوث في المادّة والمنهج والتطبيق لرياض زكي قاسم (لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م)، فقد أعدّ مؤلّف الكتاب المذكور في الفصل الثاني (ص ٣٥ - ١٠٧) قائمة بأهمّ الكتب اللغوية، وقد رتّب الكتب على أساس تأريخي إلى العصر الحاضر، فشرع ب: كتاب الجيم وختمها بكتاب معجم الألفاظ المتعدّية بالحروف.

وللأسف، فإنّ هذا الكتاب لم يذكر توضيحاً حول ثلاثة مؤلّفات مهمّة، هي: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد، والصحاح في اللغة للجوهري. ولحسن الحظّ، فإنّ مصحّح كتاب الصحاح للجوهري الدكتور أحمد العطار ذكر تعريفاً لهذه الكتب الثلاثة في مقدّمته المفصّلة.

ونحن نذكر هنا ما استخلصناه ممّا كتبه هذان المؤلّفان، مضافاً إلى مباحث عن معجم الأدياء لمؤلّفه ياقوت الحموي. جدير بالذكر، أنّ هذه الكتب مرتّبة - في الغالب - على أساس المادّة، وهذا يعني أنّه لا بدّ من تحليل الكلمة المطلوبة، وحذف الحروف التي زيدت عليها، وإعادة الحروف الأصليّة المحذوفة منها، والتوصّل إلى الشكل الأصلي للحروف المقلوبة؛ ممّا يستدعي معرفة تامّة بقواعد الإعلال والإدغام في علم الصرف.

١. «العين»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥هـ). وقد تقدّم إيضاحه في متن الكتاب.
٢. «كتاب الجيم»، لإسحاق بن مرار الشيباني (م ٢١٣هـ). وهذا الكتاب استند إلى الشعر العربي والشواهد اللغوية لأكثر من ثمانين قبيلة عربية.
٣. «المنجد في اللغة»، لعلي بن الحسن الهُنانيّ (كرّاع)، (م ٢٣٠هـ)، معجمٌ تعرّض للألفاظ المشتركة، ويُستعمل لرفع صعوبة الألفاظ التي لها أكثر من معنى.
٤. «إصلاح المنطق»، لابن السكّيت (ت ٢٤٣هـ). وقد تقدّم إيضاحه سابقاً في متن الكتاب.
٥. «جمهرة اللغة»، لمحمّد بن الحسن بن دُرّيد الأزدي البصري (م ٣٢١هـ). شرح المؤلف في هذا الكتاب المفردات الرائجة بين العرب، وترك الألفاظ قليلة الاستعمال. وفي الكتاب شواهد قرآنية وحديثية كثيرة، وأشار فيه إلى الألفاظ الغريبة والدخيلة التي وردت من اللغات الأخرى.
٦. «ديوان الأدب»، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (م ٣٥٠هـ). استفاد مؤلفه من غريب الحديث لابن سلام وإصلاح المنطق لابن السكّيت وأدب الكاتب لابن قُتيبة.
٧. «تهذيب اللغة»، لمحمّد بن أحمد الأزهري (م ٣٧٠هـ). لقد ذهب مؤلف هذا الكتاب إلى البادية وسمع اللغة من سكّانها، كما فعل الخليل وغيره من اللغويين الأوائل، وبذلك تمكّن من تهذيب اللغة العربية، وحذف الألفاظ المصحّفة والكثير من الأخطاء.
٨. «المحيط في اللغة»، لإسماعيل بن عبّاد الطالقاني (م ٣٨٥هـ). اشتهر مؤلف هذا الكتاب بالصاحب؛ لمرافقته ابن العميد الوزير العالم لآل بويه. ورغم اشتغال الصاحب بن عبّاد بالوزارة فقد ألّف العديد من الكتب، أوسعها كتاب المحيط، وهو من أوائل كتب اللغة المرتبة حسب حروف الهجاء. وقد شرح في هذا الكتاب الكثير من المفردات، إلّا أنّ شواهده الشعرية قليلة.
٩. «الصحاح في اللغة»، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (م ٣٩٣هـ). جمع الجوهري في هذا الكتاب ما اعتقد بصحّته من المفردات وربّتها بحسب المعتاد ترتيباً

أبجدياً، وقد أدى هذا المبدأ المختار من قبل الجوهري إلى اعتباره الكثير من المفردات غير صحيحة فلم يذكرها في كتابه، وإن لم يكن هذا الأمر مانعاً من نفوذ بعض الأخطاء إلى كتابه. وقد اهتم العلماء بكتاب الجوهري فهذبوه ولخصوه، ويعتبر مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ملخصاً متقناً لهذا الكتاب، وقد أضاف إليه بعض الأبحاث من تهذيب اللغة للأزهري.

١٠. «معجم مقاييس اللغة»، لأحمد بن فارس بن زكريا (م ٣٩٥هـ). أشار المؤلف ذيل كل مادة إلى معناها أو معانيها الأصلية، وقد استفاد المؤلف في كتابه مما كتبه الخليل بن أحمد الفراهيدي وابن دُرَيْد. وكان ابن فارس أستاذ صاحب بن عباد، ويعتبره ابن عباد حسن التصنيف، وكتبه قليلة التصحيف، ومن كتبه الكثيرة «المجمل في اللغة» و«فقه اللغة».

١١. «كتاب الأفعال»، لسعيد بن محمد المَعَاوِي السَّرُوسِي (م بعد ٤٠٠هـ). يحتوي على تصنيف الأفعال العربية، وقد استفاد من كتاب ابن فوطيه ووسعه، ونقل عن الزجاج وأبي قاسم السجستاني وقطرب أيضاً، وقد شرح المفردات الغريبة، واستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة.

١٢. «المختصص»، لعلي بن إسماعيل (أحمد) بن سيده (م ٤٥٨هـ). كتاب لغة كبير، وجمع الكثير من الكتب التي سبقتها، وترتيبه موضوعي، ويمكن اعتباره الخاتم والجامع لكتب اللغة إلى القرن الرابع الهجري، وكتابته «المحكم» أيضاً معتبر ومعروف.

١٣. «أساس البلاغة»، لمحمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨هـ). وهو آخر من اجتهد في اللغة، ولم يذكر أقوال المتقدمين بدون تمحيص، ويقول في مقدّمة كتابه: إنّه سمع العربية من أعراب نجد وتهامة في الجزيرة العربية، فهو آخر من سمع اللغة من أبناء البادية، ومن تأخر عنه من اللغويين أخذوا عن كتب اللغة التي سبقتهم، وقلّما سمع مؤلف منهم من سكان البادية. وفي هذا الكتاب تعرّض الزمخشري للفرق بين المعاني الحقيقية والمجازية، وقد استشهد بأكثر من خمسة آلاف بيت شعر.

١٤. «لسان العرب»، لمحمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور (م ٧١١هـ). الميزة الأساسية لهذا الكتاب هي جمعه للمفردات التي سبقته. وقد اهتم بمفردات القرآن والحديث، وقد أورد في كتابه كل كتاب النهاية لابن الأثير الذي هو من أهم كتب غريب الحديث، وجمع أربعة كتب أخرى أيضاً، هي: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري، والحاشية على الصحاح لابن برّي.
١٥. «المصباح المنير»، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي (م ٧٧٠هـ). هذا الكتاب صُنف حول المفردات الغريبة للشرح الكبير للرافعي على كتاب الوجيز في الفروع لمحمد الغزالي (م ٥٠٥هـ)، وعلى رغم حجمه الصغير فإنه نافع جداً، يذكر فيه القيومي الأشكال المختلفة للاسم والفعل لكل مادة، ووضح الألفاظ المتشابهة والمتماثلة، وذكر في الكثير من الحالات معاني أبواب الثلاثي المزيد.
١٦. «القاموس المحيط»، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (م ٨١٦ أو ٨١٧هـ). استفاد من الصحاح للجوهري، وأضاف إليه المحكم لابن سيده والباب للصاغاني، واستفاد في شرح كل مادة من جمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، وحواشي ابن برّي على الصحاح للجوهري، والنهاية لابن الأثير. وقد استطاع أن يضيف (٢٠) ألف مادة على (٤٠) ألف مادة كانت في الصحاح. وقد استفاد في كتابه من حروف خاصة للترميز، وهي عبارة عن: م (=معروف)، ج (=جمع)، جج (=جمع الجمع)، ع (=موضع)، ة (=قرية)، د (=بلد).
١٧. «الكليات»، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (م ١٠٩٤هـ). هذا الكتاب مصدر جيد لمعرفة التطور الحاصل في اللغة، وهو وإن اهتم - في الأغلب - بالمصطلحات الفلسفية والفقهية، إلا أنه يُعدُّ مصدراً جيداً لشرح معاني الألفاظ القرآنية والحديثية.
١٨. «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥هـ). هذا الكتاب شرحٌ مزجيٌّ للقاموس المحيط وبصدد حلّ مشاكله وإكماله، لكن نظراً لإشاراته للمفردات التي أهملها الفراهيدي وابن دريد والأزهري والجوهري وابن سيده وحتى ابن منظور، فإنه يُعتبر مستدركاً لجميع الكتب السابقة في اللغة. وأضاف المؤلف أيضاً العديد من الشواهد الشعرية.

الملحق الثاني: الكتب المهمة في غريب الحديث

كتب غريب الحديث هي الكتب التي تشرح المفردات غير المأنوسة والغريبة، وبذلك تساعدنا على فهم نصوص الحديث؛ ولهذا فهي من هذه الجهة مثل كتب اللغة.

والميزة المهمة لكتب غريب الحديث: هي تطرقها إلى مفردات معينة مستعملة في مجال الحديث وشرحها في كثير من الأحيان ضمن هذا الإطار. وهنا نقدم عرضاً للكتب المهمة في غريب الحديث، ونرجع الراغبين إلى مقدمة المؤلف على كتاب «غريب الحديث في بحار الأنوار».

١. «غريب الحديث»، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (م ٢٢٤هـ). قضى أبو عبيد أربعين سنة من عمره بجمع المعاني اللطيفة في الحديث الشريف وبلاستعانة بالرسائل المتفرقة في غريب الحديث؛ مثل كتابات النضر بن شميل المازني (م ٢٠٣هـ) ومعمّر بن المثنى (م ٢١٠هـ)، وبهذا فقد دَوّن أول كتاب لائق في غريب الحديث. وقد نظم كتابه بأسلوب المسانيد الحديثية؛ ولهذا فعلى رغم حسناته الكثيرة فإنّ العثور على المفردة الغريبة فيه صعب جداً؛ ولذلك أعدت له في السنوات الأخيرة فهرس علمية.

٢. «غريب الحديث»، لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم، المشهور بابن قُتيبة (م ٢٧٦هـ). وقد استخرج - كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام - المفردات الغريبة من الأحاديث ونظّمها بنفس الأسلوب المسندي، وقد شرح ابن قُتيبة بعض المصطلحات الفقهية في بداية كتابه أيضاً. جدير بالذكر، أنّ المفردات التي شرحها غير المفردات التي شرحها أبو عبيد القاسم بن سلام.

٣. «غريب الحديث»، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي الشافعي (م ٣٨٨هـ). وهو ثالث كاتب كبير بالأسلوب المسندي، وقد عزل المفردات التي ذكرها القاسم بن سلام وابن قُتيبة، وشرح مفردات غريبة أخرى، وكتابه على غرار الكتابين السابقين، ويواجه نفس مشكلة صعوبة العثور على المفردات.

٤. «الغريبين»، لأبي عُبيد أحمد بن محمّد الهروي (م ٤٠١هـ). لا يختصّ هذا الكتاب بغريب الحديث، بل يشمل غريب القرآن أيضاً، وجمع فيه الكتب الثلاثة المتقدمة، ثمّ أضاف إليها غريب القرآن، وبالاقتباس من كتب اللغة نظّمت جمع المفردات بترتيب أبجدي وعلى أساس موادّها، وقد أصبح أسلوب أبي عُبيد هو الشائع، وأصبح كتابه محوراً لكتابة العديد من كتب غريب الحديث، وقام أبو المكارم علي بن محمّد النحوي (م ٥٦١هـ) بتلخيص كتاب الغريبين.
٥. «مجمع الغرائب ومنبع الرغائب»، لأبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (م ٥٢٩هـ). ولقد قام بجمع كلّ كتب غريب الحديث التي صُنّفت قبله تقريباً في كتاب واحد، وكما يقول فإنّ عمله هذا استمرّ حتّى سنة (٥٢٦هـ) في أواخر عمره.
٦. «الفائق في غريب الحديث»، لأبي القاسم جابر الله محمود بن محمّد الزمخشري (م ٥٤٨هـ). هذا الكتاب من المؤلفات الغنية والغزيرة المضمون، وقال عنه ابن الأثير: إنّ اسم على مستوى كِبَية كتب الزمخشري العظيمة الفائدة، لكن - للأسف - ترتيبه الأبجدي غير كامل؛ ولهذا فإنّ العثور على بعض المفردات الغريبة فيه أمر صعب.
٧. «المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث»، لأبي موسى محمّد بن عمر المدني (م ٥٨١هـ). وهو من العلماء الكبار في القرن السادس الهجري، واستطاع العثور على مفردات غريبة أخرى في الأحاديث؛ حتّى أنّ أبا عُبيد أحمد بن محمّد الهروي لم يذكرها في كتابه، وكما يقول ابن الأثير فإنّ قيمة ما جمعه وكذلك مقداره يعادل ما قدّمه أبو عُبيد من الغريب.
٨. «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لأبي السعادات مبارك بن محمّد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ). وقد ألّف كتابه من ضمّ ما أورده أبو عُبيد الهروي في الغريبين وأبو موسى المدني في المجموع المغيـث وما عثر عليه من مفردات فاتهما. وقد نظّم كتابه بنفس الترتيب الأبجدي المشهور، وبعد ذكره للمفردة الغريبة أورد عبارة

الحديث المشتمل عليها، ولتخصيص كتابه بغريب الحديث والأثر حذف المفردات القرآنية من الغريبين، ولم يأت بالكثير من الشواهد الشعرية لأجل الاختصار. ولجهوده وإبداعاته صار كتابه المصدر الرائج في غريب الحديث، وفاق كتب غريب الحديث المعاصرة له؛ مثل كتاب ابن الحاجب (م ٦٤٦هـ)، وكتاب الآخر منال الطالب في شرح طوال الغرائب أيضاً.

وقد كتب صفى الدين الأرموي وجلال الدين السيوطي تكملة لكتاب النهاية، ولخصه صلاح الدين الحنفي والسيوطي أيضاً، وقد نظمهم عماد الدين أبو الفداء الحنبلي، وسماه: الكفاية في نظم النهاية.

٩. «مجمع البحرين ومطلع النيرين»، لفخر الدين محمد علي بن أحمد الطريحي (م ١٠٨٥هـ). فقد جمع أولاً الألفاظ الغريبة لأحاديث الأنمة ﷺ، وفي المرحلة الثانية شرح الألفاظ الغريبة للقرآن الكريم وأضافها لسابقتها فصار الكتاب «مجمع البحرين». وذكر - أحياناً - تاريخ بعض الأنبياء والمحدثين والعلماء بل والأماكن، كما أوضح بعض العقائد والفرق وخرج بذلك عن نطاق غريب الحديث. وأما أسلوبه فقد نظم الكتاب حسب الترتيب الألفباني، ولأجل التسهيل على الباحث جعل الكلمات الناقصة والمهموزة اللام في حرف الألف.